الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية الحقوق والعلوم سياسية
قسم العلوم سياسية

التخصص :علاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التخصص علاقات دولية

الموضوع:

مستقبل القضية الصحراوية بعد قرار مجلس الامن 2797

من اعداد الطلب:
- بوميدونة خيرالدين

تحت اشراف الأستاذ:
- الدكتور طيابية

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
– أد/ فلاك نورالدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
– أد/ طيابية ساعد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
– أد/ سالم حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2026/2025

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ... 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيد(ة): بومدينة خير الدين الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 204732911 والصادرة بتاريخ 2019.06.13

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق قسم علوم سياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: مستقبل القضية الصحراوية بعد قرار مجلس الأمن الأخير 2797

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ 2026.05.31

توقيع المعني (ة)

إهداء

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ [المجادلة: 11]

إلى من أضاء البشرية بنوره، وهدى الأمة برسالته، المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ونبينا محمد ﷺ.

إلى من قطفا من أيام أعمارهم لأزهر، ومن صحتهم لأكبر.. إلى من سهروا الليالي لأبلغ المعالي، وكانت دعواتهم سندي وملاذي في كل خطوة..

أبي العزيز الذي غرس فيّ الطموح، وأمي الغالية التي رافقتني بحنانها وصبرها.. حفظهما الله ورزقني برهما.

إلى السند والعضد، رفقاء الدرب وأنيس الروح، من قاسموني أيام التعب والفرح.. إخوتي وأخواتي.

إلى كل من رافقني في درب العلم، وإلى كل قلب طيب تمنى لي الخير في رحلتي لنيل شهادة الماستر وإنجاز هذه المذكرة.

إلى زملائي وأصدقائي الذين كانوا خير رفقة في دروب الجامعة.
أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله الذي أنار لنا درب العلم والنجاح، ووفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور طيايبة على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه السديدة وصبره الذي كان له الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث وإخراجه في هذه الحلة.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى جميع أساتذتنا الكرام، وإلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا العمل .ولا ننسى أن نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة، سواء بالكلمة الطيبة أو بالمعلومة، من قريب أو من بعيد.

المقدمة

تعد مسألة تصفية الاستعمار أحد أهم المنجزات التي ميزت القانون الدولي المعاصر في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث شكلت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى رأسها القرار 1514 (د-15) الصادر عام 1960، المرجعية القانونية والأخلاقية التي استندت إليها الشعوب المستعمرة لانتزاع حريتها. وفي خضم هذه المسيرة التحررية العالمية، بقيت القضية الصحراوية استثناءً مؤلمًا وجرحًا غائرًا في الجسد الأفريقي، إذ لا تزال الصحراء الغربية تصنف قانونيًا وسياسيًا كآخر مستعمرة في القارة السمراء، تنتظر استكمال مسار تصفية الاستعمار الذي تعطل بفعل التجاذبات الدولية وحسابات المصالح الجيوسياسية الضيقة، التي قفزت فوق الشرعية الدولية وحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها.

إن المتتبع لمسار القضية الصحراوية يدرك بيقين أن جوهر النزاع ليس خلافًا حدوديًا أو إقليميًا كما تروج له بعض الأطراف، بل هو قضية وجود وحقوق مشروعة لشعب يكافح من أجل استعادة سيادته على أرضه، ممثلاً في جبهة البوليساريو، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي. وقد تأكد هذا التكييف القانوني من خلال الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 1975، الذي نفى وجود أي روابط سيادة إقليمية بين الصحراء الغربية والمملكة المغربية، مؤكدًا على ضرورة تمكين سكان الإقليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير. ورغم وضوح النصوص القانونية وثبات العقيدة الأممية بشأن تكييف القضية، إلا أن المسار السياسي الذي قاده مجلس الأمن الدولي عرف انحرافات خطيرة، تمثلت في تغليب منطق "الواقعية السياسية" على حساب "الشرعية الدولية"، وهو ما أدى إلى إطالة أمد معاناة الشعب الصحراوي واستمرار الاحتلال لأجزاء واسعة من أراضي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

لقد شكل إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) عام 1991 بارقة أمل لإنهاء هذا النزاع بالطرق السلمية عبر صناديق الاقتراع، إلا أن العراقيل المستمرة والممنهجة حالت دون تنفيذ الولاية الأساسية للبعثة. وبدلاً من فرض الشرعية الدولية، تحول مجلس الأمن تدريجيًا نحو إدارة النزاع بدلاً من حله، متبنيًا مصطلحات فضفاضة مثل "الحل السياسي العادل والدائم والمقبول"، والتي فتحت الباب أمام تأويلات تسعى للالتفاف على مبدأ الاستفتاء الجوهري. وفي هذا السياق المعقد، جاء قرار مجلس الأمن رقم 2797 ليشكل منعطفًا حاسمًا وخطيرًا في تاريخ القضية، حيث حمل في طياته مؤشرات على تحول جذري في تعاطي القوى الكبرى مع الملف، متجاوزًا الأدبيات الكلاسيكية التي طبعت القرارات السابقة، ومؤسسًا لمرحلة جديدة قد تعيد رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة المغاربية برمتها.

إن قراءة متأنية في مضامين وسياقات القرار 2797 تكشف عن محاولات حثيثة لفرض الأمر الواقع، وتجاوز الطبيعة القانونية للنزاع كقضية تصفية استعمار، وذلك من خلال تبني لغة تتماهى مع الطروحات التي

تسعى لشرعنة الاحتلال تحت مسميات "الواقعية" و"الحكم الذاتي"، وهو ما يمثل تحديًا صارخًا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الاتحاد الأفريقي. هذا التحول لا يمكن فصله عن الديناميكيات الدولية المتسارعة، وصراع النفوذ بين القوى الكبرى في منطقة الساحل والصحراء، حيث أصبحت الموارد الطبيعية والمواقع الاستراتيجية محددات رئيسية في توجيه بوصلة القرارات الأممية، غالبًا على حساب المبادئ والقيم الإنسانية.

علاوة على ذلك، يطرح هذا القرار تساؤلات جوهرية حول مستقبل عملية السلام ومصير بعثة المينورسو، التي باتت تواجه أزمة وجودية في ظل تآكل دورها وعجزها عن حماية حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة أو وقف نهب الثروات الطبيعية الصحراوية. كما يضع هذا المستجد المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأفريقي، أمام مسؤولياته التاريخية لمنع تصفية القضية خارج أطر الشرعية الدولية، وللتصدي لمحاولات القفز على حق الشعب الصحراوي في الاستقلال التام. إن التداعيات المحتملة لهذا القرار لن تقف عند حدود الصحراء الغربية، بل ستمتد لتهدد الأمن والاستقرار في كامل منطقة شمال أفريقيا، خاصة في ظل التوتر المتصاعد وسباق التسلح الذي تشهده المنطقة، مما ينذر بسيناريوهات مفتوحة قد تعصف بآمال شعوب المنطقة في التكامل والوحدة.

من هنا، تأتي هذه الدراسة لتفكيك شفرات المرحلة الراهنة والمستقبلية للقضية الصحراوية في ضوء المعطيات التي أفرزها القرار 2797، ليس فقط من زاوية رصد الوقائع، بل من خلال تحليل عميق للبنية القانونية والسياسية التي تحكم مسار النزاع، واستشراف المآلات المحتملة في ظل صمود الشعب الصحراوي وتمسكه بحقوقه، وفي ظل المتغيرات الإقليمية الدولية التي قد تعيد خلط الأوراق من جديد. فالبحث في مستقبل هذه القضية هو بحث في مستقبل الشرعية الدولية نفسها، واختبار حقيقي لمصداقية المنظومة الأممية في إنصاف الشعوب وحماية حقها في الوجود الحر والكريم بعيدًا عن منطق الهيمنة والإملاءات الخارجية. إن اللحظة التاريخية الراهنة تتطلب وقفة أكاديمية تحليلية صارمة، تستقرئ ما بين سطور القرارات الأممية، وتفهم دوافع الفاعلين الدوليين، لتقديم رؤية استشرافية موضوعية لمآلات آخر قضية تصفية استعمار في القارة الأفريقية.

إشكالية الدراسة

تُعد القضية الصحراوية آخر قضية تصفية استعمار في القارة الأفريقية، حيث يظل حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير مكفولاً بموجب اللوائح الأممية والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 1975، الذي نفى وجود روابط سيادة بين الإقليم والمغرب. ورغم تأسيس بعثة المينورسو عام 1991 لتنظيم استفتاء تقرير المصير، إلا أن مسار التسوية واجه عراقيل مستمرة أدت إلى جمود العملية السياسية. وفي ظل تحولات جيوسياسية متسارعة، جاء قرار مجلس الأمن رقم 2797 الصادر في أكتوبر 2025 ليشكل منعطفاً حاسماً، إذ تبنى صراحةً دعم مبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد، متجاوزاً بذلك المقاربة الكلاسيكية القائمة على الاستفتاء. هذا التحول الخطير في عقيدة مجلس الأمن يضع المنطقة أمام سيناريوهات مفتوحة، ويهدد بتقويض الأساس القانوني للنزاع كقضية تصفية استعمار، مما يطرح تساؤلات جوهرية حول مصير السلم والأمن في المنطقة المغاربية. بناءً على ذلك، تتبلور الإشكالية الرئيسية للبحث في الآتي: **إلى أي مدى يُشكل قرار مجلس الأمن 2797 انقلاباً على الشرعية الدولية الناظمة لتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، وما هي تداعياته المستقبلية على مسار النزاع في ظل تمسك جبهة البوليساريو بخيار الاستقلال وتزايد حدة التوتر الإقليمي؟**

التساؤلات الفرعية:

1. كيف يؤثر مضمون القرار 2797، الذي يغلب "الواقعية السياسية" على "الشرعية القانونية"، على الطبيعة القانونية للقضية الصحراوية ومستقبل ولاية بعثة المينورسو؟
2. ما هي الانعكاسات الاستراتيجية لهذا القرار على مواقف طرفي النزاع، تحديداً جبهة البوليساريو بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي، والقوة القائمة بالاحتلال (المغرب)، في ظل الاستقطاب الدولي الراهن؟
3. ما هي السيناريوهات المستقبلية المحتملة للقضية الصحراوية هل نتجه نحو فرض حل الأمر الواقع، أم نحو تصعيد عسكري شامل يهدد استقرار منطقة شمال أفريقيا والساحل؟

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية العامة:** يُفترض أن قرار مجلس الأمن 2797 يمثل محاولة لفرض تسوية سياسية تخرج عن إطار تصفية الاستعمار التقليدي عبر تهميش خيار الاستفتاء، مما سيؤدي حتماً إلى إطالة أمد النزاع بدلاً من حله، نتيجة رفض الشعب الصحراوي للحلول المنقوصة وتمسكه بحقه غير القابل للتصرف في الاستقلال.
- **الفرضيات الجزئية:**

1. **الفرضية الأولى:** يُحتمل أن يؤدي القرار 2797 إلى إفراغ بعثة المينورسو من مضمونها السياسي والقانوني المتعلق بتنظيم الاستفتاء، وحصر دورها في إدارة وقف إطلاق النار، مما يشكل انتهاكاً لجوهر ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.
2. **الفرضية الثانية:** من المرجح أن يدفع هذا الانحياز الأممي جبهة البوليساريو إلى مراجعة شاملة لتعاطيها مع المسار الأممي، قد تصل إلى التحلل النهائي من الالتزامات السابقة وتصعيد الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لانتزاع الحقوق، في ظل الدعم الثابت من الجزائر لمبدأ تقرير المصير.
3. **الفرضية الثالثة:** يُتوقع أن مستقبل المنطقة لن يشهد استقراراً قريباً، حيث إن محاولة فرض "الحكم الذاتي" ستواجه بمقاومة ميدانية ودبلوماسية شرسة، مما يرجح سيناريو استمرار حالة "اللاحرب واللاسلم" أو الانزلاق نحو حرب استنزاف طويلة الأمد تهدد المصالح الاقتصادية والأمنية في المنطقة المغاربية.

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة نظرًا لاعتبارات علمية وعملية تتداخل فيها الأبعاد القانونية، السياسية، والأمنية، ويمكن بلورتها في النقاط التالية:

1. الأهمية العلمية والأكاديمية (سد الفجوة البحثية): تنبع أهمية البحث من حداثة موضوعه، حيث يتناول تحليلاً استشرافياً لقرار مجلس الأمن رقم 2797 (الصادر في أكتوبر 2025)، والذي يُشكل منعطفاً خطيراً في مسار التعاطي الأممي مع القضية الصحراوية. فمعظم الدراسات السابقة ركزت على السرد التاريخي أو تحليل حالة الجمود الكلاسيكية، بينما تسعى هذه الدراسة لملء الفراغ البحثي المتعلق بـ "سيناريوهات المستقبل" في ضوء التحول الجذري لمجلس الأمن من "الشرعية الدولية" القائمة على الاستفتاء إلى "الواقعية السياسية" الداعمة للحكم الذاتي. كما تستمد الدراسة قيمتها من توظيف تقنية "السيناريو" كأداة استشرافية لفهم مآلات النزاع، وهو منهج ضروري لتفكيك تعقيدات القضايا الدولية الشائكة.

2. الأهمية القانونية (الدفاع عن الطبيعة القانونية للنزاع): تكمن أهمية البحث في إعادة الاعتبار للتكييف القانوني الصحيح للقضية الصحراوية باعتبارها قضية "تصفية استعمار" وليست مجرد نزاع إقليمي، وذلك استناداً للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (1975) واللوائح الأممية ذات الصلة. تأتي هذه الدراسة لتشريح مخاطر الانزلاق المفاهيمي في قرارات مجلس الأمن الأخيرة (خاصة 2797) التي تحاول القفز على حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وتوضيح التداعيات القانونية لترجيح كفة "السيادة المزعومة" على حساب "السيادة الشعبية".

3. الأهمية الجيو-ستراتيجية والأمنية: تبرز أهمية الدراسة من خلال ربط مستقبل القضية الصحراوية بالأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي. فالمنطقة تعاني من هشاشة أمنية وتداخل في التهديدات (إرهاب، جريمة منظمة)، ويُعد استمرار النزاع أو محاولة فرض حلول "الأمر الواقع" بموجب القرار 2797 عاملاً مهدداً بنسف التوازنات الإقليمية، وقد يؤدي إلى عودة المواجهات العسكرية المفتوحة بين جبهة البوليساريو والاحتلال المغربي، مما يجعل من فهم مآلات هذا القرار ضرورة حيوية للأمن القومي الجزائري والمغاربي.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية والفرعية التي تصب في الإجابة على الإشكالية المطروحة، وهي:

1. تفكيك مضمون وسياقات قرار مجلس الأمن 2797: تهدف الدراسة إلى تحليل البنية النصية والمضمونية للقرار 2797، والكشف عن الخلفيات السياسية والدبلوماسية التي أدت إلى صدوره، خاصة دور القوى الكبرى في توجيه مجلس الأمن نحو تبني مقاربة "الحكم الذاتي" كحل وحيد، وتهميش خيار الاستفتاء.
2. تقييم التداعيات على العقيدة الأممية ومهمة "المينورسو": يهدف البحث إلى بيان مدى تأثير هذا القرار على الولاية القانونية والسياسية لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو)، وكيف يمكن أن تتحول وظيفتها من "تنظيم استفتاء تقرير المصير" إلى مجرد "حرس حدود" لمراقبة وقف إطلاق النار، مما يفرغ الوجود الأممي من جوهره المتعلق بتصفية الاستعمار.
3. تحليل مواقف الفواعل الرئيسية (الجزائر وجبهة البوليساريو): تسعى الدراسة لتسليط الضوء على ردود الفعل الاستراتيجية لطرفي المعادلة الأساسيين جبهة البوليساريو بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي وتخييرها بين المسار التفاوضي العقيم أو العودة للكفاح المسلح، والجزائر بصفتها طرفاً مراقباً وداعمًا لمبدأ تقرير المصير، وكيف ستتعامل دبلوماسيتها مع محاولات فرض الحلول المشبوهة التي تهدد أمنها القومي.
4. بناء سيناريوهات مستقبلية لمآلات القضية: الهدف الاستشرافي للدراسة هو رسم خرائط مستقبلية محتملة لمسار القضية ما بعد القرار 2797، تتراوح بين:
    - سيناريو الجمود: تكريس الوضع الراهن وإطالة أمد النزاع.
    - سيناريو التصعيد: انهيار وقف إطلاق النار واندلاع حرب إقليمية شاملة نتيجة انسداد الأفق السياسي.
    - سيناريو الحل: احتمالية العودة إلى جادة الصواب القانوني عبر ضغط الاتحاد الأفريقي والشرعية الدولية.

5. إبراز مركزية الدور الأفريقي: تهدف الدراسة إلى التأكيد على دور الاتحاد الأفريقي كشريك استراتيجي للأمم المتحدة، وضرورة تفعيل آلياته (مجلس السلم والأمن الأفريقي) لحماية حق الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في الوجود كعضو مؤسس، والتصدي لمحاولات تصفية القضية خارج أطر الشرعية الدولية.

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

بناءً على مراجعة الأدبيات الأكاديمية والوثائق المتاحة ضمن المصادر، يمكن تصنيف الدراسات السابقة التي تناولت القضية الصحراوية إلى ثلاثة محاور رئيسية: المحور القانوني الذي يعالج الطبيعة القانونية للنزاع، المحور الجيوسياسي الذي يركز على التنافس الإقليمي، والمحور المتعلق بمسار التسوية الأممية ودور القوى الكبرى. وفيما يلي استعراض تحليلي لهذه الدراسات:

أولاً: الدراسات القانونية والحقوقية (حق تقرير المصير والوضع القانوني للإقليم)

ركزت مجموعة واسعة من الدراسات على التكييف القانوني للقضية، مجمعة على أنها قضية تصفية استعمار لم تكتمل. فقد تناولت دراسات عديدة، مثل دراسة "زناتي مصطفى"، الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 1975، مؤكدة أنه يمثل "انتصاراً معنوياً كبيراً للشعب الصحراوي" ودعامة قانونية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، نافية وجود أي روابط سيادة بين الإقليم والمغرب. وفي السياق ذاته، بحثت دراسات أخرى، كدراسة "مسعود شنعان"، في الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، مبرزة أن حق تقرير المصير هو قاعدة آمرة في القانون الدولي لا يجوز انتهاكها.

كما تطرقت أدبيات أخرى، مثل دراسة "سهيلة قمودي وأحمد محمد سيد علي"، إلى قصور ولاية بعثة المينورسو، مشيرة إلى أن خلو ولايتها من آلية لمراقبة حقوق الإنسان يجعلها استثناءً شاذاً مقارنة ببعثات السلام الأممية الأخرى، مما ساهم في استمرار الانتهاكات ضد الصحراويين. وعززت دراسات أخرى هذا الطرح بتناول "المعركة القانونية" المتعلقة باستغلال الثروات الطبيعية، حيث أكدت دراسات قانونية، استناداً إلى آراء المستشار القانوني للأمم المتحدة "هانس كوريل"، عدم شرعية العقود التي يبرمها المغرب لاستغلال الموارد الصحراوية، باعتباره ليس القوة القائمة بالإدارة قانوناً.

ثانياً: الدراسات الجيوسياسية والأمنية (البعد الإقليمي والتنافس المغاربي)

اهتم شق كبير من الباحثين بتأثير القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية–المغربية ومستقبل بناء المغرب العربي. فقد ذهبت دراسات، مثل دراسة "ياسمين عرب" و"سليماني مباركة"، إلى أن القضية الصحراوية شكلت "حجر العثرة" الرئيسي أمام التكامل المغاربي، متسببة في إغلاق الحدود وسباق تسلح استنزف مقدرات البلدين. وأشارت هذه الدراسات إلى أن التباين في المواقف هو جوهري حيث تتمسك الجزائر بمبدأ تقرير المصير كعقيدة راسخة في سياستها الخارجية، بينما يعتبره المغرب تهديداً لـ "وحدته الترابية" المزعومة.

وفي سياق التحولات الأمنية، ركزت دراسات حديثة، كدراسة "نصير خلفة" و"عبد فهد"، على تداخل القضية الصحراوية مع المعضلة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، محذرة من أن استمرار النزاع دون حل عادل يوفر بيئة خصبة للجريمة المنظمة والتهديدات اللاتماثلية التي تمس الأمن القومي للجزائر ودول المنطقة. كما ناقش "سعيد الصديقي" التحولات في المواقف الإقليمية، لا سيما الموقف الإسباني الأخير، وتداعياته على التوازنات في غرب المتوسط.

ثالثاً: الدراسات المتعلقة بالدور الدولي ومسار التسوية الأممي

تناولت هذه فئة من الدراسات عجز الأمم المتحدة وتأثير القوى الكبرى. فقد حلل باحثون مثل "يحيى زبير" و"أنتوني بازانيتا" فشل الأمم المتحدة في تنظيم الاستفتاء، مرجعين ذلك إلى غياب الإرادة السياسية لدى مجلس الأمن وانحياز بعض القوى الكبرى، مثل فرنسا والولايات المتحدة، للطرح المغربي على حساب الشرعية الدولية.

كما تطرقت دراسات أخرى، مثل تقارير "مجموعة الأزمات الدولية"، إلى جمود العملية السياسية وخطورة الوضع الميداني بعد أحداث الكركرات وانهيار وقف إطلاق النار في 2020، محذرة من سيناريوهات التصعيد العسكري في ظل غياب أفق سياسي حقيقي. وفيما يخص القرار المستقبلي محل الدراسة (2797)، أشارت تحليلات استشرافية أولية، مثل ورقة "تقدير موقف" للمركز العربي للأبحاث، إلى أن هذا القرار قد يشكل تكريساً لسياسة "الواقعية" على حساب "القانونية"، مما يهدد بتحويل مهمة المينورسو وتصفية القضية.

التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية:

رغم غزارة الإنتاج الفكري حول القضية الصحراوية، إلا أن معظم الدراسات السابقة ركزت إما على السردية التاريخية للنزاع، أو التحليل القانوني لقرارات سابقة، أو تشخيص حالة الجمود السياسي التقليدية.

تتميز هذه الدراسة الراهنة بأنها تأتي في سياق زمني وموضوعي مختلف وحاسم، يتمثل في صدور قرار مجلس الأمن رقم 2797 (الذي يُعد متغيراً جديداً في المعادلة)، حيث تسعى الدراسة لسد الفجوة البحثية المتعلقة بـ "استشراف المستقبل" بناءً على هذا المعطى الجديد. فبينما توقفت أغلب الدراسات عند حدود رصد أسباب الفشل أو تداعيات أزمة الكركرات، تتجاوز هذه الدراسة ذلك لترسم سيناريوهات مستقبلية دقيقة لمآلات القضية في ضوء التوجه الأممي الجديد نحو فرض حلول "الواقعية السياسية" وتجاوز آلية الاستفتاء، مع التركيز على الخيارات الاستراتيجية المتاحة لجبهة البوليساريو والجزائر لمواجهة هذا التحول الخطير.

أسباب اختيار الموضوع

لم يكن اختيار موضوع "مستقبل القضية الصحراوية بعد قرار مجلس الأمن 2797" وليد الصدفة، بل جاء نتاج تضافر جملة من الدوافع الذاتية والموضوعية التي فرضت نفسها على الباحث، نظراً لراهنية الموضوع وحساسيته في السياق الجيوسياسي للمنطقة:

أولاً: الدوافع الذاتية

تنبع الرغبة في الخوض في هذا البحث من اهتمام شخصي عميق بقضايا التحرر في العالم، وبالأخص القضية الصحراوية التي تُعد قضية مركزية في الوجدان المغاربي والأفريقي. ويدفعنا الفضول العلمي كباحثين في العلاقات الدولية إلى محاولة فهم مآلات هذا النزاع الطويل، خاصة في ظل التحولات الدراماتيكية التي أحدثها القرار الأممي 2797، والرغبة في تقديم إضافة أكاديمية جادة تبتعد عن السرد التاريخي المكرر، وتركز على استشراف المستقبل وبناء السيناريوهات.

ثانياً: الدوافع الموضوعية

1. خطورة التحول في العقيدة الأممية: تكمن الأهمية القصوى للدراسة في تسليط الضوء على المنعطف الخطير الذي يمثله القرار 2797، والذي يُشكل خروجاً عن المألوف في تعاطي مجلس الأمن مع قضايا تصفية

الاستعمار، حيث انتقل من التأكيد على "الشرعية الدولية" التقليدية إلى تبني منطق "الواقعية السياسية" ودعم طرح الحكم الذاتي، وهو ما يهدد بنسف مسار التسوية السلمية بأكمله .

2. مركزية القضية في الأمن الإقليمي: تُعتبر قضية الصحراء الغربية حجر الزاوية في معادلة الأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي والساحل. إن استمرار هذا النزاع دون حل عادل يضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره يُبقي المنطقة مفتوحة على احتمالات التصعيد العسكري، وتنامي التهديدات الأمنية، مما يستدعي دراسة معمقة لتداعيات القرار الجديد على التوازنات الإقليمية .

3. الطبيعة القانونية للنزاع: تكتسب الدراسة أهميتها من ضرورة إعادة التذكير بالتكييف القانوني الصحيح للقضية كمسألة تصفية استعمار مسجلة لدى الأمم المتحدة منذ عام 1963، ومواجهة محاولات طمس هذه الحقيقة عبر قرارات سياسية تغلب مصالح القوى الكبرى على حساب القانون الدولي والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 1975 .

تحديد المصطلحات والمفاهيم الأساسية

لضبط الإطار المفاهيمي للدراسة، وإزالة أي لبس قد يعتري المصطلحات المستخدمة، نورد التعريفات التالية للمفاهيم المحورية، بالاستناد إلى الأدبيات القانونية والسياسية المعتمدة:

1. حق تقرير المصير:

- لغة: يعني اتخاذ القرار وحسم الأمر، وهو مشتق من القدرة على الاختيار الحر دون إكراه.
- اصطلاحاً: هو حق أساسي من حقوق الإنسان وقاعدة آمرة في القانون الدولي، يُقصد به "حق الشعوب أو الأمم في أن تتمتع بالحرية والاستقلال من السيطرة الخارجية أو الاستعمارية وبأن تختار بحرية حكومتها التي ترتئيها ونظامها السياسي الذي تقبله وأن يقرر الشعب مستقبله السياسي بحرية" .[1] وقد تطور هذا المفهوم في أروقة الأمم المتحدة ليصبح الأساس القانوني لتصفية الاستعمار، حيث أكدت المواثيق الدولية، ولاسيما القرار 1514 (د-15)، أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن

[1] دندن جمال الدين، "مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة فلسطين)"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 2، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2021، ص 290.

تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي .[1] وفي السياق الصحراوي، يعني هذا المفهوم حصراً تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في الاختيار الحر بين الاستقلال أو غيره عبر استفتاء حر ونزيه.

2. الصحراء الغربية:

- لغة: منطقة جغرافية تقع في الغرب من الصحراء الكبرى.
- اصطلاحاً: هي إقليم يقع في شمال غرب أفريقيا، يحده المغرب من الشمال، والجزائر من الشمال الشرقي، وموريتانيا من الشرق والجنوب، والمحيط الأطلسي من الغرب. عرفت تاريخياً بمسميات "الساقية الحمراء ووادي الذهب" أو "الصحراء الإسبانية" إبان الاستعمار .[2] قانونياً، تُعرف الصحراء الغربية بأنها "إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي" وفقاً للمادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة، وهي آخر مستعمرة في أفريقيا تنتظر تصفية الاستعمار، حيث لا تعترف الأمم المتحدة ولا محكمة العدل الدولية بأي روابط سيادة للمغرب عليها .[3]

3. القرار 2797:

- إجرائياً: هو قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي (في السياق الافتراضي للدراسة: أكتوبر 2025).
- مضموناً: يمثل هذا القرار تحولاً جوهرياً في تعاطي المنتظم الدولي مع القضية الصحراوية، حيث "يُشجع الأطراف المعنية على الدخول في مفاوضات على أساس الحكم الذاتي، مؤكداً دعمه لخطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب" [4]. يُعد هذا القرار تجسيداً لتوجه القوى الكبرى نحو فرض "حلول واقعية" تتجاوز مبدأ الاستفتاء التقليدي، مما يطرح تحديات وجودية أمام حق الشعب الصحراوي في الاستقلال الكامل.

4. الاحتلال:

[1] أسود محمد الأمين، "حق تقرير المصير وأثره على السلم والأمن الدوليين"، مجلة صوت القانون، المجلد 9، العدد 1، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2022، ص 69.

[2] شنعان مسعود، "نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، الجزائر، 2007، ص 23.

[3] أبو الليل سماح، "العلاقات المغربية الجزائرية في ضوء الوضع القانوني للصحراء الغربية"، مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية، المجلد 2، العدد 4، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، جانفي 2023، ص 401.

[4] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية"، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ص 1.

- لغة: أخذ الشيء قهراً والسيطرة عليه.

- اصطلاحاً: هو حالة واقعية وليست قانونية، تنشأ عندما توضع أرض دولة ما فعلياً تحت سلطة جيش معادٍ. وفقاً للمادة 42 من لائحة لاهاي لعام 1907، "تعتبر الأرض محتلة عندما تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو". والاحتلال يختلف جذرياً عن الغزو، إذ يقتضي بسط سيطرة وإدارة فعلية تمنع السيادة الأصلية من الممارسة، وهو وضع مؤقت لا ينقل السيادة للدولة المحتلة مهما طال أمده .[1] وفي سياق بحثنا، ينطبق هذا الوصف على التواجد المغربي في الأراضي الصحراوية الذي يفتقر لأي سند قانوني للسيادة.

المنهج المستعمل

نظراً للطبيعة المركبة للقضية الصحراوية، التي تتداخل فيها الأبعاد القانونية (تصفية الاستعمار) مع الأبعاد الجيوسياسية (التنافس الدولي والإقليمي)، تقتضي الضرورة العلمية تبني مقاربة منهجية مركبة تتجاوز التفسير الأحادي، وتعتمد التكامل المنهجي لتفكيك خيوط هذا الملف الشائك. وبناءً عليه، تعتمد الدراسة على المناهج التالية:

1. المنهج الاستشرافي: يُعد هذا المنهج العمود الفقري لهذه الدراسة، نظراً لتركيزها على "مستقبل" القضية. لا يعتمد هذا المنهج على التنبؤ الغيبي، بل على استقراء المسارات المستقبلية المحتملة بناءً على المعطيات الراهنة وتأثيرات المتغيرات المستجدة (القرار 2797). وتكمن أهميته في القدرة على استكشاف المجهول وتوقع التطورات غير المؤكدة، من خلال بناء "مخروط عدم اليقين" الذي يتسع كلما امتد المدى الزمني. سيتم توظيف هذا المنهج لرسم سيناريوهات (خطية، إصلاحية، وراديكالية) لمآلات النزاع، وفهم التفاعلات المتبادلة بين القوى المؤثرة.

2. المنهج الوصفي التحليلي: لا غنى عن هذا المنهج في رصد "الوضع القائم" وتفكيك مضامين القرار الأممي 2797. سيتم استخدامه لوصف وتشخيص الحالة الراهنة للقضية الصحراوية، وتحليل بنية القرار الجديد وسياقات صدوره، وتفسير سلوك الفواعل الدولية (مجلس الأمن، الولايات المتحدة، فرنسا) وتأثيرها على مسار التصفية. يتيح هذا المنهج وصف الظاهرة بدقة وربط أسبابها بنتائجها المتوقعة.

[1] مقدم أمال، "الالتزامات القانونية لدولة الاحتلال وفقاً للقانون الدولي الإنساني"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 12، العدد 3، جامعة الجلفة، الجزائر، جويلية 2020، ص 793.

3. المنهج القانوني: بما أن القضية الصحراوية هي في جوهرها قضية "تصفية استعمار" مسجلة لدى الأمم المتحدة، فإن المنهج القانوني ضروري لتكييف النزاع وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . سيتم توظيفه لتحليل مدى شرعية القرار 2797 ومطابقته للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ولائحة لاهاي ، ولتبيان الخروقات التي قد تمس بوضعية "الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي".

مجال الدراسة (مجموعة الدراسة)

تتحدد حدود الدراسة ومجالها بناءً على المتغيرات الفاعلة في القضية الصحراوية، وتتمثل في:

1. المجال الموضوعي: تتمحور الدراسة حول قضية "الصحراء الغربية" كآخر مستعمرة في أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على التطورات السياسية والدبلوماسية الناتجة عن قرار مجلس الأمن الافتراضي رقم 2797، وتداعيات ذلك على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير .

2. المجال البشري والمؤسساتي: تشمل مجموعة الدراسة الفواعل الرئيسية المؤثرة في النزاع، وهي:

   - طرفا النزاع: جبهة البوليساريو (الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي) والمملكة المغربية (قوة الاحتلال).
   - الفواعل الدولية: مجلس الأمن الدولي (باعتباره مصدر القرار 2797)، بعثة المينورسو ، والقوى الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا).
   - الفواعل الإقليمية: الجزائر (كطرف مراقب وداعم للشرعية الدولية) وموريتانيا.

3. المجال الزماني: تنطلق الدراسة من لحظة صدور القرار الافتراضي 2797 في أكتوبر 2025، مع العودة الضرورية إلى الخلفيات التاريخية (منذ 1975 ووقف إطلاق النار 1991) لفهم السياق، وتمتد استشرافياً إلى المدى المتوسط (السنوات الخمس التي تلي القرار) لرسم السيناريوهات المتوقعة.

4. المجال المكاني: يغطي إقليم الصحراء الغربية (بشطريه المحتل والمحرر)، مخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف، ومنطقة الساحل والمغرب العربي كفضائين جيوسياسيين يتأثران مباشرة بتداعيات هذا النزاع.

أدوات الدراسة

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، سيتم الاعتماد على الأدوات البحثية التالية:

1. تقنية بناء السيناريوهات: تُعد الأداة الرئيسية في هذه الدراسة، وهي وسيلة لتخيل "ذاكرة للمستقبل" تساعد صانع القرار والباحث على الاستعداد للاحتمالات المختلفة. سيتم بناء ثلاثة أنواع من السيناريوهات استناداً إلى تحليل المعطيات الواردة في المصادر:

   - السيناريو الخطي: يفترض استمرار الوضع الحالي (الجمود) وإسقاطه على المستقبل، حيث يستمر مجلس الأمن في إدارة النزاع دون حله.
   - السيناريو الإصلاحي/التصاعدي: يفترض حدوث انفراجة دبلوماسية أو تعديل في مهام المينورسو بما يسمح بتنظيم الاستفتاء أو التوصل لحل سياسي عادل.
   - السيناريو الراديكالي/التراجعي: يفترض حدوث قطيعة تامة مع المسار السلمي، وانهيار وقف إطلاق النار، وتصعيد عسكري شامل نتيجة فرض حلول الأمر الواقع.

2. تحليل المضمون: سيتم استخدام هذه الأداة لتحليل نصوص قرارات مجلس الأمن (خاصة القرار 2797)، وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة، والوثائق الرسمية الصادرة عن جبهة البوليساريو والجزائر، لاستنباط المواقف الضمنية والتوجهات الخفية وراء الصياغات الدبلوماسية.

3. تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الدولية: الاعتماد على التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية (مثل تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، ولوائح الجمعية العامة)، والتقارير الحقوقية التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ، كأدوات لجمع البيانات الأولية الضرورية لبناء السيناريوهات.

الفصل الأول: الإطار المرجعي والتاريخي لقضية الصحراء الغربية

تمهيد

تُشكل قضية الصحراء الغربية إحدى أعقد القضايا في منظومة العلاقات الدولية المعاصرة وأطولها عمراً في القارة الإفريقية، ليس لكونها مجرد نزاع إقليمي على الحدود، بل لكونها في جوهرها مسألة "تصفية استعمار" لم تكتمل فصولها بعد، وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة الذي أدرج الإقليم ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام 1963 . إن فهم الديناميكيات المعقدة لهذا النزاع، وصولاً إلى التطورات المستجدة المرتبطة بقرار مجلس الأمن الافتراضي 2797، يستوجب بالضرورة العودة إلى الجذور التاريخية والأسس القانونية المرجعية التي تحكم الملف، لتبديد الغموض الذي يحاول الاحتلال فرضه على الطبيعة القانونية للإقليم.

يهدف هذا الفصل إلى تأسيس إطار مرجعي شامل، ينطلق من حقبة الاستعمار الإسباني الذي بسط سيطرته على الساقية الحمراء ووادي الذهب منذ عام 1884، مروراً بمقاومة الشعب الصحراوي التي تبلورت سياسياً وعسكرياً بتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) في 10 ماي 1973، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي وحركة تحرر وطني تسعى للاستقلال . كما يتوقف الفصل ملياً عند المنعطف القانوني الحاسم لعام 1975، المتمثل في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي نفى قطعياً وجود أي روابط سيادة إقليمية بين الصحراء الغربية والمملكة المغربية، مؤكداً في المقابل على حق السكان الأصليين في ممارسة تقرير المصير.

وعلاوة على ذلك، سيناقش هذا الفصل تداعيات "اتفاقية مدريد الثلاثية" لعام 1975، التي شكلت خرقاً للشرعية الدولية عبر تقسيم الإقليم إدارياً بين المغرب وموريتانيا عقب انسحاب إسبانيا، مما أدى إلى اندلاع الكفاح المسلح وإعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في عام 1976 . وصولاً إلى استعراض مسار التسوية الأممي الذي بدأ بوقف إطلاق النار عام 1991 وإنشاء بعثة "المينورسو" بهدف تنظيم الاستفتاء، وهو المسار الذي واجه عراقيل ممنهجة أدت إلى حالة الجمود الحالية . إن استحضار هذا السياق التاريخي والقانوني يعد ركيزة أساسية لاستيعاب التحولات التي طرأت على مواقف الأطراف الفاعلة، وفهم خلفيات التوجهات الجديدة لمجلس الأمن.

المبحث الأول: الجذور التاريخية والقانونية للقضية الصحراوية

المطلب الأول: التطور التاريخي للقضية من الاستعمار إلى الانسحاب الإسباني

يُعد فهم السياق التاريخي لقضية الصحراء الغربية مدخلاً حتمياً لاستيعاب تعقيدات النزاع الحالي. فهذا الإقليم، الذي صُنف دولياً كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، خضع لمسار استعماري طويل ومعقد، تميز بمقاومة صحراوية شرسة، وانتهى بمؤامرة دولية حاولت الالتفاف على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير عبر اتفاقية مدريد المشؤومة.

الفرع الأول: الوجود الإسباني وبداية المقاومة الصحراوية

لم يكن الوجود الإسباني في الصحراء الغربية وليد صدفة، بل جاء نتيجة مسار طويل من التكالب الاستعماري الأوروبي على القارة الأفريقية. فقد بدأت إسبانيا اهتمامها بالساحل الصحراوي منذ القرن الخامس عشر، إلا أن التجسيد الفعلي للاستعمار بدأ رسمياً في عام 1884، وهو العام الذي أعلنت فيه إسبانيا حمايتها على "ريو دي أورو" (وادي الذهب)، وهو ما تم تكريسه لاحقاً في مؤتمر برلين (1885) الذي شرعن التقسيم الاستعماري .[1] ورغم هذا الإعلان، ظل الوجود الإسباني لعدة عقود منحصراً في جيوب ساحلية محدودة مثل "فيا سيسنيروس" (الداخلة حالياً)، ولم تتمكن إسبانيا من بسط سيطرتها الفعلية على العمق الصحراوي إلا بحلول عام 1934، وذلك بعد استعانتها بالقوات الفرنسية لمحاصرة المقاومة الصحراوية، حيث تم تقسيم مناطق النفوذ بموجب اتفاقيات ثنائية بين القوتين الاستعماريتين (فرنسا وإسبانيا) أعوام 1900، 1904، و1912، وهي الاتفاقيات التي رسمت الحدود الحالية للإقليم .[2]

لم يخضع الشعب الصحراوي للمستعمر الدخيل، بل واجهه بمقاومة ضاربة بجذورها في رفض الخضوع للأجنبي. وقد برزت في هذا السياق شخصيات تاريخية قادت الكفاح ضد التغلغل الأوروبي، مثل الشيخ ماء العينين الذي قاد مقاومة شرسة ضد الفرنسيين والإسبان انطلاقاً من مدينة السمارة التي أسسها في نهاية القرن التاسع عشر .[3] ومع تطور الوعي السياسي في الستينيات، وبالتزامن مع تبني الأمم المتحدة للقرار 1514 القاضي بمنح الاستقلال للشعوب المستعمرة، انتقلت المقاومة الصحراوية إلى مرحلة التنظيم السياسي الحديث. ففي عام 1967، تأسست "حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" بقيادة الزعيم محمد سيدي إبراهيم بصيري، والتي

---

[1] János Besenyő, Western Sahara, Publikon Publishers, Pécs, 2009, p. 49.

[2] Maurice Barbier, Le conflit du Sahara occidental, L'Harmattan, Paris, 1982, p. 41.

[3] مسعود شنعان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، الجزائر، 2007، ص 53.

انتهجت في البداية النضال السلمي، إلا أن القمع الوحشي الذي واجهت به السلطات الإسبانية "انتفاضة الزملة" التاريخية في 17 يونيو 1970، والتي أسفرت عن مجزرة في صفوف المتظاهرين واختفاء زعيم الحركة بصيري، شكل نقطة تحول مفصلية في قناعات الشعب الصحراوي .[1]

أدى انسداد الأفق السياسي وقمع النضال السلمي إلى تبلور القناعة بضرورة الكفاح المسلح. وفي 10 ماي 1973، تأسست "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" (جبهة البوليساريو) بقيادة الوالي مصطفى السيد، كحركة تحرر وطني وممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي. وقد دشنت الجبهة كفاحها المسلح بعملية "الخنقة" ضد موقع عسكري إسباني بعد عشرة أيام فقط من تأسيسها، معلنة بذلك بداية حرب التحرير لطرد المستعمر الإسباني .[2]

الفرع الثاني: اتفاقية مدريد الثلاثية 1975 وتقسيم الإقليم

مع تصاعد ضربات جيش التحرير الشعبي الصحراوي، وتزايد الضغط الدولي على إسبانيا لتنظيم استفتاء تقرير المصير الذي أقرته الأمم المتحدة منذ الستينيات، حاولت القوة الاستعمارية المناورة من خلال إنشاء كيانات صورية، إلا أن تقرير بعثة تقصي الحقائق الأممية لعام 1975 أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن جبهة البوليساريو هي القوة السياسية المهيمنة في الإقليم، وأن السكان يرغبون بشكل قاطع في الاستقلال .[3] وفي خضم هذه التطورات، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في 16 أكتوبر 1975، الذي نفى وجود أي روابط سيادة بين الصحراء الغربية والمغرب أو موريتانيا، مؤكداً على ضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير .[4]

رداً على الرأي الاستشاري الذي نسف الأطماع التوسعية، نظم المغرب ما سمي بـ "المسيرة الخضراء" في نوفمبر 1975 لاجتياح الإقليم وفرض الأمر الواقع. وتحت وطأة هذا الضغط العسكري، وضعف النظام السياسي في مدريد بسبب مرض الديكتاتور فرانكو، تراجعت إسبانيا عن التزاماتها الدولية. وفي 14 نوفمبر 1975، وقعت إسبانيا "اتفاقية مدريد الثلاثية" مع كل من المغرب وموريتانيا. وبموجب هذه الاتفاقية غير الشرعية، تخلت إسبانيا عن مسؤولياتها كقوة مديرة للإقليم، وقامت بتقسيم الأرض والشعب بين دولتين جارتين، حيث حصل المغرب

[1] F. Correale, "The European Union Approach Towards Western Sahara", in The European Union's approach to the Western Sahara conflict, 2017, p. 50.

[2] János Besenyő, Western Sahara, op. cit., p. 49, 66.

[3] Juan Soroeta Liceras, El conflicto del Sahara Occidental, reflejo de las contradicciones y carencias del Derecho Internacional, Universidad del País Vasco, 2001, p. 63.

[4] محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري بشأن الصحراء الغربية، 16 أكتوبر 1975، ص 68، الفقرة 162.

على الساقية الحمراء (الشمال)، بينما حصلت موريتانيا على وادي الذهب (الجنوب)، مقابل احتفاظ إسبانيا بامتيازات اقتصادية في الفوسفات والصيد البحري .[1]

لقد شكلت هذه الاتفاقية خرقاً صارخاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، وتحديداً المادة 73، لأنها حرمت الشعب الصحراوي من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، ونقلت الإدارة إلى أطراف لا تملك السيادة. وقد أكد المستشار القانوني للأمم المتحدة، هانس كوريل، لاحقاً أن اتفاقية مدريد لم تنقل السيادة لأي من الموقعين عليها، وأن إسبانيا لا تزال قانونياً هي الدولة القائمة بالإدارة .[2] وفي 26 فبراير 1976، أبلغت إسبانيا الأمم المتحدة بإنهاء وجودها في الإقليم، مما ترك فراغاً قانونياً سارعت جبهة البوليساريو إلى ملئه بإعلان قيام "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" في 27 فبراير 1976، لتبدأ مرحلة جديدة من الكفاح ضد الاحتلال المغربي والموريتاني (قبل انسحاب الأخير)، دفاعاً عن السيادة الوطنية .[3]

المطلب الثاني: التكييف القانوني للقضية في القانون الدولي

يُعد التكييف القانوني لقضية الصحراء الغربية حجر الزاوية في فهم طبيعة النزاع والآليات القانونية الواجبة التطبيق لتسويته. فبالرغم من محاولات الاحتلال المغربي فرض سياسة الأمر الواقع، إلا أن النصوص القانونية الدولية، سواء في ميثاق الأمم المتحدة أو في اجتهادات محكمة العدل الدولية، ظلت ثابتة في تصنيفها للقضية كمسألة "تصفية استعمار" لم تكتمل فصولها بعد، وهو ما يمنح الشعب الصحراوي مركزاً قانونياً متميزاً يؤهله لممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

الفرع الأول: القضية في ميثاق الأمم المتحدة (تصفية الاستعمار)

يستند التكييف القانوني للقضية الصحراوية في الأساس إلى ميثاق الأمم المتحدة، وتحديداً الفصل الحادي عشر المتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فمنذ عام 1963، أدرجت الأمم المتحدة إقليم "الصحراء الإسبانية" (سابقاً) ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب المادة 73 من الميثاق .[4] ويرتب هذا التصنيف التزامات قانونية محددة على الدولة القائمة بالإدارة (وهي إسبانيا قانوناً)، وعلى المجتمع الدولي، حيث

[1] Juan Soroeta Liceras, op. cit., p. 63, 139.

[2] Hans Corell, "The legality of exploring and exploiting natural resources in Western Sahara", Conference on Multilateralism and International Law with Western Sahara as a Case Study, Pretoria, 2008, p. 238.

[3] عمرون محمد، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975-2005، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2006، ص 53.

[4] Omar Yousef Shehabi & Sebastian Bates, "Western Sahara: Status Under International Law", in Global Encyclopedia of Territorial Rights, Springer, 2023, p. 1.

يعتبر مصالح سكان هذه الأقاليم "أولوية"، ويفرض التزاماً مقدساً بتعزيز رفاهيتهم وتمكينهم من ممارسة حقهم في تقرير المصير .[1]

وتأسيساً على ذلك، تندرج القضية الصحراوية ضمن نطاق تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 الصادر في 14 ديسمبر 1960، المعروف بـ "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة". ينص هذا القرار التاريخي على أن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي وسيطرته يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية، ويقر بحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، وتحديد مركزها السياسي بحرية .[2] وبناءً على هذا الإطار القانوني، أكدت الجمعية العامة مراراً، منذ قرارها الأول رقم 2072 لعام 1965، ثم القرار 2229 لعام 1966، على الحق غير القابل للتصرف للشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال، داعية السلطة القائمة بالإدارة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين السكان من ممارسة هذا الحق عبر استفتاء حر ونزيه .[3]

ومن الناحية القانونية الصرفة، لم يغير "اتفاق مدريد" الثلاثي الموقع في 14 نوفمبر 1975، ولا الانسحاب الإسباني في فبراير 1976، من الوضع القانوني للإقليم. فقد أكد الرأي القانوني لنائب الأمين العام للشؤون القانونية بالأمم المتحدة، هانس كوريل في 29 يناير 2002، أن اتفاق مدريد لم ينقل السيادة على الإقليم إلى الموقعين عليه (المغرب وموريتانيا)، وأن إسبانيا لا تزال من الناحية القانونية هي "السلطة القائمة بالإدارة"، لأنها لا تملك صلاحية نقل السيادة من جانب واحد .[4] وعليه، فإن المغرب لا يعتبر "سلطة قائمة بالإدارة" وفقاً للمادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة، بل هو قوة احتلال عسكري لإقليم لا يزال خاضعاً لتصفية الاستعمار، وهو ما يجعله مسؤولاً أمام القانون الدولي عن أي استغلال للثروات الطبيعية للإقليم دون موافقة الشعب الصحراوي وممثله الشرعي .[5]

وعلاوة على ذلك، تتمتع الصحراء الغربية بـ "وضع قانوني منفصل ومتميز" عن إقليم الدولة التي تديرها، ويظل هذا الوضع قائماً حتى يمارس شعبها حقه في تقرير المصير وفقاً لأحكام الميثاق، وهو المبدأ الذي أكدته

[1] سماح أبو الليل، "العلاقات المغربية الجزائرية في ضوء الوضع القانوني للصحراء الغربية"، مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية، المجلد 2، العدد 4، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، يناير 2023، ص 401.

[2] زناتي مصطفى، "تحليل الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الخاص بالصحراء الغربية الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 1975"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جانفي 2022، ص 250.

[3] سهيلة قمودي وأحمد محمد سيد علي، "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) ومسألة إدراج مراقبة وحماية حقوق الإنسان ضمن ولايتها"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 12، العدد 02، جامعة باتنة 1، باتنة، جوان 2025، ص 569.

[4] Hans Corell, "The legality of exploring and exploiting natural resources in Western Sahara", Conference on Multilateralism and International Law with Western Sahara as a Case Study, Pretoria, 2008, p. 235.

[5] Hans Corell, op. cit., p. 237.

محكمة العدل الأوروبية في أحكامها الأخيرة التي أبطلت اتفاقيات الشراكة مع المغرب لشمولها الأراضي الصحراوية.[1]

الفرع الثاني: الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية 1975

شكل الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 16 أكتوبر 1975 منعطفاً حاسماً في المسار القانوني للقضية، حيث دحض الأسس القانونية والتاريخية التي بنت عليها المملكة المغربية أطماعها التوسعية. جاء هذا الرأي استجابة لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 3292 المؤرخ في 13 ديسمبر 1974، والذي طرح سؤالين جوهريين على المحكمة[2]:

1. هل كانت الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) إبان استعمارها من طرف إسبانيا أرضاً لا مالك لها؟
2. إذا كانت الإجابة بالنفي، فما هي الروابط القانونية التي كانت تربط بين هذا الإقليم والمملكة المغربية والكيان الموريتاني؟

فيما يخص السؤال الأول، أقرت المحكمة بالإجماع بأن الصحراء الغربية لم تكن "أرضاً بلا مالك" في عام 1884 (تاريخ بدء الاستعمار الإسباني)، بل كانت مأهولة بسكان منظمين اجتماعياً وسياسياً في قبائل وتحت سلطة شيوخ أكفاء بتمثيلهم[3].

أما بخصوص السؤال الثاني، وهو جوهر النزاع، فقد قامت المحكمة بفحص الأدلة التاريخية والوثائق التي قدمها المغرب وادعى أنها تثبت "سيادته التاريخية" (مثل تعيين القادة، جباية الضرائب، وبعض المعاهدات الدولية). وخلصت المحكمة، بأغلبية ساحقة، إلى نتيجة قانونية قطعية مفادها أن المواد والمعلومات المقدمة إليها "لا تثبت وجود أي رابطة من روابط السيادة الإقليمية بين إقليم الصحراء الغربية والمملكة المغربية أو الكيان الموريتاني[4]. "

صحيح أن المحكمة أشارت إلى وجود بعض "روابط البيعة" القانونية الروحية والدينية بين سلطان المغرب وبعض القبائل في المنطقة، إلا أنها أكدت أن هذه الروابط الشخصية لا ترقى إلى مستوى "السيادة الإقليمية"

[1] Irene Fernández Molina and Matthew Porges, "Western Sahara: Subtleties and Multiple Sources of Recognition for a Hybrid of a State-in-exile and a De Facto State", in Routledge Handbook of State Recognition, Routledge, 2019, p. 12.

[2] Juan Soroeta Liceras, El conflicto del Sahara Occidental, reflejo de las contradicciones y carencias del Derecho Internacional, Universidad del País Vasco, 2001, p. 51.

[3] سماح أبو الليل، مرجع سابق، ص 402.

[4] International Court of Justice, Western Sahara Advisory Opinion, ICJ Reports, 1975, p. 68, para. 162.

بمفهوم القانون الدولي، ولا تعني تبعية الإقليم للمغرب .[1] وبناءً على ذلك، انتهت المحكمة في الفقرة 162 من رأيها الاستشاري إلى حكمها النهائي والقاطع: "لم تجد المحكمة روابط قانونية من شأنها أن تؤثر على تطبيق قرار الجمعية العامة رقم 1514 في تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، ولا سيما تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر والحقيقي عن إرادة سكان الإقليم[2]. "

إن هذا الرأي الاستشاري يمثل انتصاراً قانونياً ومعنوياً للشعب الصحراوي، إذ نزع الشرعية عن المطالب المغربية القائمة على "الحق التاريخي"، وأكد أولوية "حق تقرير المصير" كقاعدة آمرة في القانون الدولي تسمو على أي روابط تاريخية مزعومة .[3] ورغم وضوح هذا الحكم، اختار المغرب تجاهل جوهره القانوني، وشن ما سمي بـ "المسيرة الخضراء" لاحتلال الإقليم بالقوة، في تحدٍ صارخ للشرعية الدولية التي اعتبرت الوجود المغربي "احتلالاً عسكرياً" واعتبرت القضية مسألة "تصفية استعمار" يجب حلها عبر استفتاء تقرير المصير[4].

المبحث الثاني: مسار التسوية الأممية ودور بعثة المينورسو

شكلت نهاية الثمانينيات منعطفاً حاسماً في مسار القضية الصحراوية، حيث تضافرت الجهود الدبلوماسية للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لبلورة خطة سلام شاملة. وقد توجت هذه الجهود بقبول طرفي النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو) في 30 أغسطس 1988 بمقترحات التسوية، التي مهدت الطريق لصدور قرارات مجلس الأمن اللاحقة وتأسيس الآلية الأممية المشرفة على تنظيم تقرير المصير.

المطلب الأول: خطة التسوية الأممية–الإفريقية ووقف إطلاق النار 1991

تستند خطة التسوية في جوهرها إلى مبدأ تصفية الاستعمار عبر تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير، وذلك من خلال الاختيار الحر والديمقراطي بين الاستقلال أو الاندماج مع المغرب . [5]وقد تضمنت الخطة فترة انتقالية تقع فيها السلطة الكاملة على عاتق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، لضمان توفر الشروط الضرورية لتنظيم استفتاء حر ونزيه.

---

[1] زناتي مصطفى، مرجع سابق، ص 261.

[2] Pedro Pinto Leite, "International legality versus realpolitik", in The Western Sahara Conflict, 2006, p. 15.

[3] زناتي مصطفى، مرجع سابق، ص 262.

[4] Yahia H. Zoubir & Anthony G. Pazzanita, "The Western Sahara Conflict: A Case Study in Failure of Pre-Negotiation and Prolonged Conflict", California Western International Law Journal, Vol. 26, No. 2, 1996, p. 177.

[5] United Nations, "The Situation Concerning Western Sahara: Report of the Secretary-General", S/21360, 18 June 1990, para. 1.

الفرع الأول: إنشاء بعثة المينورسو والمهام الموكلة إليها

بناءً على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في عام 1990، والذي تضمن النص الكامل لمقترحات التسوية، صادق مجلس الأمن الدولي في 29 أبريل 1991 على القرار رقم 690 (1991)، الذي بموجبه تم إنشاء "بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية" المعروفة اختصاراً بـ (MINURSO) .[1] وقد تزامن نشر هذه البعثة مع دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ رسمياً في 6 سبتمبر 1991، منهياً بذلك ستة عشر عاماً من النزاع المسلح المباشر .[2]

لقد أُنيطت ببعثة المينورسو ولاية مركبة ومعقدة، تتجاوز المفهوم التقليدي لحفظ السلام، لتشمل إدارة مرحلة انتقالية دقيقة تؤدي إلى تقرير مصير شعب بأكمله. وتتمثل المهام الأساسية الموكلة للبعثة، وفقاً لخطة التسوية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في النقاط التالية:

1. المراقبة العسكرية: مراقبة وقف إطلاق النار، والتحقق من تخفيض القوات المغربية في الإقليم، ورصد تواجد القوات المغربية وقوات جبهة البوليساريو في المواقع المحددة لهما .[3]
2. تنظيم الاستفتاء: وتعد هذه المهمة حجر الزاوية في ولاية البعثة، وتشمل تحديد هوية الناخبين المؤهلين وتسجيلهم في اللوائح الانتخابية، وضمان إجراء استفتاء حر ونزيه وإعلان نتائجه النهائية .[4]
3. الجوانب الإنسانية والحقوقية: الإشراف على تبادل أسرى الحرب بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتنفيذ برنامج العودة الطوعية للاجئين الصحراويين إلى ديارهم للمشاركة في الاستفتاء بالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) .[5] بالإضافة إلى ذلك، كان من المفترض أن تعمل البعثة على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

تجدر الإشارة إلى أن الهيكلة التنظيمية للمينورسو صممت لتشمل ثلاثة مكونات رئيسية: المكون المدني (بما فيه لجنة تحديد الهوية)، والمكون العسكري (المراقبون العسكريون والقوات)، ومكون الشرطة المدنية

[1] János Besenyő, Western Sahara, Publikon Publishers, Pécs, 2009, p. 141.

[2] سهيلة قمودي وأحمد محمد سيد علي، "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) ومسألة إدراج مراقبة وحماية حقوق الإنسان ضمن ولايتها"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 12، العدد 02، جامعة باتنة 1، جوان 2025، ص 577.

[3] United Nations, "The Situation Concerning Western Sahara: Report of the Secretary-General", S/22464, 19 April 1991, para. 81.

[4] سهيلة قمودي وأحمد محمد سيد علي، مرجع سابق، ص 594.

[5] János Besenyő, Western Sahara, op. cit., p. 142.

(CIVPOL) لضمان الأمن خلال المرحلة الانتقالية .[1] ومع ذلك، فإن التطبيق العملي لهذه المهام اصطدم منذ البداية بعراقيل جوهرية، خاصة فيما يتعلق بتفسير معايير تحديد هوية الناخبين.

الفرع الثاني: تعثر مسار الاستفتاء (تحديد الهوية والطعون)

رغم النجاح النسبي في تثبيت وقف إطلاق النار، واجهت خطة التسوية عقبة كأداء تمثلت في عملية "تحديد الهوية" (Identification Process)، وهي العملية التي تحولت من إجراء تقني إحصائي إلى ساحة صراع سياسي وجودي بين الطرفين، حيث أدرك كل طرف أن تركيبة الهيئة الناخبة ستحسم مسبقاً نتيجة الاستفتاء.[2]

1. معركة المعايير وتحديد الهوية:

تمحور الخلاف الجوهري حول "من هو الصحراوي المؤهل للتصويت؟". استندت جبهة البوليساريو إلى "إحصاء عام 1974" الذي أجرته السلطات الإسبانية قبل انسحابها، والذي أحصى حوالي 74,000 صحراوي، معتبرة إياه المرجعية الوحيدة والأساسية، مع قبول تحديثات طفيفة للمغفلين .[3] في المقابل، تبنى المغرب تفسيراً موسعاً قائماً على روابط الدم والانتماء القبلي (Jus Sanguinis)، دافعاً بضرورة إشراك "القبائل الصحراوية" التي لم يشملها الإحصاء الإسباني والمقيمة داخل المغرب، مقدماً قوائم ضمت حوالي 120,000 شخص إضافي، وهو ما اعتبرته البوليساريو محاولة لإغراق الهيئة الناخبة بمستوطنين مغاربة لتغيير الديموغرافيا الانتخابية لصالح خيار الاندماج .[4]

في محاولة لكسر الجمود، طرح الأمين العام "خافيير بيريز دي كوييار" في ديسمبر 1991 معايير جديدة لتوسيع قاعدة الأهلية لتشمل، بالإضافة إلى المدرجين في إحصاء 1974، كل من أقام في الإقليم لفترات محددة أو ينتمي لعائلة صحراوية .[5] وقد أدى هذا التوسع، واعتماد "الشهادة الشفوية" لشيوخ القبائل كوسيلة إثبات،

[1] János Besenyő, Peacekeeping Mission in Maghreb: The MINURSO, Special Issue, p. 7.

[2] Anna Theofilopoulou, "The United Nations and Western Sahara: A Never-ending Affair", United States Institute of Peace, Special Report 166, July 2006, p. 4.

[3] Erik Jensen, Western Sahara: Anatomy of a Stalemate, Lynne Rienner Publishers, Boulder, 2005, p. 29.

[4] Yahia H. Zoubir & Anthony G. Pazzanita, "The Western Sahara Conflict: A Case Study in Failure of Pre-Negotiation and Prolonged Conflict", California Western International Law Journal, Vol. 26, No. 2, 1996, p. 205.

[5] Report of the Secretary-General, S/23299, 19 December 1991, Annex.

إلى تعقيد العملية بشكل غير مسبوق، حيث تلاعب الطرفان، ولاسيما المغرب، بهذه الآلية لخدمة أجنداتهم السياسية .[1]

انطلقت عملية تحديد الهوية فعلياً في أغسطس 1994، لكنها سارت ببطء شديد وتخللتها انقطاعات متكررة. وبحلول نهاية عام 1999، كانت لجنة تحديد الهوية قد قابلت ما مجموعه 198,469 متقدماً، ولم يتم قبول سوى 86,386 شخصاً كواهلين للتصويت .[2] كانت هذه النتيجة قريبة من الأرقام التي توقعتها البوليساريو والمستندة إلى إحصاء 1974، مما شكل خيبة أمل للطرف المغربي الذي أدرك أن نتيجة الاستفتاء بناءً على هذه القائمة لن تكون في صالحه .[3]

2. أزمة الطعون وجمود المسار:

أمام النتائج التي أفرزتها عملية تحديد الهوية، لجأ المغرب إلى سلاح "الطعون" (Appeals). فبمجرد نشر القوائم المؤقتة، تم تقديم سيل عارم من الطعون بلغ حوالي 131,000 طعن، غالبيتها الساحقة قدمت بدعم من المغرب ضد قرارات استبعاد المتقدمين المحسوبين عليه .[4] أمام هذا الكم الهائل من الطعون، والتي تتطلب إعادة فحص كل حالة والاستماع للشهود مجدداً، خلص الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" في تقريره لعام 2000 إلى استنتاج مفاده أن عملية الاستفتاء بصيغتها الحالية قد وصلت إلى طريق مسدود، وأن معالجة الطعون قد تستغرق سنوات طويلة دون ضمان قبول الطرفين بالنتائج النهائية .[5] هذا الوضع قاد الأمم المتحدة، بتوجيه من المبعوث الشخصي "جيمس بيكر"، إلى التفكير في بدائل سياسية خارج إطار خطة التسوية التقليدية القائمة على مبدأ "رابح-خاسر"، وهو ما مهد الطريق لمقترحات الحلول السياسية اللاحقة.

بهذا، تحولت بعثة المينورسو تدريجياً من بعثة لتنظيم الاستفتاء إلى بعثة لمراقبة وقف إطلاق النار والحفاظ على الوضع القائم (Status Quo)، مع تجميد فعلي لشقها المدني والسياسي المتعلق بتقرير المصير.

المطلب الثاني: مشاريع الحلول السياسية المقترحة

بعد وصول خطة التسوية الأصلية لعام 1991 إلى الباب المسدود بسبب العراقيل المغربية الممنهجة في مرحلة تحديد الهوية، وسعي الاحتلال لإغراق القوائم الانتخابية بمستوطنين لا تتوفر فيهم المعايير، دخلت القضية

[1] Erik Jensen, op. cit., p. 109.

[2] Anna Theofilopoulou, op. cit., p. 7.

[3] Erik Jensen, op. cit., p. 83.

[4] János Besenyő, Western Sahara, op. cit., p. 136.

[5] Report of the Secretary-General, S/2000/131, 17 February 2000, para. 42.

الصحراوية مرحلة جديدة تميزت بالبحث عن "حل سياسي" بديل. قاد هذه المرحلة جيمس بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، الذي حاول صياغة حلول توفيقية تخرج عن معادلة "رابح-خاسر"، إلا أن هذه المحاولات اصطدمت بتعنت المغرب ورفضه لأي خيار يتضمن استقلال الصحراء الغربية، مما أدى في النهاية إلى استقالة بيكر ودخول النزاع في نفق مفاوضات "مانهاست" العقيم.

الفرع الأول: خطة بيكر الأولى والثانية

عقب تعيينه مبعوثاً شخصياً للأمين العام كوفي عنان في عام 1997، عمل وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر على إعادة إحياء مسار التسوية عبر "اتفاقيات هيوستن"، لكن سرعان ما أدرك أن المغرب لا ينوي السماح بإجراء استفتاء قد يؤدي إلى الاستقلال. وبناءً على ذلك، تحول الجهد الأممي نحو اقتراح حلول سياسية بديلة.

1. خطة بيكر الأولى (الاتفاق الإطاري 2001):

في يونيو 2001، قدم جيمس بيكر ما عُرف بـ "مشروع الاتفاق الإطاري بشأن وضع الصحراء الغربية". استند هذا المشروع إلى فكرة منح السكان حكماً ذاتياً موسعاً تحت السيادة المغربية لمدة خمس سنوات، تحتفظ خلالها المملكة المغربية باختصاصات حصرية في العلاقات الخارجية، والدفاع الوطني، والأمن الداخلي، والعملة، والعلم .[1] نص المشروع على إجراء استفتاء لتحديد الوضع النهائي للإقليم بعد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات. وتكمن "المصيدة" في هذا المخطط في معايير الناخبين حيث اقترح بيكر أن يحق لكل شخص أقام في الإقليم لمدة سنة واحدة على الأقل بصفة مستمرة قبل تاريخ الاستفتاء أن يشارك في التصويت. هذا المعيار كان يعني عملياً إغراق الهيئة الناخبة بآلاف المستوطنين المغاربة الذين نقلتهم سلطات الاحتلال إلى الإقليم، مما يحسم النتيجة مسبقاً لصالح الاندماج .[2] بسبب هذه الثغرات الخطيرة التي تنسف جوهر حق تقرير المصير، رفضت جبهة البوليساريو والجزائر هذا المشروع جملة وتفصيلاً، معتبرتين أنه لا يوفر خياراً حقيقياً للاستقلال ويكرس الاحتلال بصيغة قانونية. في المقابل، أبدى المغرب مرونة تجاه هذا المقترح لأنه يضمن سيادته .[3]

2. خطة بيكر الثانية (خطة السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية 2003):

[1] Anna Theofilopoulou, "The United Nations and Western Sahara: A Never-ending Affair", United States Institute of Peace, Special Report 166, July 2006, p. 9.

[2] János Besenyő, Western Sahara, Publikon Publishers, Pécs, 2009, p. 136.

[3] Erik Jensen, Western Sahara: Anatomy of a Stalemate, Lynne Rienner Publishers, Boulder, 2005, p. 96.

أمام فشل المخطط الأول، قدم بيكر في يناير 2003 خطة معدلة أكثر توازناً عرفت بـ "خطة بيكر الثانية". تضمنت هذه الخطة فترة انتقالية مدتها من أربع إلى خمس سنوات، تدير خلالها "سلطة الصحراء الغربية" الشؤون الداخلية للإقليم، بينما يحتفظ المغرب بالسيادة الخارجية والدفاع. لكن العنصر الجوهري الذي ميز هذه الخطة هو النص الصريح على إجراء استفتاء لتقرير المصير في نهاية المرحلة الانتقالية يتضمن ثلاثة خيارات واضحة: الاستقلال، أو الاندماج في المغرب، أو الحكم الذاتي .[1]

فيما يخص الهيئة الناخبة، اقترحت الخطة حلاً وسطاً يسمح بالتصويت للمدرجين في القائمة المؤقتة للمينورسو (الصحراويين)، وللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية، إضافة إلى المقيمين بصفة مستمرة منذ 30 ديسمبر 1999 (وهو ما يشمل عدداً من المستوطنين لكن ليس كلهم). والأهم من ذلك، نصت الخطة على أن قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن ملزمة ولا تتطلب موافقة الطرفين في كل خطوة .[2] في خطوة دبلوماسية ذكية ومفاجئة، أعلنت جبهة البوليساريو في يوليو 2003 قبولها بخطة بيكر الثانية كحزمة واحدة، رغم تضمنها تنازلات مؤلمة، وذلك إثباتاً لحسن نيتها ورغبتها في الحل السلمي. هذا القبول أحرج المغرب الذي سارع إلى رفض الخطة بشكل قاطع في أبريل 2004، معلناً بوضوح أنه لن يقبل أي استفتاء يتضمن خيار الاستقلال، وأن "السيادة المغربية" غير قابلة للتفاوض .[3] وأمام عجز مجلس الأمن عن فرض الخطة التي صادق عليها بالإجماع في القرار 1495، قدم جيمس بيكر استقالته في يونيو 2004، ليدخل الملف في حالة جمود جديدة.

الفرع الثاني: مفاوضات مانهاست والموائد المستديرة

عقب استقالة بيكر، دخلت الأمم المتحدة في مرحلة "إدارة الأزمة" بدلاً من حلها، حيث تم تعيين مبعوثين جدد (بيتر فان فالسوم، ثم كريستوفر روس، ثم هورست كوهلر) حاولوا جميعاً كسر الجمود عبر صيغ تفاوضية مختلفة، لكنها اصطدمت دائماً بجدار الرفض المغربي للشرعية الدولية.

1. مفاوضات مانهاست (2007-2008):

بعد تعيين "بيتر فان فالسوم"، وتحديداً في أبريل 2007، قدم طرفا النزاع مقترحاتهما لمجلس الأمن. قدمت جبهة البوليساريو مقترحاً مرناً يضمن مصالح المغرب في حال اختيار الشعب الصحراوي للاستقلال، بينما

[1] Anna Theofilopoulou, op. cit., p. 10.

[2] United Nations, Report of the Secretary-General on the situation concerning Western Sahara, S/2003/565, 23 May 2003, Annex II: "Peace Plan for Self-Determination of the People of Western Sahara", paras. 2-8.

[3] عمرون محمد، "تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975-2005"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والإعلام، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2006، ص 146.

قدم المغرب "مبادرة الحكم الذاتي" التي تحاول الالتفاف على تقرير المصير وحصر الحل في السيادة المغربية .[1] بناءً على القرار 1754، انطلقت مفاوضات مباشرة في "مانهاست" بضواحي نيويورك. عُقدت أربع جولات بين 2007 و2008 بحضور الجزائر وموريتانيا كمراقبين. ورغم اللقاءات المباشرة، لم يحدث أي اختراق جوهري. تمسك المغرب بمقترح الحكم الذاتي كحل وحيد وأوحد، رافضاً مناقشة أي خيار آخر، بينما تمسكت جبهة البوليساريو بحق الشعب الصحراوي في الاستفتاء .[2] انتهت هذه الجولات بالفشل، خاصة بعد انحياز فان فالسوم للطرح المغربي بادعائه أن "استقلال الصحراء الغربية خيار غير واقعي"، وهو ما أدى إلى سحب الثقة منه وتعيين كريستوفر روس عام 2009.

2. الموائد المستديرة (2018-2019):

بعد سنوات من الجمود تحت إدارة روس، عيّن الأمين العام الرئيس الألماني السابق هورست كوهلر مبعوثاً شخصياً في 2017. انتهج كوهلر ديناميكية جديدة تمثلت في عقد "موائد مستديرة" في جنيف. عُقدت المائدة المستديرة الأولى في ديسمبر 2018، والثانية في مارس 2019، بمشاركة المغرب وجبهة البوليساريو، إلى جانب الجزائر وموريتانيا. حاول المغرب خلال هذه الجولات فرض مقاربته الرامية إلى إقحام الجزائر كـ "طرف في النزاع" للتهرب من مسؤولياته كقوة احتلال، إلا أن الجزائر شاركت بصفة "مراقب" و"بلد جار" وفقاً لقرارات مجلس الأمن، مؤكدة أن الحل يكمن في مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع الحقيقيين .[3] رغم الزخم الذي أحدثه كوهلر، لم يتمخض عن هذه الموائد أي تقدم ملموس في جوهر النزاع. واصل المغرب رفضه العودة إلى الاستفتاء، متمسكاً بالحكم الذاتي، بينما أصرت البوليساريو على تقرير المصير. وباستقالة كوهلر المفاجئة في مايو 2019 "لدواعي صحية"، عاد الملف إلى نقطة الصفر، ليتدهور الوضع ميدانياً لاحقاً بانهيار وقف إطلاق النار في 13 نوفمبر 2020، منهياً بذلك عقوداً من الرهان على سراب الحل السياسي الأممي .[4]

---

[1] Erik Jensen, op. cit., p. 110.

[2] Irene Fernández Molina and Matthew Porges, "Western Sahara: Subtleties and Multiple Sources of Recognition for a Hybrid of a State-in-exile and a De Facto State", in Routledge Handbook of State Recognition, Routledge, 2019, p. 11.

[3] محمد لوليشكي، "قرار مجلس الأمن 2703: استعادة القرار نفسه والبداية من جديد"، Policy Brief، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، PB-45/23، نوفمبر 2023، ص 2.

[4] Riccardo Fabiani, "The Western Sahara conflict: A fragile path to negotiations", Atlantic Council Report, August 3, 2023, p. 2.

المبحث الثالث: مواقف الأطراف الفاعلة في القضية قبيل القرار 2797

تتسم خريطة المواقف في نزاع الصحراء الغربية بقطبية حادة تعكس تناقضاً وجودياً بين طرفي النزاع المباشرين. فبينما يسعى المغرب لتكريس سيادته المزعومة عبر فرض حلول تتجاوز الآليات الأممية التقليدية، تتمسك جبهة البوليساريو بالنص الحرفي لمواثيق تصفية الاستعمار.

المطلب الأول: طرفي القضية المباشرين

ينطلق تحليل مواقف طرفي النزاع من حقيقة قانونية وسياسية أقرها المجتمع الدولي، وهي أن النزاع يدور بين قوة قائمة بالاحتلال (المغرب) وحركة تحرر وطني (جبهة البوليساريو)، وهما الطرفان اللذان حددتهما قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية كطرفين وحيدين للعملية التفاوضية.

الفرع الأول: الموقف المغربي (مبادرة الحكم الذاتي)

يستند الموقف المغربي في جوهره إلى رفض تكييف قضية الصحراء الغربية كمسألة تصفية استعمار، معتبراً إياها قضية "استكمال للوحدة الترابية" واسترجاعاً لأجزاء من "المغرب التاريخي" الذي يمتد نفوذه إلى ما وراء الحدود المعترف بها دولياً. وبناءً على هذا التصور، يرفض المغرب أي حل يمس بسيادته المزعومة على الإقليم، وقد تبلور هذا الموقف بشكل نهائي في عام 2007 من خلال تقديم "المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء" .[1]

تمثل مبادرة الحكم الذاتي، من المنظور المغربي، السقف الأعلى للتنازلات الممكنة، وتهدف إلى الالتفاف على استفتاء تقرير المصير الذي يتضمن خيار الاستقلال. وتنص المبادرة على منح سكان الصحراء صلاحيات تدبير شؤونهم بأنفسهم ديمقراطياً من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، مع احتفاظ الدولة المغربية باختصاصات حصرية في مجالات السيادة، وتحديداً الدفاع، والعلاقات الخارجية، والاختصاصات الدستورية والدينية للملك .[2] ويسعى المغرب من خلال هذا المقترح إلى الحصول على شرعية دولية لوجوده في الإقليم، مستغلاً دعم بعض القوى الكبرى، مثل فرنسا والولايات المتحدة، التي وصفت المبادرة بأنها "جدية وذات مصداقية" .[3]

[1] مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في ما يتعلق بالصحراء الغربية، 30 سبتمبر 2025، الفقرة 12.

[2] المملكة المغربية، المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء، أبريل 2007، الفقرات 5-6.

[3] Riccardo Fabiani, "The Western Sahara conflict: A fragile path to negotiations", Atlantic Council Report, August 3, 2023, p. 2.

لقد طور المغرب استراتيجيته من مجرد الدفاع العسكري عن "الجدار الرملي" إلى دبلوماسية هجومية (دبلوماسية القنصليات) تهدف إلى فرض سياسة الأمر الواقع، ومحاولة إقبار خيار الاستفتاء نهائياً، معتبراً أن الحل السياسي يجب أن يكون توافقياً وواقعياً، وهو ما يعني في القاموس الدبلوماسي المغربي استبعاد خيار الاستقلال كلياً .[1] ويرى المغرب أن مقترحه للحكم الذاتي يمثل حلاً "لا غالب ولا مغلوب"، وأنه السبيل الوحيد لإنهاء النزاع وتجنيب المنطقة مخاطر البلقنة وعدم الاستقرار، رابطاً بين تسوية النزاع وفق رؤيته وبين التنمية الاقتصادية والأمن في منطقة الساحل والصحراء .[2]

الفرع الثاني: موقف جبهة البوليساريو (تقرير المصير والاستقلال)

على النقيض تماماً، يتمترس موقف جبهة البوليساريو (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) خلف الشرعية الدولية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي المعترف به من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتعتبر الجبهة أن التكييف القانوني للنزاع هو "تصفية استعمار" لم تكتمل، وأن الوجود المغربي في الإقليم هو "احتلال عسكري" غير شرعي لا يرتب أي آثار قانونية على السيادة .[3]

يتمحور الموقف التفاوضي للبوليساريو حول التمسك بـ "حق تقرير المصير" كحق غير قابل للتصرف أو التقادم، وتصر على أن ممارسة هذا الحق لا تتم إلا عبر استفتاء حر ونزيه وشفاف يضمن للشعب الصحراوي الاختيار بين ثلاثة بدائل: الاستقلال، أو الاندماج، أو الحكم الذاتي، رافضة أي حلول مسبقة تصادر إرادة الشعب .[4] وترى الجبهة في مقترح الحكم الذاتي المغربي مناورة لتشريع الاحتلال، مؤكدة أن أي حل سياسي يجب أن يمر عبر صناديق الاقتراع، وأن "الحكم الذاتي" لا يمكن أن يكون إلا خياراً مطروحاً ضمن خيارات أخرى في الاستفتاء، وليس الحل الوحيد .[5]

وقد شهد موقف البوليساريو تحولاً استراتيجياً بعد أحداث الكركرات في 13 نوفمبر 2020، حيث أعلنت تحللها من اتفاق وقف إطلاق النار لعام 1991 واستئناف الكفاح المسلح، معتبرة أن الأمم المتحدة

---

[1] عبد الفتاح الفاتيحي، "دبلوماسية القنصليات.. استراتيجية مغربية جديدة في الصحراء"، وكالة الأناضول، 30 أكتوبر 2020، ص 1.

[2] Anna Theofilopoulou, "The United Nations and Western Sahara: A Never-ending Affair", United States Institute of Peace, Special Report 166, July 2006, p. 11.

[3] سهيلة قمودي وأحمد محمد سيد علي، "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) ومسألة إدراج مراقبة وحماية حقوق الإنسان ضمن ولايتها"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 12، العدد 02، جوان 2025، ص 574.

[4] Irene Fernández Molina and Matthew Porges, "Western Sahara: Subtleties and Multiple Sources of Recognition for a Hybrid of a State-in-exile and a De Facto State", in Routledge Handbook of State Recognition, Routledge, 2019, p. 6.

[5] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية"، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ص 4.

فشلت في الوفاء بالتزاماتها بتنظيم الاستفتاء، وأن المجتمع الدولي تخاذل في مواجهة التعنت المغربي. وتؤكد الجبهة أن المفاوضات السياسية، لكي تكون مجدية، يجب أن تنطلق من المرجعيات القانونية التي حددها الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 1975، الذي نفى وجود روابط سيادة للمغرب على الصحراء، وقرارات مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي ذات الصلة .[1] كما تشدد البوليساريو على أن الثروات الطبيعية في الإقليم هي ملك للشعب الصحراوي، وأن أي استغلال لها من قبل المغرب أو شركائه (كالاتحاد الأوروبي) يعد "نهباً" مخالفاً للقانون الدولي.[2]

المطلب الثاني: مواقف دول الجوار والأطراف الدولية ("أصدقاء الصحراء")

يشكل المحيط الإقليمي والدولي عنصراً حاكماً في توجيه مسار القضية، حيث انقسمت المواقف بين التمسك الصارم بمبدأ تصفية الاستعمار، وبين محاولات فرض حلول سياسية تتجاوز حق تقرير المصير.

الفرع الأول: الموقف الجزائري والموريتاني

أولاً: الموقف الجزائري (الثبات على المبدأ ورفض الحلول المشبوهة)

يستند الموقف الجزائري تاريخياً إلى عقيدة سياسية راسخة تعتبر قضية الصحراء الغربية مسألة "تصفية استعمار" يجب حلها عبر تمكين الشعب الصحراوي من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقاً للوائح الأمم المتحدة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 1975 .[3] وتنظر الجزائر إلى نفسها كطرف مراقب ومهتم، وليست طرفاً في النزاع، رافضة المحاولات المغربية لإلباسها صفة "الطرف" للتهرب من التفاوض المباشر مع جبهة البوليساريو .[4]

وقد تجلى هذا الموقف بوضوح خلال المداولات التي سبقت القرار 2797 إذ رفضت الجزائر الانخراط في ما يسمى "الموائد المستديرة" التي اعتبرتها صيغة غير مجدية تهدف إلى تمييع طبيعة النزاع .[5] وعقب صدور القرار 2797، امتنعت الجزائر عن التصويت، معللة ذلك بأن مسودة القرار كانت "غير متوازنة" و"منحازة بشكل

---

[1] ياسمين عرب، "تأثير قضية الصحراء الغربية في العلاقات الجزائرية المغربية"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 1، جامعة بسكرة، جانفي 2017، ص 59.

[2] حامد السعيد، "المسائل القانونية المرتبطة باستغلال المغرب للموارد الطبيعية في الصحراء الغربية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 53، العدد 2، 2016، ص 463.

[3] زناتي مصطفى، "تحليل الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الخاص بالصحراء الغربية الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 1975"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جانفي 2022، ص 250.

[4] International Crisis Group, "Managing Tensions between Algeria and Morocco", Middle East and North Africa Report N°247, 29 November 2024, p. 5.

[5] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية"، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ص 3.

صارخ للمغرب"، وأنها تهدف عملياً إلى تصفية القضية الصحراوية عبر تكريس "مبادرة الحكم الذاتي" كإطار وحيد للتفاوض، وهو ما يتناقض مع عقيدتها الدبلوماسية الداعمة لحركات التحرر . كما ترى الجزائر أن الحلول المفروضة التي تتجاوز الإرادة الحرة للشعب الصحراوي تهدد الاستقرار الإقليمي وتشرعن سياسة الأمر الواقع .[1]

ثانياً: الموقف الموريتاني (الحياد الإيجابي والتوازن القلق)

تتبنى موريتانيا، منذ انسحابها من اتفاقية مدريد واعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عام 1984، سياسة "الحياد الإيجابي" .[2] يفرض هذا الموقف على نواكشوط الحفاظ على علاقات متوازنة مع طرفي النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو) ومع الجارة الجزائر، تفادياً لانعكاسات النزاع على أمنها الداخلي وحدودها الشمالية الطويلة .[3] ورغم الضغوط المغربية لجرها نحو تأييد صريح لطرح الحكم الذاتي عبر مشاريع اقتصادية مثل "المبادرة الأطلسية"، إلا أن موريتانيا حافظت على مسافة أمان، متمسكة بقرارات الشرعية الدولية، وحضرت "الموائد المستديرة" السابقة بصفة "جار" ومراقب، دون أن تتبنى موقفاً صدامياً مع أي طرف، حرصاً على مصالحها الحيوية وتفادياً لأي تصعيد قد يهدد استقرار المنطقة الهشة أمنياً .[4]

الفرع الثاني: مواقف القوى الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، إسبانيا)

شهدت مواقف القوى الكبرى، وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، تحولات جوهرية مهدت الطريق لصدور القرار 2797 بصيغته الحالية.

1. الولايات المتحدة الأمريكية (حاملة القلم وعراب التحول):

شكل الاعتراف الرئاسي الأمريكي في ديسمبر 2020 بسيادة المغرب المزعومة على الصحراء الغربية منعطفاً حاسماً في السياسة الأمريكية، حيث انتقلت واشنطن من دعم مسار التسوية الأممي التقليدي إلى تبني مقاربة صريحة تدعم "الحكم الذاتي" كحل وحيد .[5] ورغم تبني إدارة بايدن لسياسة "الغموض البناء" في البداية، إلا أنها حافظت على جوهر الإعلان السابق، وهو ما تبلور في دورها كـ "حاملة القلم" (Penholder) في صياغة

[1] International Crisis Group, op. cit., p. 19.

[2] Lacher, W., & Werenfels, I., "Mauritania's balancing act amid intensifying Algerian–Moroccan rivalry", Megatrends Spotlight No. 49, Stiftung Wissenschaft und Politik, 2025, p. 3.

[3] "THE ATLANTIC INITIATIVE AND MOROCCO", Policy Center for the New South, p. 4.

[4] محمد لوليشكي، "قرار مجلس الأمن 2703: استعادة القرار نفسه والبداية من جديد"، Policy Brief، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، PB-45/23، نوفمبر 2023، ص 2.

[5] Rida Lyammouri & Fadoua Ammari, "MOROCCAN SAHARA: RENEWED U.S. SUPPORT AND ITS REGIONAL IMPLICATIONS", Policy Center for the New South, PB-23/25, April 2025, p. 2.

القرار 2797. فقد قادت واشنطن الجهود لتمرير هذا القرار الذي يكرس "الواقعية السياسية"، مدفوعة برغبة في غلق ملف النزاع لتعزيز التعاون الأمني في منطقة الساحل ومواجهة التمدد الصيني والروسي في شمال إفريقيا، معتبرة أن الحكم الذاتي هو الحل "الواقعي والعملي" الوحيد .[1]

2. فرنسا (الدعم التاريخي والاصطفاف الكامل):

لطالما كانت فرنسا الداعم التقليدي للمغرب في مجلس الأمن، حيث استخدمت نفوذها لعرقلة أي توسيع لولاية المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان .[2] وقد تطور الموقف الفرنسي في يوليو 2024 نحو اصطفاف كامل مع الطرح المغربي، حين اعتبرت باريس أن خطة الحكم الذاتي هي "الأساس الوحيد" لحل النزاع، متجاوزة بذلك لغتها الدبلوماسية السابقة .[3] وقد انعكس هذا الموقف في دعمها القوي للقرار 2797، حيث ترى باريس في طي ملف الصحراء ضرورة لتعزيز شراكتها الاستراتيجية مع الرباط والحفاظ على نفوذها في غرب إفريقيا .[4]

3. روسيا الاتحادية (الامتناع والتحفظ):

تميز الموقف الروسي بالتحفظ المستمر على صياغة القرارات الأممية الأخيرة، حيث دأبت موسكو على الامتناع عن التصويت، منتقدة لغة القرارات التي اعتبرتها غير متوازنة وتقوض حيادية الأمم المتحدة .[5] في سياق القرار 2797، امتنعت روسيا عن التصويت (دون استخدام الفيتو)، مبررة ذلك بأن النص يفرض حلاً مسبقاً (الحكم الذاتي) ويتجاهل خيار تقرير المصير الذي يضمنه القانون الدولي. وشددت موسكو على ضرورة أن يكون الحل "مقبولاً من الطرفين" ويضمن لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره، رافضة محاولات فرض حلول أحادية الجانب، وهو موقف يتقاطع مع الرؤية الجزائرية، ويعكس رغبة موسكو في الحفاظ على توازن علاقاتها في شمال إفريقيا .[6]

---

[1] Ghoulidi, A., "Breaking the stalemate: A strategic framework to resolve Western Sahara", The Heritage Foundation, December 13, 2024.

[2] Yasmine Arab, "The Impacts of the Western Sahara Issue on the Algeria-Morocco relation and the Maghreb 2010-2015", Algerian Review of Security and Development, Issue n° 10, January 2017, p. 29.

[3] Bobin, F., Aublanc, A., & Ricard, P., "Sahara occidental : Paris s'aligne sur la position de Rabat, au risque d'une nouvelle crisis avec l'Algérie", Le Monde, 30 juillet 2024.

[4] محمد لوليشكي، مرجع سابق، ص 4.

[5] United Nations, Security Council, "With 11 Members Voting in Favour, 3 Abstaining, Security Council Adopts Resolution 2797 (2025)", 31/10/2025.

[6] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 6.

4. إسبانيا (التحول من الحياد إلى الانحياز):

شكل الموقف الإسباني صدمة في المشهد السياسي للنزاع، فبعد عقود من تبني "الحياد النشط" بصفتها القوة المديرة السابقة للإقليم، أحدثت حكومة "بيدرو سانشيز" في مارس 2022 تحولاً جذرياً بإعلان دعمها لمبادرة الحكم الذاتي المغربية باعتبارها "الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية" لحل النزاع .[1] هذا التحول، الذي جاء نتيجة ضغوط مغربية (ورقة الهجرة والاقتصاد)، أفقد مدريد دورها التاريخي كطرف يمكن أن يلعب دور الوسيط، وأدى إلى تدهور علاقاتها مع الجزائر وجبهة البوليساريو، التي اعتبرت الموقف "خيانة ثانية" للشعب الصحراوي بعد اتفاقية مدريد 1975 .[2]

[1] سعيد الصديقي، "الموقف الإسباني الجديد من قضية الصحراء الغربية وتداعياته الإقليمية"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 نيسان/أبريل 2022، ص 2.

[2] Isaías Barreñada Bajo, "The supposed shift that marginalizes Spain from the resolution of Western Sahara conflict", Revista Española de Derecho Internacional, Vol. 74/2, 2022, p. 280.

خلاصة الفصل الأول

أفضى البحث في الإطار المرجعي والتاريخي للقضية الصحراوية إلى تأكيد جوهرها كمسألة "تصفية استعمار" لم تكتمل، وهو التكييف القانوني الذي أقرته الأمم المتحدة وأيدته محكمة العدل الدولية عام 1975، داحضاً بشكل قاطع ادعاءات السيادة المغربية ومقتصراً إياها على روابط ولاء ديني. ورغم هذا التأسيس القانوني، فشل مجلس الأمن طيلة ثلاثة عقود في ترجمته سياسياً، حيث أدت العراقيل المنهجية التي وضعها المغرب إلى إفراغ بعثة "المينورسو" من هدفها الأصلي المتمثل في تنظيم استفتاء تقرير المصير، لتتحول إلى مجرد أداة لإدارة النزاع ومراقبة وقف إطلاق النار.

وكشف تحليل مسار التسوية عن تحول أممي خطير من الالتزام الصارم بـ"الشرعية الدولية" نحو تبني منطق "الواقعية السياسية" والبحث عن "حل سياسي متوافق عليه". هذا الانزياح استغله المغرب، بدعم أمريكي وفرنسي، لمحاولة فرض مقترح "الحكم الذاتي" كبديل لتجاوز خيار الاستفتاء.

وقد كرس هذا المسار هوة عميقة بين تمسك جبهة البوليساريو بالمرجعيات القانونية الضامنة للاستقلال، ومساعي المغرب لشرعنة احتلاله وفرض سياسة الأمر الواقع. وتفاقم هذا الاستقطاب بفعل التدخلات الخارجية وتغليب المصالح الجيوسياسية على القانون الدولي، مما أدى للجمود وانهيار وقف إطلاق النار في نوفمبر 2020. ختاماً، فإن هذا الانسداد وتآكل الثقة والانحراف الأممي نحو "الواقعية المفرطة" هو ما مهد الطريق لصدور قرار مجلس الأمن رقم 2797، والذي ستُفكك تداعياته في الفصل اللاحق

.

الفصل الثاني: قراءة تحليلية في مضمون وسياقات قرار مجلس الأمن 2797

تمهيد

إذا كان الفصل الأول قد أسس للأرضية التاريخية والقانونية لقضية الصحراء الغربية بوصفها مسألة تصفية استعمار لم تكتمل، فإن هذا الفصل ينتقل إلى تفكيك "اللحظة الراهنة" التي يمر بها النزاع، والتي بلغت ذروتها بصدور قرار مجلس الأمن رقم 2797 في 31 أكتوبر 2025. يمثل هذا القرار، في مضمونه وسياقاته، انزياحاً خطيراً في العقيدة الأممية، حيث يؤشر على انتقال مجلس الأمن من مرحلة "إدارة النزاع" التقليدية إلى مرحلة محاولة "فرض الحل" وفق منطق القوة والأمر الواقع، متجاوزاً بذلك التراكم القانوني الذي بنته المنظمة الدولية على مدار عقود.

لم يأتِ القرار 2797 من فراغ، بل جاء نتاج مسار طويل من تآكل العملية السياسية، خاصة بعد انهيار اتفاق وقف إطلاق النار والعودة إلى المربع الأول، وفي ظل تحولات جيوسياسية كبرى ميزتها الاعترافات الفردية، وعلى رأسها الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب المزعومة على الإقليم . وقد انعكس هذا الاختلال في موازين القوى داخل مجلس الأمن على لغة القرار ونصه، الذي جنح صراحةً نحو تغليب كفة "الواقعية السياسية" على حساب "الشرعية الدولية"، من خلال تبني مصطلحات تصف مبادرة الحكم الذاتي بأنها "أحد المخرجات الأكثر قابلية للتطبيق"، وهو ما يهدد بإفراغ مبدأ تقرير المصير من محتواه الاستفتائي الأصيل.

يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية لنص القرار 2797، بدءاً بتشريح السياقات الإقليمية والدولية الضاغطة التي مهدت لصدوره، مروراً بتحليل خريطة التصويت داخل مجلس الأمن التي شهدت انقساماً ملحوظاً بتأييد 11 عضواً وامتناع 3 أعضاء، مما يعكس غياب الإجماع الدولي حول هذه المقاربة الجديدة . كما سيركز الفصل على تبيان المخاطر القانونية والسياسية التي يحملها هذا القرار، خاصة فيما يتعلق بمستقبل بعثة المينورسو التي تم تجديد ولايتها لعام كامل في ظل غموض يكتنف دورها المستقبلي، ومحاولات فرض صيغة "الموائد المستديرة" كإطار بديل للمفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع الحقيقيين، وهما جبهة البوليساريو والمغرب. إن فهم ميكانيزمات هذا القرار يعد مدخلاً ضرورياً لاستشراف السيناريوهات المستقبلية التي سيتم تناولها في الفصل اللاحق.

المبحث الأول: السياق الإقليمي والدولي لصدور القرار 2797

المطلب الأول: التطورات الميدانية والعسكرية

شكلت التطورات الميدانية التي شهدتها الأراضي الصحراوية منذ خريف عام 2020 منعطفاً حاسماً في مسار قضية الصحراء الغربية، حيث أنهت حالة "اللاسلم واللاحرب" التي رعتها الأمم المتحدة لعقود دون أن تفضي إلى تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير. إن القراءة التحليلية لهذه التطورات تكشف عن انهيار الترتيبات الأمنية الهشة التي أرستها خطة التسوية لعام 1991، وانتقال الصراع إلى مرحلة "الاستنزاف العسكري" الذي يهدد استقرار المنطقة برمتها.

الفرع الأول: انهيار وقف إطلاق النار (أحداث الكركرات وما بعدها)

لم يكن انهيار وقف إطلاق النار حدثاً فجائياً، بل كان نتيجة تراكمات طويلة من العجز الأممي والتعنت المغربي، إلا أن "أزمة الكركرات" شكلت الشرارة التي فجرت الوضع القائم. ففي 13 نوفمبر 2020، أقدمت القوات العسكرية المغربية على اجتياز الجدار الرملي والدخول إلى المنطقة العازلة في "الكركرات"، وهي منطقة منزوعة السلاح بموجب الاتفاق العسكري رقم 1، وذلك لفك اعتصام مدني نظمه متظاهرون صحراويون احتجاجاً على استمرار نهب ثرواتهم عبر هذه الثغرة غير القانونية .[1]

لقد اعتبرت جبهة البوليساريو، والجزائر من ورائها، أن التحرك العسكري المغربي يمثل خرقاً جوهرياً وسافراً لاتفاق وقف إطلاق النار لعام 1991 والاتفاق العسكري رقم 1 الذي يحظر أي تواجد عسكري أو تغيير للوضع القائم في المنطقة العازلة .[2] هذا الفعل المغربي، الذي هدف إلى فرض واقع جديد وتكريس سيطرة الاحتلال على ممر حيوي يربط الأراضي المحتلة بموريتانيا، قوبل برد فوري وحاسم من القيادة الصحراوية.

ففي 14 نوفمبر 2020، أصدر الرئيس الصحراوي والأمين العام لجبهة البوليساريو، إبراهيم غالي، مرسوماً رئاسياً أعلن فيه نهاية الالتزام بوقف إطلاق النار، واستئناف العمل القتالي "دفاعاً عن الحقوق المشروعة للشعب الصحراوي" .[3] هذا القرار التاريخي لم يكن مجرد رد فعل تكتيكي، بل كان إعلاناً عن فشل مسار التسوية

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أزمة الكركرات وسيناريوهات مستقبل قضية الصحراء"، سلسلة تقييم حالة، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، ص 4.

[2] بوحية وسيلة، "دور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 1، جامعة الوادي، 2021، ص 368.

[3] سهيلة قمودي وأحمد محمد سيد علي، "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) ومسألة إدراج مراقبة وحماية حقوق الإنسان ضمن ولايتها"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 12، العدد 02، جامعة باتنة 1، باتنة، جوان 2025، ص 580.

الأممي الذي تحول إلى أداة لإدارة الاحتلال بدلاً من تصفيته، حيث أكدت الجبهة أن الأمم المتحدة، بصمتها عن الخروقات المغربية، قد تخلت عن مسؤولياتها .[1]

إن انهيار وقف إطلاق النار في الكركرات كشف عن هشاشة الوضع الأمني في المنطقة، وأسقط وهم "الاستقرار" الذي كان يروج له الاحتلال. فبعد ثلاثين عاماً من الانتظار، عاد "الكفاح المسلح" ليصبح الخيار الاستراتيجي لجبهة البوليساريو لكسر الجمود، مدفوعة بضغط شعبي كبير، لا سيما من فئة الشباب داخل مخيمات اللاجئين، الذين فقدوا الثقة في الوعود الأممية .[2]

الفرع الثاني: حرب الاستنزاف والعمليات العسكرية المستجدة

مع استئناف الكفاح المسلح، دخلت المواجهة العسكرية بين جيش التحرير الشعبي الصحراوي وقوات الاحتلال المغربي مرحلة جديدة تتسم بخصائص "حرب الاستنزاف" (War of Attrition). تختلف هذه المرحلة عن الحرب الكلاسيكية التي شهدتها المنطقة بين 1975 و1991، حيث تعتمد استراتيجية البوليساريو الجديدة على تكتيكات "الكر والفر"، والقصف المدفعي المركز على تخندقات الجيش المغربي طول الجدار الرملي ("جدار الذل والعار")، بهدف إنهاك العدو مادياً ومعنوياً، ورفع تكلفة الاحتلال .[3]

وقد تركزت العمليات العسكرية الصحراوية في القطاعات المحاذية للجدار، مثل المحبس، والسمارة، وأوسرد، حيث تصدر وزارة الدفاع الصحراوية بيانات عسكرية شبه يومية ("بلاغات عسكرية") توثق الهجمات ضد قواعد ومراكز إسناد القوات المغربية .[4] ورغم محاولة الاحتلال التعتيم إعلامياً على هذه الهجمات ووصفها بـ "المناوشات غير المؤثرة"، إلا أن التقارير الميدانية وتقارير المينورسو أكدت وقوع اشتباكات وتبادل للنيران في عدة مواقع .[5]

في المقابل، لجأ الاحتلال المغربي إلى توظيف التكنولوجيا العسكرية المتطورة في محاولة لحسم المعركة، مستفيداً من الدعم العسكري لبعض القوى الدولية والإقليمية. ويبرز هنا بشكل خطير استخدام الطائرات المسيرة

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية"، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ص 5.

[2] International Crisis Group, "Time for International Re-engagement in Western Sahara", Middle East and North Africa Briefing N°82, 11 March 2021, p. 1.

[3] Riccardo Fabiani, "The Western Sahara conflict: A fragile path to negotiations", Atlantic Council Report, August 3, 2023, p. 1.

[4] János Besenyő, "MINURSO: The United Nations Mission for the Referendum in Western Sahara", in Peacekeeping Operations in Africa, 2022, p. 50.

[5] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أزمة الكركرات وسيناريوهات مستقبل قضية الصحراء"، مرجع سابق، ص 3.

(الدرون) الهجومية والاستطلاعية، التي غيرت من قواعد الاشتباك .[1] فقد مكنت هذه الطائرات القوات المغربية من رصد واستهداف الوحدات الصحراوية المتحركة في المناطق المحررة، مما أدى إلى استشهاد عدد من القادة العسكريين البارزين، مثل قائد سلاح الدرك الوطني "الداه البندير" في أبريل 2021 .[2]

ولم تقتصر العمليات العسكرية على الجانبين فقط، بل امتدت لتشكل تهديداً للأمن الإقليمي، حيث تورط الجيش المغربي في استهداف المدنيين العزل من دول الجوار. وتعد حادثة قصف الشاحنات الجزائرية في الأول من نوفمبر 2021، التي راح ضحيتها ثلاثة رعايا جزائريين على الطريق الرابط بين ورقلة ونواكشوط، دليلاً صارخاً على خطورة التصعيد .[3] وقد وصفت الرئاسة الجزائرية هذا العمل بـ "إرهاب الدولة"، مؤكدة أن استخدام المغرب لأسلحة متطورة (يرجح أنها طائرات مسيرة) ضد أهداف مدنية في أراضٍ تقع خارج سيادته الدولية (الأراضي الصحراوية المحررة)، يعد تطوراً خطيراً ينذر بتدويل الصراع وجر المنطقة إلى مواجهة شاملة .[4]

وعلاوة على ذلك، شهدت المنطقة عمليات قصف طالت مناطق مأهولة، مثل الهجمات التي استهدفت مدينة السمارة المحتلة في أواخر عام 2023، والتي أدت إلى سقوط ضحايا، مما يؤشر على تصاعد حدة المواجهة واتساع رقعتها لتشمل العمق الذي يحاول الاحتلال تأمينه . [5]إن هذه الديناميكيات العسكرية المستجدة، من حرب المسيرات إلى القصف الصاروخي، تؤكد أن النزاع قد تجاوز مرحلة "المناوشات الحدودية" ليصبح حرباً حقيقية منخفضة الحدة ولكنها عالية المخاطر، تضع بعثة المينورسو في موقف العاجز وتفرض واقعاً ميدانياً جديداً استحالة معه العودة إلى صيغة وقف إطلاق النار القديمة دون معالجة جوهر القضية وهو تصفية الاستعمار.

المطلب الثاني: الديناميكيات الدبلوماسية داخل مجلس الأمن

لم يكن صدور القرار 2797 وليد لحظة تصويت عابرة، بل جاء نتاج مخاض عسير داخل الكواليس الدبلوماسية لمجلس الأمن، حيث تحول المجلس من منبر لحفظ السلم والأمن الدوليين وفق قواعد الشرعية، إلى ساحة لتصفية الحسابات الجيوسياسية. وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها "حاملة القلم" (Penholder)، دوراً محورياً في توجيه دفة القرار نحو خدمة أجندتها الخاصة وأجندة حليفها المغربي، مستغلةً انشغال القوى الدولية الأخرى، لا سيما روسيا، بالأزمات المستعرة في أوكرانيا والساحل الأفريقي.

---

[1] علي الذهب، "الطائرات دون طيار: التقنية والأثر العسكري والاستراتيجي"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2019، ص 7.

[2] Congressional Research Service, "The Morocco–Algeria dispute and Western Sahara", In Focus, IF12492, September 14, 2023, p. 1.

[3] International Crisis Group, "Managing Tensions between Algeria and Morocco", Middle East and North Africa Report N°247, 29 November 2024, p. 11.

[4] غالية معراف إسماعيل، "قضية الصحراء الغربية في الدائرة الإفريقية"، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد 4316، 2013/12/25، ص 4.

[5] International Crisis Group, "Managing Tensions between Algeria and Morocco", op. cit., p. 14.

الفرع الأول: دور الولايات المتحدة (حاملة القلم) في صياغة المسودة

يُقصد بـ "حامل القلم" تلك الدولة التي تتولى، بحكم العرف لا القانون، صياغة مسودات القرارات المتعلقة بملف معين، وقيادة المفاوضات بشأنه. وفي الحالة الصحراوية، تحتكر الولايات المتحدة هذه الصفة، مما يمنحها نفوذاً غير متناسب في تحديد لغة القرارات وتوجهاتها .[1] وفي سياق القرار 2797، مارست واشنطن هذا الدور بأسلوب يغلب عليه الإملاء بدلاً من التفاوض، وذلك لترجمة اعترافها الأحادي بالسيادة المزعومة للمغرب على الصحراء الغربية إلى نص أممي ملزم.

بدأ الحراك الدبلوماسي الأمريكي بتوزيع مسودة أولية للقرار في 22 أكتوبر 2025. وقد اتسمت هذه المسودة بانحياز صارخ، حيث تبنت لغة تقطع مع الغموض البناء السابق، واصفة مبادرة الحكم الذاتي المغربية بأنها "الحل الأكثر جدية وصدقية وواقعية" .[2] لم تكن هذه الصياغة مجرد توصيف، بل كانت محاولة لفرض هذا الخيار كإطار وحيد للتسوية، متجاوزة بذلك حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

واجهت هذه المسودة مقاومة شديدة داخل المجلس، قادتها الجزائر (التي تشغل مقعداً غير دائم) مدعومة ببعض الدول المتمسكة بالشرعية الدولية. تمثلت التحفظات الجزائرية في رفض توصيف مبادرة الحكم الذاتي بتلك الصيغة الحصرية، والاعتراض على مقترح أمريكي أولي بتمديد ولاية بعثة المينورسو لمدة ثلاثة أشهر فقط، وهو ما اعتبرته الجزائر وسيلة ضغط غير مبررة .[3] وأمام هذا الرفض، اضطرت الولايات المتحدة إلى إدخال تعديلات طفيفة في المسودة الثانية، حيث مددت ولاية البعثة لستة أشهر، وخففت لهجتها بالإشارة إلى أن "معظم" الدول تدعم المبادرة المغربية وليس جميعها، إلا أنها استمرت في تجاهل المطالب بإدراج "مقترح البوليساريو الموسع" كأرضية موازية للتفاوض .[4]

وفي 30 أكتوبر 2025، وقبيل التصويت بيوم واحد، طرحت واشنطن المسودة الثالثة والمنقحة، التي تضمنت تمديد ولاية المينورسو لعام كامل، لكنها ثبتت الصياغة التي تكرس "الحكم الذاتي" كأساس وحيد للحل "العادل والدائم والمقبول"، مع استخدام مصطلحات جديدة مثل "الحكم الذاتي الحقيقي" (Genuine

[1] Security Council Report, "The Penholder System", Research Report, No. 3, 21 December 2018, p. 2.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية"، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ص 4.

[3] Security Council Report, "Western Sahara: Vote on a Draft Resolution Renewing MINURSO's Mandate", 31 October 2025.

[4] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 5.

Autonomy)، مما يؤكد إصرار "حامل القلم" على هندسة القرار بما يخدم تكريس الأمر الواقع والالتفاف على جوهر تصفية الاستعمار .[1]

الفرع الثاني: التجاذبات الدولية وتأثير الأزمة الأوكرانية والوضع في الساحل

لا يمكن عزل مخرجات القرار 2797 عن البيئة الدولية المضطربة التي صدر فيها. فالحرب الروسية الأوكرانية، والأوضاع المتفجرة في منطقة الساحل، شكلت متغيرات ضاغطة أثرت بشكل مباشر على مواقف الدول الأعضاء، وخاصة القوى الكبرى.

1. تأثير الأزمة الأوكرانية على الموقف الروسي:

لطالما كانت روسيا تمسك بالعصا من الوسط في قضية الصحراء الغربية، ممتنعة عن التصويت لتسجيل موقف دون استخدام الفيتو. إلا أن الحرب في أوكرانيا، واستنزافها للمقدرات الدبلوماسية والعسكرية الروسية، جعل موسكو غير راغبة في فتح جبهة مواجهة جديدة مع الولايات المتحدة في ملف تعتبره "ثانوياً" في استراتيجيتها الكونية .[2] لذلك، ورغم التحفظات الروسية على المسودة الأمريكية التي تفرض حلولاً مسبقة، اكتفت موسكو بالامتناع عن التصويت بدلاً من استخدام حق النقض (الفيتو). ويُفسر هذا السلوك برغبة الكرملين في تجنب استفزاز واشنطن أو المغرب، الذي حاولت روسيا الحفاظ على شعرة معاوية معه، خاصة في ظل حاجتها إلى تحييد دول الجنوب العالمي في صراعها مع الغرب .[3] هذا "الانكفاء" الروسي سمح للولايات المتحدة بتمرير القرار 2797 بأقل قدر من المعارضة الفعالة، مما يعكس كيف أدت الأزمة الأوكرانية إلى إخلال التوازن داخل مجلس الأمن لصالح الأطروحات الغربية.

2. الهاجس الأمني في الساحل وتبرير "الواقعية":

شكل الوضع الأمني المتدهور في منطقة الساحل والصحراء، وانتشار الجماعات الإرهابية والانقلابات العسكرية، ذريعة إضافية للقوى الغربية (أمريكا وفرنسا) للدفع نحو تسوية مستعجلة للنزاع في الصحراء الغربية ولو على حساب الشرعية الدولية. تنظر واشنطن وباريس إلى النزاع الصحراوي كعامل "توتر مزمن" يعيق التنسيق الأمني في شمال أفريقيا، ويهدد المصالح الغربية في منطقة غنية بالموارد .[4] وبناءً على هذه المقاربة "الجيوسياسية"، تم

[1] المرجع نفسه، ص 5.

[2] المرجع نفسه، ص 9.

[3] سعيد الصديقي، "الموقف الإسباني الجديد من قضية الصحراء الغربية وتداعياته الإقليمية"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 نيسان/أبريل 2022، ص 3.

[4] International Crisis Group, "Managing Tensions between Algeria and Morocco", Middle East and North Africa Report N°247, 29 November 2024, p. 21.

تسويق القرار 2797 ودعم مبادرة الحكم الذاتي المغربية باعتبارها الخيار "الواقعي" الذي يضمن استقرار المنطقة ويغلق الباب أمام تمدد النفوذ الروسي (عبر فاغنر) أو الصيني في الساحل. وقد انعكس هذا في نصوص القرارات الأممية التي باتت تربط بشكل متزايد بين حل قضية الصحراء الغربية وبين "تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل" .[1] هذا الربط المتعسف يتجاهل حقيقة أن استقرار المنطقة لا يمكن أن يتحقق بالقفز على حقوق الشعوب، بل بتمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير وإنهاء آخر مظهر من مظاهر الاستعمار في القارة.

خلاصة القول، إن الديناميكيات الدبلوماسية التي أنتجت القرار 2797 كشفت عن إخلال هيكلي في عمل مجلس الأمن، حيث طوعت الولايات المتحدة آليات صياغة القرار لخدمة مصالحها، مستفيدة من تراجع الدور الروسي وانشغال العالم بأزمات أخرى، وهو ما يضع قضية الصحراء الغربية أمام تحديات وجودية غير مسبوقة.

المبحث الثاني: التحليل النصي والمضموني للقرار 2797

يُشكل القرار 2797 وثيقة قانونية وسياسية بالغة الخطورة، ليس فقط لما تضمنته من قرارات إجرائية، بل لما حملته من دلالات لغوية ومفاهيمية تؤسس لقطيعة تدريجية مع المرجعية التقليدية لتسوية النزاع في الصحراء الغربية. إن قراءة متأنية لنص القرار تكشف عن هندسة دقيقة صاغتها "حاملة القلم" (الولايات المتحدة) لشرعنة الاحتلال وتغليف "الأمر الواقع" بغطاء أممي، وهو ما يتضح من خلال تحليل البنود الثابتة والمتغيرة.

المطلب الأول: البنود الثابتة والمتغيرة في القرار

حافظ مجلس الأمن في قراره 2797 على الهيكل العام للقرارات السابقة لضمان عدم انهيار العملية السياسية برمتها، إلا أنه أدخل متغيرات جوهرية تمس بجوهر الحل النهائي، خاصة فيما يتعلق بولاية البعثة الأممية وطبيعة الحل المنشود.

الفرع الأول: تجديد ولاية المينورسو (المدة والمهام)

جاء القرار 2797، الذي اعتمده مجلس الأمن في 31 أكتوبر 2025، ليقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) لمدة عام واحد، لتنتهي في 31 أكتوبر 2026 .[2] وهذا التمديد

[1] محمد لوليشكي، "قرار مجلس الأمن 2703: استعادة القرار نفسه والبداية من جديد"، Policy Brief، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، PB-45/23، نوفمبر 2023، ص 3.

[2] United Nations, "Security Council Reporting and mandate cycles", Security Council Report, 2025, p. 65.

السنوي، الذي أصبح تقليداً منذ عام 2018، يعكس في طياته هشاشة الوضع ورغبة القوى الكبرى في إبقاء طرفي النزاع تحت الضغط المستمر للمراجعة الدورية، بدلاً من التمديد لفترات أطول تمنح الاستقرار للبعثة كما هو الحال في بعثات حفظ السلام الأخرى.

وفيما يخص "المهام"، ورغم أن اسم البعثة لا يزال يحمل عبارة "تنظيم الاستفتاء" (Referendum)، إلا أن القرار 2797 كرس الواقع العملي الذي حول المينورسو من أداة لتصفية الاستعمار إلى مجرد "آلية لمراقبة وقف إطلاق النار" وإدارة الوضع القائم .[1] الأخطر في هذا القرار هو خلوه، كسابقيه، من أي توسيع لولاية البعثة لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وهو المطلب الذي طالما نادت به جبهة البوليساريو والمنظمات الحقوقية الدولية، مما يبقي المينورسو استثناءً شاذاً بين بعثات السلام الأممية التي تفتقر لهذه الآلية .[2]

علاوة على ذلك، تضمن القرار بنداً جديداً ومقلقاً يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم "مراجعة استراتيجية" (Strategic Review) لمستقبل ولاية المينورسو في غضون ستة أشهر من تجديد الولاية، أي بحلول 30 أبريل 2026 .[3] هذه المراجعة، في ظل التوازنات الحالية، قد تكون مقدمة لتقليص المكون المدني والسياسي للبعثة المرتبط بالاستفتاء، وحصرها في الشق العسكري والأمني، أو حتى التلويح بإنهاء مهامها كوسيلة ضغط على الطرف الصحراوي للقبول بالحلول البديلة. كما جدد القرار دعوته للأمين العام لتقديم إحاطات لمجلس الأمن "بشكل منتظم" وفي أي وقت يراه مناسباً خلال فترة الولاية، مما يشير إلى رغبة المجلس في متابعة لصيقة للتطورات الميدانية التي قد تخرج عن السيطرة .[4]

الفرع الثاني: المصطلحات الجديدة ولغة القرار (الواقعية، التوافق، الأطراف)

لعل أخطر ما في القرار 2797 هو القاموس الدبلوماسي الذي اعتمدته الولايات المتحدة في صياغته، والذي يمثل انزياحاً دلالياً من "القانون" إلى "السياسة"، ومن "الحق" إلى "الواقع".

1. تكريس "الواقعية" و"التوافق" كبديل عن "تقرير المصير":

لقد تبنى القرار لغةً تؤكد على ضرورة التوصل إلى "حل سياسي، واقعي، عملي، دائم، ومقبول من الطرفين" (Political, realistic, pragmatic, sustainable and mutually acceptable

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية"، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ص 4.

[2] سهيلة قمودي وأحمد محمد سيد علي، "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) ومسألة إدراج مراقبة وحماية حقوق الإنسان ضمن ولايتها"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 12، العدد 02، جامعة باتنة 1، جوان 2025، ص 590.

[3] United Nations, "Security Council Reporting and mandate cycles", op. cit., p. 35.

[4] .Ibid., p. 87

(solution .[1] إن استخدام مصطلحات "الواقعية" و"العملية" ليس بريئاً، بل هو شفرة دبلوماسية تعني ضمنياً استبعاد خيار "الاستقلال" الذي يعتبره المغرب وحلفاؤه "غير واقعي"، واستبعاد خيار "الاستفتاء" الذي يعتبرونه "غير عملي". وبهذا، يتم استبدال مبدأ "تقرير المصير" القائم على الاختيار الحر، بمبدأ "التوافق" (Compromise) الذي يفرض على الضحية (الشعب الصحراوي) التنازل عن جزء من حقوقه السيادية لصالح الجلاد (الاحتلال) .[2]

2. مفهوم "الحكم الذاتي الحقيقي" (Genuine Autonomy):

شهد القرار 2797 تطوراً لافتاً في التعاطي مع المبادرة المغربية. فبينما كانت القرارات السابقة تكتفي بـ "أخذ العلم" بالمقترح المغربي ووصفه بـ "الجدية والمصداقية"، ذهب القرار 2797 إلى خطوة أبعد في ديباجته، حيث أشار إلى أن "الحكم الذاتي الحقيقي" يمكن أن يشكل "أحد المخرجات الأكثر قابلية للتطبيق" .[3] ورغم أن الصيغة النهائية خففت من حدة المسودة الأمريكية الأولى التي كانت تصفه بـ "الحل الوحيد"، إلا أن إقحام مصطلح "الحكم الذاتي الحقيقي" يمثل محاولة لشرعنة الاحتلال عبر إعادة تدوير مفاهيم تنتقص من السيادة الصحراوية.

3. تحديد "الأطراف" واستهداف الجزائر:

واصل القرار 2797 تكريس النهج الذي بدأ مع القرار 2468 (2019)، والمتمثل في ذكر "الجزائر" بالاسم كطرف معني في النزاع، داعياً إياها، إلى جانب المغرب وجبهة البوليساريو وموريتانيا، إلى المشاركة في العملية السياسية .[4] يهدف هذا التحول اللغوي إلى تلبية الرغبة المغربية في "أقلمة النزاع" وتصويره كخلاف ثنائي مع الجزائر، وذلك للتهرب من استحقاقات تصفية الاستعمار مع الممثل الشرعي للشعب الصحراوي. كما كرس القرار صيغة "الموائد المستديرة" (Round Tables) كإطار وحيد للمفاوضات، وهو الإطار الذي ترفضه الجزائر وجبهة البوليساريو لكونه يميّع طبيعة النزاع ويساوي بين الضحية والجلاد والمراقب .[5]

---

[1] محمد لوليشكي، "قرار مجلس الأمن 2703: استعادة القرار نفسه والبداية من جديد"، Policy Brief، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، PB-45/23، نوفمبر 2023، ص 4.

[2] ياسمين عرب، "تأثير قضية الصحراء الغربية في العلاقات الجزائرية المغربية"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 1، جامعة بسكرة، جانفي 2017، ص 59.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 6.

[4] يوسف البحيري، "نظام الأمم المتحدة في مواجهة تحولات الربيع العربي"، المطبعة والوراقة الوطنية الداوديات، مراكش، 2012، الطبعة الأولى، ص 133.

[5] زناتي مصطفى، "تحليل الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الخاص بالصحراء الغربية الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 1975"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جانفي 2022، ص 250.

ختاماً، يمكن القول إن لغة القرار 2797 قد صممت بعناية لتفريغ "حق تقرير المصير" من مضمونه القانوني الثوري، وتحويله إلى مجرد ترتيبات إدارية شكلية تحت السيادة المغربية، وهو ما يضع جبهة البوليساريو أمام تحدي رفض هذا المسار الذي يسعى لفرض الاستسلام تحت مسمى "الواقعية".

المطلب الثاني: آلية التصويت وردود الفعل الرسمية

شكلت جلسة مجلس الأمن المنعقدة في 31 أكتوبر 2025 لحظة فارقة في تاريخ النزاع في الصحراء الغربية، ليس فقط بسبب مضمون القرار 2797 الذي تم اعتماده، ولكن أيضاً بسبب الطبيعة "الخلافية" لآلية التصويت التي كشفت عن تصدع الإجماع الدولي الهش. فخريطة التصويت لم تكن مجرد إجراء حسابي للأصوات، بل كانت تعبيراً مكثفاً عن موازين القوى الدولية، وعن الفجوة المتسعة بين القوى الغربية الساعية لفرض "الواقعية السياسية" والقوى المتمسكة، ولو بدرجات متفاوتة، بـ "الشرعية الدولية".

الفرع الأول: خريطة التصويت (الدول المؤيدة، الممتنعة، والمعارضة)

أظهرت لوحة التصويت داخل قاعة مجلس الأمن انقساماً واضحاً في المواقف، يعكس التحولات الجيوسياسية العميقة التي تحيط بملف الصحراء الغربية. وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

أولاً: الكتلة المؤيدة (11 صوتاً):

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها "حاملة القلم" وصاحبة مشروع القرار، في حشد تأييد 11 عضواً من أصل 15 لصالح القرار 2797 .[1] ضمت هذه الكتلة، إلى جانب الولايات المتحدة، حلفاءها التقليديين دائمي العضوية (فرنسا والمملكة المتحدة) الذين يشاطرونها التوجه نحو دعم مبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد. كما شملت القائمة مجموعة الدول غير الدائمة العضوية التي تدور في الفلك الغربي أو تلك التي تربطها مصالح اقتصادية وسياسية مع المغرب، وهي: سيراليون، وسلوفينيا، وغيانا، وكوريا الجنوبية، واليابان، والدنمارك، واليونان، والصومال .[2] يعكس تصويت هذه الدول رغبة واضحة في مسايرة الضغط الأمريكي والفرنسي لطي ملف النزاع، حتى لو كان ذلك على حساب الحقوق التاريخية للشعب الصحراوي.

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية"، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ص 1.

[2] United Nations, Security Council, "With 11 Members Voting in Favour, 3 Abstaining, Security Council Adopts Resolution 2797 (2025)", 31/10/2025.

ثانياً: الكتلة الممتنعة (3 أصوات):

قررت ثلاث دول الامتناع عن التصويت، وهي روسيا الاتحادية، والصين الشعبية، وباكستان .[1] يمثل امتناع روسيا والصين (العضوان الدائمان) رسالة سياسية مزدوجة فمن جهة، هو رفض للصياغة الأمريكية الأحادية التي تحاول فرض "الحكم الذاتي" كأمر واقع وتتجاوز قرارات الشرعية الدولية السابقة، ومن جهة أخرى، هو رغبة في تجنب استخدام حق النقض (الفيتو) لعدم الدخول في مواجهة مباشرة مع واشنطن في ملف يعتبرانه "ثانوياً" مقارنة بملفات الصراع الكبرى (أوكرانيا وتايوان). أما امتناع باكستان، فينسجم مع موقفها المبدئي التاريخي الداعم لحق الشعوب في تقرير المصير، تماهياً مع قضية كشمير، وبالتالي فإن التصويت لصالح قرار يلغي الاستفتاء كان سيشكل حرجاً دبلوماسياً لها .[2]

ثالثاً: عدم المشاركة في التصويت (الحالة الجزائرية):

شكل الموقف الجزائري سابقة دبلوماسية لافتة، حيث لم تكتفِ الجزائر (العضو غير الدائم) بالامتناع أو التصويت بـ "لا"، بل قررت "الامتناع عن المشاركة في عملية التصويت" كلياً .[3] هذا الموقف الجذري يحمل دلالات قانونية وسياسية أعمق من مجرد الرفض فهو يعني عدم الاعتراف بشرعية الإجراء والمسار الذي أدى إلى صياغة هذا القرار "غير المتوازن". لقد أدركت الدبلوماسية الجزائرية أن التصويت بـ "لا" قد يضعها في مواجهة مباشرة غير مرغوبة مع الولايات المتحدة في ظل تحسن نسبي في العلاقات الثنائية، بينما التصويت بالامتناع قد يُفسر على أنه قبول ضمني بالأمر الواقع. لذا، كان خيار "عدم المشاركة" هو الوسيلة الأقوى للتعبير عن الرفض المطلق لمحاولات القفز على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وللتأكيد على أن الجزائر، بصفتها مراقباً وداعماً للتحرر، لن تكون "شاهد زور" على تصفية القضية .[4]

الفرع الثاني: قراءة في تفسيرات الدول الأعضاء لنص القرار

تجاوزت ردود الفعل الرسمية وتفسيرات الدول الأعضاء لنص القرار 2797 الجانب الإجرائي، لتلامس جوهر الصراع ومستقبل الحل السياسي، حيث تباينت القراءات بين مرحبٍ بـ "الواقعية" وبين محذرٍ من "الانزلاق".

1. تفسير "حامل القلم" وحلفائه (تكريس الواقعية):

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 6.

[2] المرجع نفسه، ص 8.

[3] "Western Sahara: Vote on a Draft Resolution Renewing MINURSO's Mandate", Security Council Report, 31/10/2025.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية، "رغم الضغوطات والمناورات، الجزائر تعيد التوازن إلى قرار مجلس الأمن حول الصحراء الغربية"، 2025/10/31.

قرأت الولايات المتحدة وفرنسا القرار 2797 باعتباره انتصاراً لمنطق "الواقعية السياسية" (Realpolitik). فقد اعتبر المندوب الأمريكي أن تبني مجلس الأمن لمصطلح "الحكم الذاتي الحقيقي" كأحد المخرجات الأكثر قابلية للتطبيق يمثل تحولاً ضرورياً لكسر الجمود، مشيراً إلى أن القرار يهدف إلى دفع الأطراف نحو مفاوضات "دون شروط مسبقة" ولكن ضمن الإطار الذي حدده القرار، أي استبعاد خيار الاستقلال عملياً . من جانبه، سارع نظام الاحتلال المغربي، المستفيد الأكبر من القرار، إلى الترحيب به فور صدوره، معتبراً إياه "فتحاً جديداً في مسار ترسيخ مغربية الصحراء"، ومفسراً النص الأممي على أنه "تحديد لمرتكزات الحل السياسي النهائي" وحصرها في مبادرة الحكم الذاتي كأساس وحيد للتفاوض، داعياً الجزائر بشكل مباشر إلى ما أسماه "حواراً لتجاوز الخلافات" في محاولة لتكريس مقاربته الثنائية للنزاع .[1]

2. تفسير جبهة البوليساريو والجزائر (التحذير من الخروج عن الشرعية):

على النقيض تماماً، جاءت قراءة جبهة البوليساريو (الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي) للقرار 2797 محذرة من خطورة هذا الانعطاف. فقد اعتبرت الجبهة أن القرار يمثل "تخلياً من مجلس الأمن عن مسؤولياته" وتكريساً لسياسة الكيل بمكيالين. وفسرت البوليساريو لغة القرار، التي ساوت بين الضحية والجلاد وقفزت على حق الاستفتاء، بأنها "ضوء أخضر" للاحتلال لمواصلة انتهاكاته، مؤكدة أن الشعب الصحراوي لن يقبل بأي حل لا يضمن حقه الكامل في الاستقلال، وأن "الواقعية" لا تعني الاستسلام للأمر الواقع الاستعماري. أما الجزائر، فقد بررت عدم مشاركتها في التصويت بأن نص القرار "منحاز بشكل صارخ" ويهدف إلى "تصفية القضية الصحراوية" عبر تحويل ولاية المينورسو من تنظيم الاستفتاء إلى مجرد حارس لوقف إطلاق النار. ورأت الجزائر أن تفسير القرار يجب ألا يخرج عن سياق العقيدة الراسخة للأمم المتحدة في تصفية الاستعمار، محذرة من أن محاولة فرض حلول "مستوردة" تتجاهل إرادة الشعب الصحراوي لن تؤدي إلا إلى تأجيل الحل وإطالة أمد عدم الاستقرار في المنطقة .[2]

3. التفسير "التحفظي" لروسيا والصين:

قدمت روسيا والصين تفسيراً "قانونياً حذراً" لموقفهما الممتنع. فقد أوضح المندوب الروسي أن امتناع بلاده لا يعني رفض العملية السياسية، بل يعني التحفظ على "اللغة الغامضة" و"فرض حلول مسبقة" (الحكم الذاتي) على أطراف النزاع. وأكدت موسكو في تفسيرها للتصويت أن أي حل دائم يجب أن يكون "مقبولاً من الطرفين" ويضمن حق تقرير المصير، رافضة محاولات "حامل القلم" لتغيير المرجعية القانونية للنزاع بشكل انفرادي.

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 6.

[2] المرجع نفسه، ص 7.

وبذلك، حاولت هذه الدول الحفاظ على شعرة معاوية مع القانون الدولي دون الدخول في صدام مباشر مع المعسكر الغربي .[1]

ختاماً، تُظهر هذه التفسيرات المتباينة أن القرار 2797، بدلاً من أن يجسّر الهوة بين الأطراف، قد عمق من حالة الاستقطاب، حيث يقرأه كل طرف بما يخدم أجندته، مما ينذر بمرحلة قادمة من الصراع الدبلوماسي والميداني حول تأويل وتطبيق بنود هذا القرار المثير للجدل.

المبحث الثالث: القرار 2797 ومسار الحل السياسي (الموائد المستديرة والمبعوث الشخصي)

يُعد منصب المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية "ترومتر" العملية السياسية فنجاحه مرهون بتوفر الإرادة الدولية، وفشله غالباً ما يكون نتاجاً لغيابها. ومع صدور القرار 2797، يجد المبعوث الشخصي، ستافان دي ميستورا، نفسه محاصراً بنص قانوني يفرض "الواقعية" كمرجعية، و"الموائد المستديرة" كآلية، وهو ما يضع جهود الوساطة أمام اختبار وجودي، خاصة في ظل التباين الجذري في تفسير طبيعة النزاع بين كونها مسألة تصفية استعمار أو نزاعاً إقليمياً.

المطلب الأول: دور المبعوث الشخصي للأمين العام في ضوء القرار

لقد حدد القرار 2797 معالم الطريق للمبعوث الشخصي، لكنه في الوقت ذاته وضع أمامه "خطوطاً حمراء" وعراقيل إجرائية وسياسية تجعل من مهمة "تيسير" المفاوضات عملية شاقة، إن لم تكن مستحيلة، في ظل الشروط المسبقة التي يفرضها سياق القرار.

الفرع الأول: تحديات استئناف العملية السياسية

يواجه المبعوث الشخصي للأمين العام جملة من التحديات الهيكلية والسياسية التي فاقمها نص القرار الجديد، والتي يمكن تفكيكها إلى العناصر التالية:

1. قيود "المرجعيات الجديدة" وتقييد الوساطة:

لعل التحدي الأبرز الذي يواجهه المبعوث الشخصي يكمن في التغير الجوهري في لغة التفويض. فبعد أن كانت قرارات مجلس الأمن السابقة تترك هامشاً للمناورة عبر لغة "الغموض البناء"، جاء القرار 2797 ليحسم الخيارات بشكل يميل لصالح الطرح المغربي. فالقرار يدعو المبعوث الشخصي إلى البناء على "التقدم الذي أحرزه المبعوث الشخصي السابق" (هورست كوهلر)، وهو ما يعني عملياً استبعاد أي عودة إلى "خطة التسوية" الأصلية

[1] المرجع نفسه، ص 8.

أو مناقشة خيار الاستقلال كخيار قائم بذاته خارج منطق "التوافق" .[1] هذا التكبيل للنص يضع المبعوث في مواجهة مباشرة مع جبهة البوليساريو التي ترفض أي عملية سياسية تنحرف شكلاً وجوهراً عن خطة التسوية القائمة على الاستفتاء، وتعتبر أن مهام المبعوث يجب أن تنصب على تطبيق الشرعية الدولية لا الالتفاف عليها.[2]

2. مأزق "الواقعية" وتفسير "الحل السياسي":

يفرض القرار على المبعوث الشخصي العمل ضمن إطار "الحل السياسي الواقعي والعملي والمستدام والمقبول من الطرفين". هذه المصطلحات، التي تبدو دبلوماسية في ظاهرها، تخفي في طياتها انحيازاً بنيوياً ضد حق تقرير المصير بمفهومه القانوني التقليدي. فمصطلح "الواقعية" بات يستخدم كشفرة دبلوماسية لاستبعاد خيار استقلال الصحراء الغربية باعتباره "غير واقعي" في نظر القوى الغربية المهيمنة على مجلس الأمن .[3] وبالتالي، فإن المبعوث الشخصي مطالب بالبحث عن حل "توافقي" مستحيل، حيث يصر المغرب على "الحكم الذاتي" كسقف نهائي، بينما تتمسك جبهة البوليساريو بالاستقلال التام كحق غير قابل للتصرف، مما يجعل مهمة "تجسير الهوة" أشبه بمحاولة الجمع بين نقيضين .[4]

3. العمل في بيئة "لا سلم ولا حرب":

خلافاً لأسلافه الذين عملوا في ظل وقف إطلاق نار مستقر نسبياً، يمارس المبعوث الحالي مهامه في ظل انهيار اتفاق وقف إطلاق النار منذ 13 نوفمبر 2020، وتصاعد العمليات العسكرية التي وصلت إلى استهداف مناطق شرق الجدار الرملي .[5] هذا الوضع الميداني المتفجر يجعل من "استئناف العملية السياسية" أمراً ثانوياً مقارنة بضرورة "إدارة التصعيد"، ويضع المبعوث تحت ضغط مزدوج: ضغط الميدان العسكري، وضغط النص الأممي المنفصل عن الواقع.

---

[1] محمد لوليشكي، "قرار مجلس الأمن 2703: استعادة القرار نفسه والبداية من جديد"، Policy Brief، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، PB-45/23، نوفمبر 2023، ص 3.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية"، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ص 7.

[3] المرجع نفسه، ص 4.

[4] Riccardo Fabiani, "The Western Sahara conflict: A fragile path to negotiations", Atlantic Council Report, August 3, 2023, p. 2.

[5] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 8.

الفرع الثاني: إشكالية "الموائد المستديرة" ومن يشارك فيها

تُشكل آلية "الموائد المستديرة" (Round Tables) العقبة الكأداء التي اصطدمت بها جهود المبعوثين السابقين، وقد كرسها القرار 2797 كإطار وحيد للمفاوضات، مما ينذر بانسداد الأفق السياسي.

1. تكريس "الموائد المستديرة" كإطار حصري:

نص القرار 2797 صراحة على "الموائد المستديرة" كآلية وحيدة للعملية السياسية، مشيداً بالزخم الذي أحدثته المائدتان المنعقدتان في جنيف عامي 2018 و2019 .[1] هذا التكريس يهدف إلى إلغاء صيغة "المفاوضات المباشرة" بين طرفي النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو) التي كانت سائدة في عهد المبعوث كريستوفر روس ومفاوضات مانهاست، واستبدالها بصيغة "رباعية" تهدف إلى تمييع طبيعة النزاع من قضية تصفية استعمار إلى نزاع إقليمي .[2]

2. استهداف الجزائر ومحاولة "أقلمة النزاع":

تكمن العقدة الرئيسية في إصرار القرار، ومن ورائه "حاملة القلم" (الولايات المتحدة) وفرنسا، على إقحام الجزائر كـ "طرف" في الموائد المستديرة، وليس بصفة "مراقب" أو "بلد جار". فذكر الجزائر بالاسم في القرار ومطالبتها بـ "مواصلة الانخراط" يعكس رغبة مغربية، مدعومة غربياً، في تصوير النزاع على أنه صراع ثنائي بين المغرب والجزائر، وذلك للتهرب من الاستحقاق القانوني المتمثل في التفاوض مع الممثل الشرعي للشعب الصحراوي.[3] وقد واجهت الجزائر هذه المحاولات برفض قاطع، معلنة عدم مشاركتها في أي موائد مستديرة بصيغتها الحالية التي تعتبرها "انحرافاً خطيراً" عن مسار التسوية الأممي، ومؤكدة أن الحل يكمن في مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع الفعليين.[4]

3. فشل "الغموض البناء":

حاول المبعوث الشخصي، ستافان دي ميستورا، في مرحلة ما قبل القرار 2797، تجاوز عقدة "الموائد المستديرة" عبر اعتماد دبلوماسية "الغموض البناء" (Constructive Ambiguity)، من خلال إجراء

[1] محمد لوليشكي، مرجع سابق، ص 4.

[2] Irene Fernández Molina and Matthew Porges, "Western Sahara: Subtleties and Multiple Sources of Recognition for a Hybrid of a State-in-exile and a De Facto State", in Routledge Handbook of State Recognition, Routledge, 2019, p. 10.

[3] International Crisis Group, "Managing Tensions between Algeria and Morocco", Middle East and North Africa Report N°247, 29 November 2024, p. 8.

[4] محمد لوليشكي، مرجع سابق، ص 2.

"مشاورات ثنائية" مع الأطراف المعنية (المغرب، البوليساريو، الجزائر، موريتانيا) بشكل منفصل، واستخدام مصطلح "جميع الأطراف المعنية" لتجنب تحديد طبيعة المشاركة .[1] إلا أن القرار 2797 جاء ليقوض هذه المرونة الدبلوماسية من خلال العودة إلى التحديد الصارم لصيغة الموائد المستديرة، مما يضع المبعوث الشخصي في مأزق: إما الالتزام بنص القرار ومواجهة الفيتو الجزائري والصحراوي، أو محاولة الالتفاف عليه مما قد يغضب المغرب والقوى الغربية.

ختاماً، يمكن القول إن إصرار مجلس الأمن في قراره 2797 على صيغة "الموائد المستديرة" وتهميشه للمفاوضات المباشرة، لم يمنح المبعوث الشخصي أدوات للحل، بل وضع في طريقه ألغاماً سياسية ستؤدي حتماً إلى استمرار حالة الجمود، وربما استقالة المبعوث كما حدث مع سلفه هورست كوهلر، نظراً لاستحالة الجمع بين "الشرعية الدولية" التي تتمسك بها الضحية، و"الواقعية السياسية" التي يفرضها الجلاد.

المطلب الثاني: الضغوط الدولية نحو "الحل السياسي الواقعي"

لم يعد مسار التسوية في الصحراء الغربية رهين التفاعلات الميدانية بين طرفي النزاع فحسب، بل أضحى خاضعاً لضغوط دولية مكثفة تمارسها القوى الكبرى "أصدقاء الصحراء" داخل مجلس الأمن وخارجه. تهدف هذه الضغوط بشكل ممنهج إلى إزاحة "الشرعية الدولية" المؤسسة على حق تقرير المصير، واستبدالها بـ "الواقعية السياسية" التي تشرعن الاحتلال تحت مسميات الحلول التوافقية والعملية، مستفيدة من موجة الاعترافات الأخيرة التي أخلت بالتوازن الدبلوماسي للنزاع.

الفرع الأول: تغليب المقاربة السياسية على المقاربة القانونية الصرفة

يشهد مجلس الأمن الدولي انزياحاً خطيراً في مقاربته لنزاع الصحراء الغربية، حيث يتم التخلي التدريجي عن المرجعية القانونية للنزاع كقضية تصفية استعمار، لصالح مقاربة سياسية براغماتية (Realpolitik) تعطي الأولوية لإدارة النزاع والحفاظ على المصالح الجيوسياسية، ولو على حساب حقوق الشعوب.

1. تطويع المصطلحات الأممية وتهميش "الاستفتاء":

لقد خضعت لغة قرارات مجلس الأمن، منذ عام 2007 وحتى القرار الأخير 2797، لعملية "نحت" دقيقة قادتها الولايات المتحدة (حاملة القلم)، تم بموجبها إفراغ النص من مفرداته القانونية الملزمة مثل "الاستفتاء" و"تقرير المصير" بمفهومه الكلاسيكي، واستبدالها بمصطلحات فضفاضة وحمالة أوجه. فقد باتت القرارات تؤكد بشكل حصري على ضرورة التوصل إلى "حل سياسي، واقعي، عملي، دائم، ومقبول من الطرفين، وقائم على

[1] Riccardo Fabiani, op. cit., p. 3.

التوافق" .[1] إن هذا الإصرار على "الواقعية" (Realism) و"العملية" (Pragmatism) ليس بريئاً، بل هو توصيف دبلوماسي يعني ضمنياً استبعاد خيار الاستقلال الذي يعتبره المغرب وحلفاؤه "غير واقعي"، والقفز على آلية الاستفتاء التي يصفونها بأنها "غير عملية" أو عفا عليها الزمن .[2] وبذلك، تحول مجلس الأمن من ضامن لتطبيق القانون الدولي إلى وسيط سياسي يسعى لفرض حلول "الوسط" التي تنتقص من السيادة الصحراوية.

2. تكريس "الحكم الذاتي" كمعيار للواقعية:

في سياق تغليب السياسي على القانوني، تبنى مجلس الأمن نهجاً "سلبياً" يقوم على تفضيل الأمر الواقع. فبينما كانت القرارات السابقة تأخذ علماً بمقترح جبهة البوليساريو ومقترح المغرب على قدم المساواة، أصبحت القرارات الأخيرة، وتحديداً منذ 2021، تميل بشكل فج لامتداح المبادرة المغربية للحكم الذاتي، واصفة إياها بالجهود "الجدية والمصداقية" .[3] هذا التحول يعكس رغبة القوى الغربية في فرض "الحكم الذاتي" كإطار وحيد للتفاوض، متجاهلة بذلك الطبيعة القانونية للإقليم "غير المتمتع بالحكم الذاتي"، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أكد عدم وجود روابط سيادة للمغرب . [4]إن هذه المقاربة تسعى لتحويل النزاع من قضية "تحرر وطني" إلى مجرد نزاع إقليمي حول ترتيبات إدارية، وهو ما يشكل انتكاسة خطيرة لمنظومة القيم الأممية.

الفرع الثاني: تأثير الاعترافات الدولية ومواقف الدول الأوروبية الحديثة

شكلت الاعترافات المتتالية بسيادة المغرب المزعومة على الصحراء الغربية، ولا سيما الاعتراف الأمريكي والتحول في الموقف الإسباني، "صدمات جيوسياسية" أعادت تشكيل المشهد الدبلوماسي للنزاع، ووفرت الغطاء السياسي اللازم لتمرير قرارات مثل القرار 2797.

1. "الاعتراف الأمريكي": زخم سياسي لفرض الأمر الواقع:

مثّل إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في ديسمبر 2020، القاضي بالاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية مقابل تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، نقطة تحول حاسمة .[5] ورغم أن هذا

[1] محمد لوليشكي، "قرار مجلس الأمن 2703: استعادة القرار نفسه والبداية من جديد"، Policy Brief، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، PB-45/23، نوفمبر 2023، ص 4.

[2] سعيد الصديقي، "الموقف الإسباني الجديد من قضية الصحراء الغربية وتداعياته الإقليمية"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 نيسان/أبريل 2022، ص 4.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية"، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ص 6.

[4] سهيلة قمودي وأحمد محمد سيد علي، "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) ومسألة إدراج مراقبة وحماية حقوق الإنسان ضمن ولايتها"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 12، العدد 02، جامعة باتنة 1، جوان 2025، ص 591.

[5] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 4.

الإعلان قد يبدو "تغريدة" خارج السرب القانوني، إلا أن قيمته الحقيقية تكمن في "الزخم السياسي" (Political Momentum) الذي منحه للموقف المغربي. فقد شجع هذا القرار دولاً أخرى على الحذو حذوه، أو على الأقل تكييف مواقفها لتقترب من الطرح المغربي، معتبراً أن "الحكم الذاتي" هو الأساس الوحيد للحل. كما أن الإدارة الأمريكية الحالية، رغم عدم تبنيها العلني لكل تفاصيل "صفقة ترامب"، إلا أنها حافظت على جوهرها في صياغة القرارات الأممية، موظفة نفوذها ك "حامل للقلم" لتحويل هذا الاعتراف الثنائي إلى مرجعية دولية ضمنية .[1]

2. "الانعطافة الإسبانية" وتأثير "الدومينو" الأوروبي:

لعل الأخطر من الموقف الأمريكي هو التحول الجذري في موقف إسبانيا، القوة المديرة السابقة للإقليم، التي تخلت في مارس 2022 عن "حيادها النشط" التقليدي، وأعلنت دعمها لمبادرة الحكم الذاتي المغربية باعتبارها "الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية" لحل النزاع .[2] جاء هذا التحول نتيجة ضغوط مغربية وظفت فيها أوراق الهجرة والأمن والاقتصاد، وفي ظل سياق دولي متأثر بالحرب في أوكرانيا وحاجة أوروبا لتأمين مصادر الطاقة والهدوء في خاصرتها الجنوبية .[3] وقد فتح الموقف الإسباني، مدعوماً بموقف فرنسي ثابت وألماني متطور، الباب أمام ما يشبه "تأثير الدومينو" (Domino Effect) أوروبياً، حيث توالت التصريحات المؤيدة للطرح المغربي من عدة عواصم، مما خلق ضغطاً هائلاً على جبهة البوليساريو والجزائر، وصور التمسك بالشرعية الدولية وكأنه "عزلة" عن السياق الدولي الجديد . [4]إن هذه الاعترافات، وإن كانت لا تغير من الطبيعة القانونية للنزاع كما تؤكد المحاكم الأوروبية والأمم المتحدة، إلا أنها تخلق واقعاً سياسياً جديداً يجعل من العودة إلى "خيار الاستفتاء" أمراً في غاية الصعوبة، ما لم يحدث تغيير جذري في موازين القوى .[5]

[1] سمير بنيس، "خلفيات وسيناريوهات 'صفقة القرن' بين المغرب وأمريكا وإسرائيل"، Hespress، 11 ديسمبر 2020.

[2] Isaías Barreñada Bajo, "The supposed shift that marginalizes Spain from the resolution of Western Sahara conflict", Revista Española de Derecho Internacional, Vol. 74/2, 2022, p. 272.

[3] سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص 3.

[4] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 4.

[5] Isaías Barreñada Bajo, op. cit., p. 280.

خلاصة الفصل الثاني

كشفت القراءة التفكيكية لقرار مجلس الأمن رقم 2797 عن انعطافة خطيرة في مسار التعاطي الأممي مع القضية الصحراوية، بانتقاله من "إدارة النزاع" التقليدية إلى "هندسة الحل" القسري وفق رؤية القوى الكبرى. وقد صيغ القرار لترسيخ منطق "الواقعية السياسية" بديلاً عن "الشرعية الدولية"، عبر انزياح مفاهيمي مقصود يهمش مرجعيات "تصفية الاستعمار" و"حق تقرير المصير"، لصالح مصطلحات فضفاضة تدعم ضمنياً مقترح الحكم الذاتي وتحاول إقبار خيار الاستقلال.

وأبرزت مخرجات التصويت غياب الإجماع الدولي المعتاد، كاشفة عن هيمنة الولايات المتحدة، بصفتها "حاملة القلم"، في فرض صياغة منحازة تخدم أجندة الاحتلال المغربي مستغلة الاستقطاب العالمي. إلى جانب ذلك، كبّل القرار وساطة المبعوث الأممي وقيد حركته بفرض آلية "الموائد المستديرة" حصرياً، والإصرار على إقحام الجزائر كطرف مباشر، في تناقض صارخ مع الطبيعة القانونية للنزاع بين حركة تحرر وقوة احتلال، مما يحد من فرص نجاح التسوية.

وخلص التحليل إلى أن تجديد ولاية بعثة "المينورسو" دون توسيع صلاحياتها لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، وفي ظل الانهيار الفعلي لوقف إطلاق النار، يفرغ الوجود الأممي من جوهره المتعلق بتنظيم الاستفتاء، ويحوله إلى غطاء يشرعن الوضع القائم، مما يدفع بالمنطقة نحو سيناريوهات مجهولة سيتم استشرافها في الفصل القادم.

الفصل الثالث: السيناريوهات المستقبلية للقضية الصحراوية ما بعد القرار 2797

تمهيد

يُشكل صدور قرار مجلس الأمن رقم 2797، بما حمله من انزياح خطير نحو تغليب "الواقعية السياسية" على حساب "الشرعية الدولية"، نقطة تحول مفصلية تضع مستقبل القضية الصحراوية أمام مفترق طرق حاسم. فلم يعد الأمر يقتصر على إدارة نزاع طويل الأمد ضمن الأطر الكلاسيكية لعملية السلام، بل تعدى ذلك إلى محاولة فرض هندسة جديدة للحل تقفز على جوهر القضية باعتبارها مسألة تصفية استعمار، وتتجاهل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الصحراوي.

يأتي هذا الفصل لاستشراف مآلات القضية في ظل بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد والسيولة. فمن جهة، تشهد المنطقة حالة من "اللاحرب واللاسلم" الهشة منذ انهيار وقف إطلاق النار في نوفمبر 2020، وتصاعد حرب الاستنزاف التي يخوضها جيش التحرير الشعبي الصحراوي . ومن جهة أخرى، تتداخل المتغيرات الجيوسياسية، بدءاً من أزمة الطاقة العالمية، مروراً بالتنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، وصولاً إلى الاصطفافات الجديدة للقوى الكبرى داخل مجلس الأمن، لتشكل عوامل ضاغطة وموجهة لمسار الأحداث.

وعليه، يسعى هذا الفصل إلى توظيف المنهج الاستشرافي لبناء هندسة احتمالية لمستقبل النزاع، لا تعتمد على التنجيم السياسي، بل على قراءة علمية للمؤشرات الراهنة. سيتم التركيز على رسم ثلاثة سيناريوهات رئيسية: سيناريو الجمود واستمرار إدارة الأزمة، وهو السيناريو الذي قد تفضله بعض القوى الدولية لتفادي الانفجار سيناريو التصعيد العسكري (السيناريو الراديكالي)، الذي قد يفرض نفسه كخيار حتمي أمام انسداد الأفق السياسي ومحاولة فرض الأمر الواقع وأخيراً سيناريو الحل السياسي، وما يعتريه من صعوبات في التوفيق بين حق تقرير المصير وطرح الحكم الذاتي . إن تحليل هذه السيناريوهات يهدف في النهاية إلى فهم مدى قدرة الشعب الصحراوي وممثله الشرعي، جبهة البوليساريو، على الصمود أمام هذا "التسونامي" الدبلوماسي، ودور الحاضنة الأفريقية والجزائرية في إعادة التوازن لكفة الشرعية.

المبحث الأول: المتغيرات الجيوسياسية المؤثرة في مستقبل القضية

لا يمكن قراءة مستقبل القضية الصحراوية بمعزل عن البيئة الإقليمية المضطربة التي تحيط بها، والمتمثلة في منطقة الساحل والصحراء، التي تحولت إلى "مركب أمني" معقد تتداخل فيه التهديدات العابرة للحدود مع أجندات القوى الدولية والإقليمية.

المطلب الأول: المتغير الأمني في منطقة الساحل والصحراء

تُعد الهشاشة الأمنية في منطقة الساحل عاملاً حاسماً قد يعجل بفرض تسويات معينة أو، على العكس، قد يؤدي إلى انفجار الوضع عسكرياً. وتتفرع هذه المعضلة الأمنية إلى شقين رئيسيين: تهديدات الجماعات الإرهابية وتداخلها مع النزاع، واحتدام التنافس الإقليمي المفضي إلى سباق تسلح محموم.

الفرع الأول: التهديدات الإرهابية وتداخلها مع القضية

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تحولات عميقة في بنية التهديدات الأمنية، حيث انتقلت من التهديدات التقليدية إلى ما يعرف بـ "التهديدات اللاتماثلية" (Asymmetric Threats). وقد وفرت حالة الفراغ الأمني، وضعف وهشاشة الدول في المنطقة، بيئة خصبة لنمو الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، مما خلق تحديات مباشرة لمسار تسوية القضية الصحراوية.

1. بيئة حاضنة للتهديدات المتشابكة:

لقد تحول القوس الساحلي الممتد من موريتانيا ومالي إلى النيجر وتشاد وليبيا، إلى بؤرة للتنظيمات الإرهابية مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وفروع "تنظيم الدولة"، التي استفادت من هشاشة الحدود وتوفر السلاح المهرب، خاصة بعد انهيار النظام في ليبيا عام 2011 وتدفق الترسانات العسكرية نحو الجنوب .[1] هذا الوضع الأمني المتردي خلق تداخلاً خطيراً بين "الإرهاب" و"الجريمة المنظمة" (تجارة المخدرات، السلاح، والبشر)، حيث نشأ تحالف وظيفي بين الجماعات الإرهابية وعصابات التهريب لضمان التمويل والبقاء .[2] وفي سياق القضية الصحراوية، يحاول الاحتلال المغربي استغلال هذه الفوضى الأمنية لترويج سردية تربط بين جبهة البوليساريو وهذه الجماعات، بهدف شيطنة حركة التحرر الوطنية ووصمها بالإرهاب لاستجداء الدعم الغربي، رغم أن التقارير الدولية تؤكد أن جبهة البوليساريو لم تلجأ للإرهاب وتنفي المزاعم المغربية بوجود صلات مع القاعدة .[3]

---

[1] بن عودة، م، "تهديد انتشار وتهريب السلاح على الأمن الوطني الجزائري في ظل التوترات الأمنية بليبيا"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص 58.

[2] تامر الهلالي، "لماذا تتعاون الجماعات المسلحة مع عصابات التهريب في الساحل الإفريقي"، مجلة الشرق الأوسط، القاهرة، يونيو 2023، ص 2.

[3] Congressional Research Service, "Western Sahara In Brief", R45387, 2021, p. 1.

2. مخاطر "المناطق الرمادية" على الحل السياسي:

إن استمرار النزاع في الصحراء الغربية دون حل عادل يضمن حق تقرير المصير، قد خلق حالة من الإحباط واليأس، خاصة بين الشباب الصحراوي في مخيمات اللاجئين الذين يعانون من تداعيات الجمود السياسي. وتشير بعض التحليلات إلى أن الفقر وانسداد الأفق قد يجعل بعض الأفراد عرضة لاستغلال الشبكات الإجرامية التي تنشط في المناطق الحدودية المفتوحة بين الصحراء الغربية، موريتانيا، والجزائر، والتي تعتبر ممرات لتهريب المخدرات والأسلحة القادمة من منطقة الساحل .[1] إلا أن الخطر الأكبر يكمن في محاولة القوى الدولية، مثل الولايات المتحدة وفرنسا، استخدام "فزاعة الإرهاب" في الساحل كمبرر لفرض "حل سريع" وتوافقي للنزاع الصحراوي (غالباً ما يميل لطرح الحكم الذاتي)، بدعوى أن استمرار النزاع يخلق "منطقة رمادية" خارجة عن السيطرة تهدد الأمن الإقليمي والأوروبي، وتعيق التعاون الأمني الضروري لمحاربة الجماعات المتطرفة .[2]

الفرع الثاني: التنافس الإقليمي وسباق التسلح في المنطقة المغاربية

يشكل التنافس "الجزائري–المغربي" المتغير الأبرز في معادلة الأمن الإقليمي، حيث تحول النزاع حول الصحراء الغربية إلى محرك رئيسي لسباق تسلح غير مسبوق، وأداة لاستقطاب التحالفات الدولية، مما يهدد بنسف أي فرص للتكامل المغاربي.

1. المعضلة الأمنية وسباق التسلح:

تعيش المنطقة المغاربية حالة كلاسيكية من "المعضلة الأمنية" (Security Dilemma)، حيث يفسر كل طرف (الجزائر والمغرب) الإجراءات الدفاعية للطرف الآخر على أنها نوايا هجومية، مما يدفعه لزيادة قدراته العسكرية. وقد أدى هذا الوضع، مقترناً بانهيار وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية عام 2020، إلى تصاعد جنوني في الإنفاق العسكري، حيث تستحوذ الدولتان على حوالي 74% من إجمالي الإنفاق العسكري في شمال إفريقيا .[3] لقد لجأ المغرب، في محاولته لحسم النزاع عسكرياً وتأمين جدار الذل والعار، إلى تنويع مصادر تسليحه والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا المتطورة، مثل الطائرات المسيرة (الدرون) والأقمار الاصطناعية، التي حصل عليها بموجب اتفاقيات مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، موظفاً هذه التقنيات في استهداف المدنيين

[1] Anouar Boukhars, "Simmering discontent in the Western Sahara", Carnegie Endowment for International Peace, March 2012, p. 6.

[2] Yahia H. Zoubir and Stephen Zunes, "The United States and North Africa", in North African Politics: Change and Continuity, Routledge, 2016, p. 281.

[3] Samuel R. Ginn, "The Morocco–Algeria dispute and Western Sahara", Digest of Middle East Studies, 2023, p. 136.

والشاحنات التجارية في المناطق المحررة .[1] في المقابل، حافظت الجزائر على تفوقها العسكري التقليدي، معتمدة على روسيا كمورد استراتيجي، مع زيادة ميزانية الدفاع لمواجهة التهديدات المحيطة بحدودها الملتهبة .[2]

2. الاستقطاب الدولي وتأثيره على مستقبل القضية:

لم يعد التنافس الإقليمي مقتصراً على المقدرات الذاتية، بل امتد ليشمل استدعاء القوى الخارجية. فالمغرب يسعى من خلال تطبيع علاقاته مع الكيان الصهيوني وتعزيز شراكته مع الولايات المتحدة إلى كسب "شرعية دولية" لاحتلاله، ومحاولة محاصرة الجزائر جيوسياسياً، وهو ما يعقد المشهد الأمني ويدفع الجزائر إلى التمسك أكثر بمواقفها المبدئية الداعمة لحركات التحرر .[3] إن هذا السباق نحو التسلح، في ظل غياب الثقة وتوقف آليات التعاون الإقليمي (مثل اتحاد المغرب العربي المجمد فعلياً)، يجعل من سيناريو التصعيد العسكري المفتوح احتمالاً قائماً، خاصة إذا ما واصل الاحتلال المغربي سياسة فرض الأمر الواقع ومحاولة تغيير المعطيات الميدانية في المناطق العازلة، وهو ما ستكون له تداعيات كارثية على استقرار شمال إفريقيا وجنوب المتوسط .[4]

المطلب الثاني: متغير الطاقة والاقتصاد

لم يعد الصراع في الصحراء الغربية مجرد نزاع قانوني حول السيادة أو تصفية الاستعمار فحسب، بل تحول في ظل المتغيرات الجيوسياسية العالمية الراهنة إلى ساحة محتدمة للتنافس الطاقوي والاقتصادي. وقد أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى إعادة ترتيب أولويات الأمن الطاقوي العالمي، مما جعل منطقة شمال إفريقيا والساحل بؤرة اهتمام للقوى الكبرى الباحثة عن بدائل للغاز الروسي. في هذا السياق، يوظف الاحتلال المغربي ورقة الطاقة والمشاريع الاقتصادية كأدوات "للقوة الناعمة" ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع، بينما تسعى الجزائر وجبهة البوليساريو إلى تحصين الموارد الطبيعية للإقليم بقوة القانون الدولي.

[1] .Ibid., p. 138

[2] ياسمين عرب، "تأثير قضية الصحراء الغربية في العلاقات الجزائرية المغربية"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 1، جامعة بسكرة، جانفي 2017، ص 30.

[3] Lotfi Sour, "The Western Sahara Conflict in the Algerian-Moroccan Relations: Understanding the Geopolitical Rivalry in the Struggle for Hegemony in the Maghreb Region", Revista UNISCI, No. 58, January 2022, p. 19.

[4] International Crisis Group, "Managing Tensions between Algeria and Morocco", Middle East and North Africa Report N°247, 29 November 2024, p. 25.

الفرع الأول: أنابيب الغاز ومشاريع الطاقة المتجددة وتأثيرها على التحالفات

يشكل ملف الطاقة، بشقيه الأحفوري (الغاز) والمتجدد (الهيدروجين والطاقة الشمسية)، المحدد الرئيسي الجديد للتحالفات في المنطقة، حيث برز مشروعان متنافسان لنقل الغاز النيجيري إلى أوروبا كأدوات للصراع الجيوسياسي.

1. حرب الأنابيب: بين "الجدوى الاقتصادية" و"الأجندة السياسية":

يبرز التنافس الحاد بين مشروع "خط أنبوب الغاز العابر للصحراء" (TSGP) الذي تدعمه الجزائر، ومشروع "أنبوب الغاز نيجيريا–المغرب" (NMGP).

- المشروع الجزائري–النيجيري (TSGP): يُعد هذا المشروع الأكثر واقعية وجدوى اقتصادية، حيث تعود فكرته إلى عام 2002، ويمتد على مسافة 4128 كم مستفيداً من البنية التحتية الطاقوية الهائلة التي تمتلكها الجزائر (شبكة أنابيب بطول آلاف الكيلومترات ومرافق تسييل). يهدف المشروع لنقل 30 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً إلى أوروبا، ويحظى بأهمية استراتيجية كونه يعتمد على مسار بري آمن وقصير نسبياً مقارنة بالمشروع المنافس، مما يجعله بديلاً موثوقاً لتعزيز أمن الطاقة الأوروبي في ظل الأزمة مع روسيا .[1] وتنظر الجزائر إلى هذا المشروع كركيزة للتكامل الاقتصادي الإفريقي، ومحفز للتنمية في منطقة الساحل، مستندة إلى خبرتها الطويلة ومكانتها كشريك طاقوي موثوق .[2]
- المشروع المغربي (NMGP): في المقابل، يطرح المغرب مشروع أنبوب الغاز عبر المحيط الأطلسي كأداة سياسية بامتياز تهدف إلى شرعنة احتلاله للصحراء الغربية. هذا المشروع، الذي تبلغ تكلفته التقديرية 25 مليار دولار ويمر عبر 13 دولة، يواجه تحديات تقنية وتمويلية ضخمة تجعل من تنفيذه أمراً مشكوكاً فيه .[3] إلا أن الخطورة تكمن في البعد السياسي للمشروع حيث يسعى الاحتلال المغربي، بدعم من بعض القوى الغربية والخليجية، إلى استخدام هذا الأنبوب لربط دول غرب إفريقيا بمشروعه التوسعي، ومحاولة تمرير الأنبوب عبر المياه الإقليمية للصحراء الغربية المحتلة لفرض اعتراف ضمني بسيادته المزعومة .[4] يندرج

[1] محمد الأمين بن عودة، "خط الغاز العابر للصحراء الكبرى نيجيريا–الجزائر بين الطموحات الاقتصادية ومخاطر التهديدات الأمنية"، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 3، العدد 7، جامعة تامنغست، الجزائر، 2021، ص 59.

[2] عمر سعداوي، "الجزائر وأمن الطاقة الأوروبي في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 3، الجزائر، 2023، ص 160.

[3] Mostefa Ouki, "African gas supplies to Europe: between hopes and hard realities", Oxford Institute for Energy Studies, July 2022, p. 12.

[4] The Politics of Green Hydrogen Cooperation, p. 97.

هذا في إطار ما يسمى "المبادرة الأطلسية" التي أطلقها المغرب لفك عزلته الإقليمية ومحاولة تهميش الدور الجزائري، مستغلاً حاجة أوروبا للغاز لانتزاع مواقف سياسية داعمة لـ "الحكم الذاتي" .[1]

2. "الاستعمار الأخضر": مشاريع الطاقة المتجددة في الأراضي المحتلة:

لم يكتفِ الاحتلال المغربي باستغلال الموارد التقليدية، بل انخرط في استراتيجية "تبييض الاحتلال" عبر مشاريع الطاقة المتجددة. يستغل المغرب الإمكانات الهائلة للطاقة الشمسية والريحية في الصحراء الغربية المحتلة، حيث تشير التقارير إلى أن شركات دولية (مثل شركات فرنسية وإسبانية وخليجية) قد انخرطت في تطوير مشاريع ضخمة في العيون والداخلة المحتلتين .[2]

- مشاريع الهيدروجين الأخضر: يخطط المغرب لتحويل الأراضي الصحراوية المحتلة إلى مركز عالمي لتصدير الهيدروجين الأخضر نحو أوروبا، مستفيداً من المساحات الشاسعة وسرعة الرياح العالية في الإقليم. وقد تم رصد تخصيص مساحات هائلة (مئات الآلاف من الهكتارات) في مناطق مثل "الداخلة–وادي الذهب" لشركات أجنبية (مثل مشروع CWP Global أو شركات أخرى مرتبطة بتحالفات دولية) لتطوير هذه المشاريع دون استشارة الشعب الصحراوي .[3]
- التورط الدولي: إن انخراط شركات أجنبية وتمويلات دولية في هذه المشاريع يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، حيث يساهم في ترسيخ البنية التحتية للاحتلال وربط مصالح الدول المستثمرة ببقاء الوضع القائم. ويهدف المغرب من خلال هذه "الدبلوماسية الخضراء" إلى خلق تبعية طاقوية لأوروبا تجعل من الصعب عليها اتخاذ مواقف سياسية تعارض أطماعه التوسعية، محولاً بذلك الطاقات النظيفة إلى أداة لتلويث الشرعية الدولية .[4]

[1] Financial Afrik, "Gazoduc Africain Atlantique : Une Réponse Panafricaine aux Enjeux Géopolitiques et Énergétiques Mondiaux", 23 janvier 2025.

[2] The Politics of Green Hydrogen Cooperation, p. 14.

[3] .Ibid., p. 109

[4] Francesco Bastagli, "The Forgotten Referendum", International Herald Tribune, 24 November 2006.

الفرع الثاني: الثروات الطبيعية في الإقليم ودورها في إطالة أمد القضية

تُعد الثروات الطبيعية التي يزخر بها إقليم الصحراء الغربية "محركاً خفياً" للصراع، وعاملاً رئيسياً في تعنت الاحتلال المغربي ورفضه لقرارات الشرعية الدولية. فالاستغلال غير الشرعي لهذه الموارد يوفر التمويل اللازم لإدامة الاحتلال العسكري، ويخلق شبكة مصالح دولية معقدة تعيق الحل العادل.

1. الفوسفات: "رئة الاحتلال" الاقتصادية:

تعتبر الصحراء الغربية من أغنى مناطق العالم بالفوسفات، حيث يسيطر الاحتلال المغربي على منجم "بوكراع" الضخم، الذي يمثل احتياطياً استراتيجياً عالمياً. تشير التقديرات إلى أن المغرب، باستيلائه على فوسفات الصحراء، يسعى للتحكم في السوق العالمية للأسمدة والأمن الغذائي العالمي .[1] تقوم شركة الفوسفات المغربية (OCP) باستخراج وتصدير ملايين الأطنان سنوياً من فوسفات الصحراء الغربية، محققة عائدات مالية ضخمة تضخ مباشرة في الخزينة المغربية لتمويل نفقات الجيش والآلة الدبلوماسية، بدلاً من أن تعود بالنفع على الشعب الصحراوي صاحب الأرض .[2] ورغم نجاح جبهة البوليساريو في الملاحقات القضائية التي أدت إلى انسحاب بعض الشركات الدولية من استيراد فوسفات الصحراء، إلا أن المغرب يواصل البحث عن أسواق بديلة (مثل الهند والبرازيل) للالتفاف على الحصار القانوني .[3]

2. الثروة السمكية والاتفاقيات غير الشرعية مع الاتحاد الأوروبي:

تعد السواحل الصحراوية، الممتدة على طول 1200 كم، من أغنى مصايد الأسماك في العالم. وقد دأب الاحتلال المغربي على إبرام اتفاقيات صيد مع الاتحاد الأوروبي ودول أخرى (مثل روسيا واليابان) تشمل المياه الإقليمية للصحراء الغربية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الذي يعتبر الإقليم منطقة متنازع عليها ومسألة تصفية استعمار .[4] تمثل هذه الاتفاقيات "رشوة سياسية" يقدمها المغرب للدول الأوروبية (خاصة إسبانيا وفرنسا) لضمان صمتها عن انتهاكات حقوق الإنسان ودعمها لطروحاته في مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن قرارات محكمة العدل الأوروبية المتتالية، التي أكدت أن الصحراء الغربية والمغرب إقليمان متمايزان وأن الاتفاقيات لا تشمل الصحراء

[1] ياسمين عرب، "تأثير قضية الصحراء الغربية في العلاقات الجزائرية المغربية"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 1، جامعة بسكرة، جانفي 2017، ص 236.

[2] The Western Sahara Conflict, p. 82.

[3] ياسمين عرب، مرجع سابق، ص 235.

[4] سليماني مباركة، "أثر قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 309.

دون موافقة شعبها، قد شكلت ضربة قوية لهذه الاستراتيجية، مما دفع المغرب لاستخدام ورقة الهجرة والابتزاز للضغط على أوروبا لتجاوز أحكام قضائها .[1]

3. احتمالات النفط والغاز والمعادن الاستراتيجية:

بالإضافة إلى الفوسفات والسمك، تشير الدراسات الجيولوجية إلى وجود احتياطيات واعدة من النفط والغاز والمعادن النفيسة (مثل اليورانيوم والحديد والذهب) في باطن الأرض الصحراوية وسواحلها .[2] وقد منح المغرب تراخيص تنقيب لشركات متعددة الجنسيات (مثل شركات إسرائيلية وأمريكية وبريطانية) في الكتل البحرية المقابلة للداخلة وبوجدور .[3] إن سعي المغرب المحموم لاستكشاف هذه الموارد يهدف إلى تحقيق هدفين: أولاً، تأمين موارد طاقوية لتقليل تبعيته للخارج (حيث يستورد 90% من حاجياته)، وثانياً، توريط شركات النفط الكبرى في النزاع لجعل دولها معنية بالدفاع عن بقاء الاحتلال حمايةً لاستثمارات شركاتها .[4] هذا "الاقتصاد السياسي للاحتلال" هو ما يفسر جزئياً شراسة المقاومة الدبلوماسية المغربية لأي حل يضمن تقرير المصير، حيث يعني الاستقلال فقدان السيطرة على هذه "الكنزة" الجيولوجية.

ختاماً، يتضح أن متغيرات الطاقة والاقتصاد لم تعد مجرد عوامل ثانوية، بل أصبحت في قلب الاستراتيجية المغربية لفرض "السيادة" المزعومة. ومن المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة بعد القرار 2797 تصعيداً في "حرب الموارد"، حيث ستسعى جبهة البوليساريو والجزائر إلى تفعيل الآليات القانونية الدولية لوقف هذا النهب الممنهج، ومحاصرة الشركات المتورطة، واعتبار أن أي استثمار في الإقليم المحتل دون موافقة الشعب الصحراوي هو عمل عدائي ومشاركة في الجرم الاستعماري .[5]

[1] سعيد الصديقي، "الموقف الإسباني الجديد من قضية الصحراء الغربية وتداعياته الإقليمية"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 نيسان/أبريل 2022، ص 4.

[2] طارق مبروك تراي، "الصحراء الغربية بين المصالح الدولية وحق تقرير المصير"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ص 106.

[3] حامد السعيد، "المسائل القانونية المرتبطة باستغلال المغرب للموارد الطبيعية في الصحراء الغربية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 53، العدد 2، 2016، ص 463.

[4] Raphael Fisera, "People vs. Corporations? Self-determination, Natural Resources and Transnational Corporations in Western Sahara", MA Thesis, European Inter-University Centre for Human Rights, 2005, p. 10.

[5] The Case of Western Sahara, p. 48.

المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة لمسار القضية

في ظل حالة الانسداد المزمن التي تميز نزاع الصحراء الغربية، وتراجع فرص الحلول العسكرية الحاسمة، يبرز "السيناريو السياسي التفاوضي" كخيار "متفائل" نظرياً، ولكنه معقد عملياً. يستند هذا السيناريو إلى فرضية إمكانية التوصل إلى تسوية "لا غالب ولا مغلوب" عبر تعديل جوهري في المقترحات الكلاسيكية المطروحة، وبضمانات دولية صلبة تتجاوز القصور الذي شاب خطط التسوية السابقة.

المطلب الأول: سيناريو الحل السياسي التفاوضي (السيناريو المتفائل)

يفترض هذا السيناريو حدوث اختراق دبلوماسي يعيد قطار التسوية إلى سكة الشرعية الدولية، من خلال تفعيل مفاوضات "مباشرة" و"جدية" بين طرفي النزاع (جبهة البوليساريو والمغرب)، تفضي إلى حل يكفل حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، مع مراعاة مصالح الأطراف الإقليمية. ويتطلب هذا السيناريو بالضرورة "اجتهاداً سياسياً" للخروج من ثنائية (الاستقلال التام/ الاندماج التام) التي جمدت النزاع لعقود.

الفرع الأول: إمكانية تعديل مقترحات الحل (الحكم الذاتي الموسع، الكونفدرالية، التقسيم)

أمام استحالة فرض "الحل العسكري" واستنفاذ بعثة المينورسو لمهامها التقليدية، تطرح بعض القراءات الاستشرافية والمبادرات السابقة إمكانية اللجوء إلى "حلول وسطى" أو معدلة، تحاول التوفيق بين "الشرعية القانونية" (حق تقرير المصير) و"الواقعية السياسية".

1. إعادة تكييف "الحكم الذاتي" ضمن حق تقرير المصير (نموذج بيكر الثاني):

رغم الرفض القاطع لمقترح "الحكم الذاتي" المغربي لسنة 2007 بصيغته الحالية، لكونه يصادر مسبقاً حق الشعب الصحراوي في الاختيار ويفرض السيادة المغربية كأمر واقع ،[1] إلا أن السيناريو المتفائل يطرح إمكانية العودة إلى فلسفة "خطة بيكر الثانية" لعام 2003. هذا النموذج لا يعتبر الحكم الذاتي "حلاً نهائياً" بحد ذاته، بل مرحلة انتقالية (لمدة خمس سنوات مثلاً) تمارس فيها "سلطة الصحراء الغربية" صلاحيات واسعة، يعقبها حتماً استفتاء لتقرير المصير يتضمن خيار الاستقلال كأحد الخيارات المطروحة .[2] إن "تعديل" الطرح الحالي يكمن في تحويل الحكم الذاتي من "سقف نهائي" للتفاوض (كما يريد المغرب) إلى "خيار ثالث" يطرح في الاستفتاء إلى جانب الاستقلال والاندماج، وهو ما قبلت به جبهة البوليساريو سابقاً في خطة بيكر كبادرة حسن نية .[3] هذا

[1] Anna Theofilopoulou, "The United Nations and Western Sahara: A Never-ending Affair", United States Institute of Peace, Special Report 166, July 2006, p. 10.

[2] .Ibid., p. 10

[3] János Besenyő, Western Sahara, Publikon Publishers, Pécs, 2009, p. 140.

السيناريو يتطلب ضمانات بأن يكون الحكم الذاتي "حقيقياً" وليس صورياً، وأن لا يلغي الحق الأصلي في تقرير المصير في حال فشل التجربة .[1]

2. خيار "التقسيم" (Partition) كحل جيوسياسي:

يُعد خيار تقسيم الإقليم أحد الحلول السياسية التي طرحت سابقاً كبديل عن المعادلة الصفرية. وقد سبق للمبعوث الشخصي جيمس بيكر أن طرح هذا الخيار (الخيار الثالث) في تقريره لمجلس الأمن عام 2002، والذي يقضي بتقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو، بحيث يضم المغرب جزءاً من الإقليم وتُقام دولة صحراوية مستقلة على الجزء الآخر .[2] وتشير الوثائق إلى أن هذا المقترح حظي في فترة ما بقبول جزائري كأرضية للتفاوض (مقترح الرئيس بوتفليقة لتقسيم الإقليم)، انطلاقاً من مبدأ "نصف انتصار أفضل من هزيمة كاملة"، إلا أن المغرب رفضه حينها .[3] في إطار السيناريو المتفائل، قد يعاد طرح فكرة التقسيم بصيغة معدلة تأخذ بعين الاعتبار الموارد الطبيعية والواجهة الأطلسية، بما يضمن للدولة الصحراوية مقومات الحياة، ويحفظ للمغرب ماء الوجه، وهو حل ينسجم مع السوابق التاريخية (اتفاقية 1976 التي قسمت الإقليم قبل انسحاب موريتانيا) .[4]

3. الكونفدرالية أو "الفيدرالية" (Federation):

يبرز خيار "الكونفدرالية" أو "الفيدرالية" كأحد السيناريوهات الممكنة لتجاوز عقدة السيادة. وقد أشار بعض المسؤولين والدبلوماسيين الجزائريين في نقاشات غير رسمية إلى أن "كل الحلول ممكنة، بما في ذلك الفيدرالية"، شريطة أن يتم ذلك عبر استفتاء وموافقة الشعب الصحراوي .[5] يقوم هذا التصور على منح الصحراء الغربية وضع "دولة داخل دولة" أو كيان فيدرالي يتمتع باستقلال شبه تام في إدارة شؤونه الداخلية والاقتصادية، مع الاحتفاظ بروابط سياسية أو "رمزية" مع المغرب (أو في إطار اتحاد مغاربي أوسع). يتطلب هذا الحل تعديلاً دستورياً عميقاً

[1] United Nations, Report of the Secretary-General on the situation concerning Western Sahara, S/2003/565, 23 May 2003, Annex II: "Peace Plan for Self-Determination of the People of Western Sahara", para. 2.

[2] Anna Theofilopoulou, op. cit., p. 9.

[3] János Besenyő, Western Sahara, op. cit., p. 136.

[4] Juan Soroeta Liceras, El conflicto del Sahara Occidental, reflejo de las contradicciones y carencias del Derecho Internacional, Universidad del País Vasco, 2001, p. 139.

[5] "Algeria–Morocco Relations and their Impact on the Maghrebi Regional System", Menara Working Papers, No. 20, October 2018, p. 13.

في المغرب وتحولاً من "الدولة المركزية" إلى "الدولة الفيدرالية"، وهو ما قد يواجه عقبات داخلية مغربية، لكنه يظل حلاً نظرياً يجمع بين مطلب "تقرير المصير" ومطلب "حفظ ماء الوجه" .[1]

الفرع الثاني: شروط وضمانات نجاح هذا السيناريو دولياً

لا يمكن لهذا السيناريو السياسي "المتفائل" أن يتحقق بمجرد توفر النوايا الحسنة، بل يتطلب توفر "بيئة دولية ضاغطة" وجملة من الشروط والضمانات الصارمة التي تفتقدها العملية السياسية حالياً.

1. تفعيل الفصل السابع أو "الضغط الجدي" من مجلس الأمن:

أثبتت تجربة العقود الثلاثة الماضية أن الاعتماد على "الفصل السادس" من ميثاق الأمم المتحدة (حل النزاعات سلمياً برضا الأطراف) قد وصل إلى طريق مسدود بسبب غياب القوة الإلزامية .[2] لذا، فإن نجاح أي حل تفاوضي يتطلب تلويحاً جدياً من مجلس الأمن، وخاصة من "حامل القلم" (الولايات المتحدة)، باستخدام أدوات ضغط حقيقية، أو حتى نقل الملف إلى "الفصل السابع" لفرض الحل السياسي الذي يتم التوافق عليه، لضمان عدم تنصل أي طرف من التزاماته كما حدث مع خطة التسوية الأصلية .[3]

2. ضمانات دولية لتنفيذ الاتفاق وحقوق الإنسان:

يحتاج أي اتفاق سياسي، سواء كان حكماً ذاتياً مؤقتاً أو تقسيماً، إلى "آلية ضمان دولية" قوية. يتطلب السيناريو المتفائل توسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان بشكل فوري، لبعث رسائل طمأنة للشعب الصحراوي في المناطق المحتلة .[4] كما يجب أن يتضمن أي اتفاق ضمانات بعدم التراجع عن "الاستفتاء النهائي" في حال اعتماد مرحلة انتقالية، وأن يكون للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي دور "الضامن" وليس مجرد "المراقب" .[5]

---

[1] .Ibid., p. 13

[2] سهيلة قمودي وأحمد محمد سيد علي، "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) ومسألة إدراج مراقبة وحماية حقوق الإنسان ضمن ولايتها"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 12، العدد 02، جوان 2025، ص 580.

[3] Riccardo Fabiani, "The Western Sahara conflict: A fragile path to negotiations", Atlantic Council Report, August 3, 2023, p. 3.

[4] سهيلة قمودي وأحمد محمد سيد علي، مرجع سابق، ص 591.

[5] Anna Theofilopoulou, op. cit., p. 12.

3. الدور المحوري للاتحاد الإفريقي كشريك ضامن:

لا يمكن تصور حل سياسي عادل ودائم بمعزل عن المنظمة القارية. يشترط نجاح هذا السيناريو تفعيل دور الاتحاد الإفريقي كشريك كامل للأمم المتحدة في رعاية المفاوضات، نظراً لخبرته في حل النزاعات الإفريقية وتمسكه الصارم بمبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" .[1] يجب أن تكون الآليات الإفريقية حاضرة لضمان أن الحل السياسي لا يلتف على الطبيعة القانونية للقضية كتصفية استعمار.

4. تحييد العوامل الخارجية المعرقلة (فرنسا واللوبيات):

من شروط نجاح هذا السيناريو تراجع الدعم الفرنسي "غير المشروط" للأطروحة المغربية داخل مجلس الأمن. يتطلب الأمر موقفاً أوروبياً وأمريكياً متوازناً يضغط على المغرب للانخراط بجدية في مناقشة خيارات تتجاوز "الحكم الذاتي" كخيار وحيد، ويقنع البوليساريو بجدوى العودة للتفاوض .[2] كما يتطلب الأمر تقديم حوافز اقتصادية وسياسية لدول المنطقة (الجزائر والمغرب) للانخراط في "تكامل مغاربي" يجعل من الصحراء الغربية "جسر تواصل" بدلاً من ساحة صراع، وهو ما يبدو بعيد المنال حالياً في ظل سباق التسلح والقطيعة الدبلوماسية .[3]

خلاصة القول، إن سيناريو الحل السياسي التفاوضي، بصيغه المعدلة (فيدرالية، تقسيم، حكم ذاتي مؤدي للاستقلال)، يظل "الخيار العقلاني" الوحيد لتجنب الانفجار الشامل. لكن تحققه مرهون بتوفر "إرادة دولية" غائبة حالياً لفرض تنازلات مؤلمة على الطرفين، وخاصة إجبار الاحتلال المغربي على التخلي عن وهم "السيادة الكاملة" والقبول بحلول وسطى تحترم حق الشعب الصحراوي في الوجود.

المطلب الثاني: سيناريو الجمود واستمرار اللاحرب واللاسلم (السيناريو الواقعي)

يُعد سيناريو "الجمود الاستراتيجي" أو استمرار حالة "اللاحرب واللاسلم" الاحتمال الأكثر ترجيحاً وواقعية في المدى المنظور، بناءً على قراءة متأنية لمضامين القرار 2797 وسلوك القوى الكبرى داخل مجلس الأمن. لا يعني هذا السيناريو توقف الزمن، بل يعني استمرار استنزاف الطاقات دون حسم نهائي، حيث يتحول "إدارة النزاع" إلى هدف بحد ذاته بدلاً من حله، وهو ما يخدم في المحصلة أجندة الاحتلال المغربي في تكريس الأمر الواقع، بينما يضع جبهة البوليساريو أمام خيارات وجودية صعبة.

[1] جمال ضلع، "دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا: محاولة تقييم"، مجلة البحوث والدراسات، ص 79.

[2] Riccardo Fabiani, op. cit., p. 4.

[3] International Crisis Group, "Managing Tensions between Algeria and Morocco", Middle East and North Africa Report N°247, 29 November 2024, p. 26.

الفرع الأول: إدارة الأزمة بدلاً من حلها (استراتيجية القوى الكبرى)

تشير المعطيات التحليلية لسلوك الفاعلين الدوليين إلى أن هناك توجهاً ضمنياً لدى "مجموعة أصدقاء الصحراء"، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية (حاملة القلم) وفرنسا، نحو الإبقاء على النزاع ضمن "مستويات مسيطر عليها"، خشية أن يؤدي الحل الجذري أو التصعيد الشامل إلى زعزعة استقرار منطقة شمال إفريقيا والساحل الهشة أصلاً.

1. استراتيجية "الاحتواء المزدوج" الأمريكية:

على الرغم من الديناميكية التي حاولت واشنطن إظهارها في صياغة القرار 2797، إلا أن جوهر السياسة الأمريكية لا يزال محكوماً بمنطق "إدارة الأزمة". فإدارة الرئيس بايدن، وإن كانت قد تبنت لغة دبلوماسية أقل حدة من سابقتها، إلا أنها لم تتراجع عن الاعتراف بسيادة المغرب المزعومة، بل كيفتها ضمن سياسة "الغموض البناء" التي تهدف إلى استرضاء المغرب دون قطع شعرة معاوية مع الجزائر .[1] وعليه، فإن القرار 2797 صُمم ليكون أداة لـ "شراء الوقت"، حيث يضغط لعودة الأطراف إلى "الموائد المستديرة" دون تقديم ضمانات حقيقية لتنظيم الاستفتاء، مما يعكس رغبة واشنطن في تجنب أي ضغط حقيقي على حليفها المغربي قد يدفعه للارتماء أكثر في أحضان قوى دولية منافسة أو يهدد استقرار النظام الملكي .[2] إن هذا النهج الأمريكي يكرس حالة الجمود، حيث لا يملك المغرب حافزاً للتفاوض الجدي طالما لا يواجه ضغوطاً، بينما لا تملك البوليساريو خياراً سوى الصمود.

2. التوافق الدولي على "الحد الأدنى":

كشفت آلية التصويت على القرار 2797 (امتناع روسيا والصين دون استخدام الفيتو) عن وجود "توافق سلبي" بين القوى الكبرى. فروسيا، المنشغلة بالحرب في أوكرانيا، لا ترغب في فتح جبهة صراع جديدة في شمال إفريقيا قد تستنزف مواردها أو تضعها في مواجهة مباشرة مع الغرب في ملف تعتبره ثانوياً .[3] هذا "الانكفاء" الروسي والصيني يسمح للغرب بتمرير قرارات تكرس "الأمر الواقع" وتفرغ العملية السياسية من محتواها القانوني (تصفية الاستعمار) لصالح مقاربة أمنية براغماتية تركز على "الاستقرار" ومكافحة الإرهاب في الساحل، حتى لو

[1] International Crisis Group, "Managing Tensions between Algeria and Morocco", Middle East and North Africa Report N°247, 29 November 2024, p. 17.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية"، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ص 5.

[3] المرجع نفسه، ص 9.

كان ذلك على حساب حق الشعب الصحراوي .[1] وبالتالي، فإن استراتيجية القوى الكبرى تتمحور حول "منع الانفجار" وليس "صنع السلام"، مما يجعل سيناريو استمرار النزاع بصيغته الحالية (منخفض الحدة) الخيار المفضل دولياً.

الفرع الثاني: تكريس الأمر الواقع وتآكل دور المينورسو

يؤدي استمرار حالة الجمود السياسي، بتغطية من مجلس الأمن، إلى نتائج ميدانية وقانونية خطيرة تتمثل في محاولة الاحتلال فرض سيادته بقوة "الأمر الواقع"، بالتوازي مع تآكل دور ومصداقية البعثة الأممية.

1. سياسة "القضم المتدرج" وفرض الحقائق الميدانية:

في ظل غياب الضغط الدولي، يستغل الاحتلال المغربي عامل الوقت لتغيير المعطيات الديموغرافية والاقتصادية في الإقليم المحتل. يتجلى ذلك في تسريع وتيرة الاستيطان الاقتصادي عبر مشاريع الطاقة المتجددة وجلب الاستثمارات الأجنبية لتوريط دول وشركات دولية في النزاع، بهدف خلق "شرعية اقتصادية" للاحتلال .[2] كما يسعى المغرب من خلال "دبلوماسية القنصليات" إلى خلق واقع دبلوماسي جديد يجعل من خيار الاستقلال يبدو "مستحيلاً" من الناحية العملية، مستفيداً من لغة القرار 2797 التي تشيد بجهوده وتصف مقترحه بالواقعي .[3] هذا المسار يهدف إلى تحويل النزاع من قضية "تصفية استعمار" إلى مجرد نزاع حول "الحكم المحلي" داخل الدولة المغربية، وهو ما يعني عملياً تصفية القضية بالتقادم.

2. تآكل دور المينورسو وتحولها إلى "حارس للاحتلال":

لعل أخطر ما في سيناريو الجمود هو التحول الوظيفي لبعثة المينورسو. فبعد أن كانت ولايتها الأساسية هي "تنظيم الاستفتاء"، تحولت بفعل العراقيل المغربية وصمت مجلس الأمن إلى مجرد أداة لـ "مراقبة وقف إطلاق النار" (الذي انهار أصلاً) .[4] ومع صدور القرار 2797 الذي مدد ولايتها دون توسيع صلاحياتها لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، أصبحت البعثة في نظر الشعب الصحراوي "شاهد زور" يوفر غطاءً للانتهاكات المغربية ويمنح الاحتلال وقتاً إضافياً لترسيخ وجوده .[5] إن عجز المينورسو عن العمل في الجانب الشرقي من الجدار الرملي بسبب

---

[1] محمد لوليشكي، "قرار مجلس الأمن 2703: استعادة القرار نفسه والبداية من جديد"، Policy Brief، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، PB-45/23، نوفمبر 2023، ص 3.

[2] The Politics of Green Hydrogen Cooperation, p. 109.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 6.

[4] سهيلة قمودي وأحمد محمد سيد علي، "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) ومسألة إدراج مراقبة وحماية حقوق الإنسان ضمن ولايتها"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 12، العدد 02، جامعة باتنة 1، باتنة، جوان 2025، ص 580.

[5] Anon., "World Peace Foundation: Western Sahara Short Mission Brief", July 2017, p. 11.

القيود العسكرية، واقتصار دورها على كتابة تقارير لا تفضي إلى إجراءات عقابية، يؤدي إلى تآكل مصداقية الأمم المتحدة. وفي ظل هذا السيناريو، قد تتحول المينورسو تدريجياً إلى "بعثة سياسية" شكلية تهدف فقط إلى منع التصعيد العسكري الواسع، مما يفرغها من جوهرها القانوني كأداة لتصفية الاستعمار، ويترك الشعب الصحراوي أمام خيار وحيد هو تصعيد الكفاح المسلح لكسر هذا الجمود القاتل .[1]

خلاصة القول، إن سيناريو "اللاحرب واللاسلم" ليس حلاً وسطاً، بل هو انحياز مفضوح لصالح الطرف القوي (المغرب) على حساب الطرف صاحب الحق (البوليساريو)، وهو وصفة لإدارة الأزمة قد تضمن هدوءاً مؤقتاً لكنها تزرع بذور انفجار أكبر في المستقبل، نظراً لاستحالة قبول الشعب الصحراوي بالاستسلام لمنطق القوة والواقعية السياسية الزائفة.

المطلب الثالث: سيناريو التصعيد العسكري (السيناريو المتشائم)

يُمثل سيناريو التصعيد العسكري، أو ما يُعرف في الأدبيات الاستشرافية بـ "السيناريو الراديكالي"، أحد المسارات المحتملة والخطيرة لمسار القضية الصحراوية، لا سيما في ظل حالة الانسداد السياسي التي كرسها القرار 2797، واستمرار تعنت الاحتلال المغربي في رفض تنظيم استفتاء تقرير المصير. لا ينطلق هذا السيناريو من فراغ، بل يستند إلى مؤشرات ميدانية مقلقة، أبرزها انهيار وقف إطلاق النار في نوفمبر 2020، وتسارع سباق التسلح في المنطقة، وتغير قواعد الاشتباك بدخول تكنولوجيا "الدرون" والمسيرات، مما يجعل احتمال انزلاق المنطقة نحو مواجهة مفتوحة، سواء كانت محدودة أو شاملة، قائماً وبقوة .[2]

الفرع الأول: احتمالات توسع دائرة الحرب إقليمياً

لم يعد النزاع في الصحراء الغربية حبيس المعادلة الكلاسيكية (حرب عصابات محدودة)، بل بات يهدد بالتحول إلى صراع إقليمي أوسع نتيجة لعدة محفزات وتغيرات جيو-أمنية طرأت على المشهد المغاربي.

1. كسر قواعد الاشتباك والانزلاق نحو المواجهة المباشرة:

يفترض هذا السيناريو حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، حيث يؤدي التصعيد المتدرج إلى صدام عسكري أوسع .[3] لقد تغيرت "قواعد اللعبة" منذ أزمة الكركرات، حيث لم

[1] International Crisis Group, op. cit., p. 13.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أزمة الكركرات وسيناريوهات مستقبل قضية الصحراء"، سلسلة تقييم حالة، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، ص 4.

[3] رابح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، سياسات عربية، العدد 23، تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ص 343.

تكتفِ قوات الاحتلال المغربية بخرق وقف إطلاق النار، بل سعت لفرض أمر واقع جديد عبر التمدد العسكري خلف الجدار الرملي .[1] إن الخطر الحقيقي لتوسع دائرة الحرب يكمن في "سوء التقدير" أو الخطأ في الحسابات. فقد شهدت المنطقة حوادث كادت تشعل فتيل الحرب المباشرة بين الجزائر والمغرب، أبرزها حادثة الأول من نوفمبر 2021، حين أعلنت الجزائر عن اغتيال ثلاثة من رعاياها في قصف لجيش الاحتلال المغربي استهدف شاحنات تجارية في الأراضي الصحراوية المحررة .[2] ورغم أن الجزائر مارست "ضبط النفس" واكتفت بالإدانة الدبلوماسية واصفة العمل بـ "إرهاب الدولة"، إلا أن تكرار مثل هذه الحوادث، أو استهداف المدنيين في المناطق الحدودية، قد يدفع نحو ردود فعل عسكرية انتقامية تخرج عن السيطرة، وتحول النزاع من حرب استنزاف بين البوليساريو والاحتلال، إلى مواجهة إقليمية مباشرة .[3]

2. "المعضلة الأمنية" وسباق التسلح المحموم:

تغذي "المعضلة الأمنية" (Security Dilemma) احتمالات الحرب، حيث يفسر كل طرف الإجراءات الدفاعية للطرف الآخر على أنها نوايا هجومية .[4] لقد دخلت المنطقة في سباق تسلح غير مسبوق، حيث استحوذت الجزائر والمغرب لوحدهما على ما يقارب 74% من إجمالي الإنفاق العسكري في شمال إفريقيا عام 2022 .[5] وما يزيد الأمر خطورة هو دخول "الكيان الصهيوني" على الخط كفاعل مُهدد للأمن القومي الجزائري، وذلك عقب تطبيع الاحتلال المغربي علاقاته معه وتوقيع اتفاقيات تعاون عسكري وأمني في نوفمبر 2021 .[6] تنظر الجزائر إلى هذا التحالف، وتزويد المغرب بتكنولوجيا عسكرية متطورة (مثل أنظمة الدفاع الجوي باراك-إم إكس والطائرات المسيرة)، كتهديد وجودي ومحاولة لتغيير توازنات القوى، مما قد يدفعها لاتخاذ إجراءات استباقية أو ردعية قد تتطور إلى اشتباكات، خاصة إذا ما حاولت المغرب استخدام هذه التكنولوجيا لتغيير الوضع القائم في المناطق العازلة .[7]

3. ضغط "الداخل" وتصعيد جبهة البوليساريو:

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 4.

[2] International Crisis Group, "Managing Tensions between Algeria and Morocco", Middle East and North Africa Report N°247, 29 November 2024, p. 11.

[3] المرجع نفسه، ص 25.

[4] Paul Roe, Ethnic violence and societal security dilemma, Routledge, USA and Canada, 2005, p. 9.

[5] Samuel R. Ginn, "The Morocco–Algeria dispute and Western Sahara", Digest of Middle East Studies, 2023, p. 136.

[6] International Crisis Group, "Managing Tensions between Algeria and Morocco", op. cit., p. 11.

[7] Samuel R. Ginn, op. cit., p. 138.

لا يمكن إغفال العامل الداخلي الصحراوي كمحفز لتوسع الحرب. فثمة ضغط متزايد من جيل الشباب داخل مخيمات اللاجئين وصفوف جبهة البوليساريو، الذين فقدوا الثقة في المسار الأممي، ويدفعون نحو تصعيد عسكري "أكثر حدة" يتجاوز حرب الاستنزاف الحالية .[1] قد يتخذ هذا التصعيد شكل هجمات نوعية في العمق، مثلما حدث في استهداف مدينة السمارة المحتلة في أكتوبر 2023، وهو ما قد يستدعي رداً مغربياً عنيفاً قد يطال الأراضي الجزائرية بذرائع "الملاحقة"، مما يجر المنطقة إلى المحظور .[2]

الفرع الثاني: التداعيات الإنسانية والأمنية على شمال إفريقيا

في حال تحقق السيناريو المتشائم واندلاع مواجهة واسعة، فإن التكلفة لن تقتصر على الجانب العسكري، بل ستتعداها لتشمل كارثة إنسانية وأمنية تعصف باستقرار منطقة شمال إفريقيا والساحل برمتها.

1. التداعيات الإنسانية والنزوح الجماعي:

ستكون الحرب وبالاً على المدنيين في المقام الأول. فامتداد رقعة العمليات العسكرية سيؤدي حتماً إلى موجات نزوح جديدة، سواء من المناطق الصحراوية المحتلة أو من المناطق الحدودية المشتركة. وتشير تقديرات الأزمات إلى أن أي صراع مفتوح سيتسبب في خسائر بشرية كبيرة وتشريد للسكان على جانبي الحدود .[3] كما أن الحرب ستعطل سلاسل الإمداد والتجارة البينية، لا سيما مع دول الجوار مثل موريتانيا ومالي التي تعتمد على المعابر البرية لتأمين احتياجاتها الأساسية، مما سيؤدي إلى ارتفاع جنوني في الأسعار ونقص في المواد الغذائية، مفاقماً بذلك هشاشة الأوضاع الاجتماعية في منطقة تعاني أصلاً من الفقر وانعدام الأمن الغذائي .[4]

2. التداعيات الأمنية: "هدية" للجماعات الإرهابية:

يُمثل الفراغ الأمني الذي ستخلفه الحرب "فرصة ذهبية" للجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة الناشطة في منطقة الساحل والصحراء. فانشغال الجيوش النظامية (الجزائرية والمغربية) بالصراع فيما بينها، سيؤدي إلى تخفيف القبضة الأمنية على الحدود الشاسعة، مما يسهل حركة التنظيمات الإرهابية مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"تنظيم الدولة"، التي تتحين الفرص للتمدد نحو الشمال .[5] لقد أثبتت التجارب السابقة (كما حدث في ليبيا ومالي) أن انهيار الأمن الإقليمي يؤدي إلى تدفق غير منضبط للسلاح والمقاتلين، وتحول المنطقة إلى

[1] International Crisis Group, "Managing Tensions between Algeria and Morocco", op. cit., p. 24.

[2] المرجع نفسه، ص 14.

[3] المرجع نفسه، ص 26.

[4] Sherillyn Raga, Alberto Lemma and Jodie Keane, "The Sahel Conflict: economic & security spillovers on West Africa", Emerging Analysis, ODI, April 2023, p. 20.

[5] توفيق بوستي، "المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، جويلية 2021، ص 774.

بؤرة استقطاب للجهاديين .[1] وفي هذا السياق، يُنظر إلى أي تصعيد عسكري في الصحراء الغربية على أنه تهديد مباشر للأمن الأوروبي أيضاً، حيث ستتحول المنطقة إلى منصة انطلاق للهجرة غير الشرعية وتصدير المخاطر نحو الضفة الشمالية للمتوسط، وهو ما يجعل الدول الأوروبية والولايات المتحدة تسعى –ولو ظاهرياً– لمنع هذا السيناريو الكارثي .[2]

3. تهديد أمن الطاقة العالمي:

في ظل الأزمة العالمية للطاقة، سيشكل أي نزاع في شمال إفريقيا تهديداً مباشراً لإمدادات الغاز والنفط نحو أوروبا. فالجزائر مورد رئيسي للغاز، والمغرب يقع على طرق ملاحة حيوية. وأي عمل عسكري قد يطال البنية التحتية للطاقة أو يهدد سلامة الناقلات في المتوسط والمحيط الأطلسي، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً ويضرب الاقتصاديات الأوروبية في مقتل .[3]

خلاصة القول، إن سيناريو التصعيد العسكري، رغم كونه خياراً "كارثياً" لا يرغب فيه أي طرف عقلاني، يظل احتمالاً قائماً في ظل غياب أفق الحل السياسي العادل الذي يضمن حق تقرير المصير. إن استمرار سياسة "الهروب إلى الأمام" التي ينتهجها الاحتلال المغربي، مدعوماً بتحالفات خارجية مشبوهة، قد يفرض على المنطقة حرب ضرورة لا حرب اختيار، ستكون كلفتها باهظة على شعوب المغرب العربي والساحل الإفريقي.

المبحث الثالث: مستقبل حق تقرير المصير في ظل التحولات الجديدة

تواجه القضية الصحراوية، بوصفها آخر قضية تصفية استعمار في القارة الإفريقية، لحظة مفصلية تتصادم فيها "الشرعية الدولية" المستندة إلى النصوص القانونية والمواثيق الأممية، مع "الواقعية السياسية" التي تفرضها موازين القوى ومصالح الدول الكبرى داخل مجلس الأمن. هذه الجدلية ليست مجرد نقاش نظري، بل هي صراع وجودي يمس جوهر الحق غير القابل للتصرف للشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

المطلب الأول: جدلية "الشرعية الدولية" و"الواقعية السياسية"

إن جوهر الصراع الدبلوماسي والقانوني الحالي يكمن في محاولة قوى دولية نافذة الالتفاف على التكييف القانوني للنزاع كقضية "تصفية استعمار"، واستبدال المرجعية القانونية الصارمة بمرجعية سياسية براغماتية

[1] معبد فهد، "الأزمة الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 124.

[2] International Crisis Group, "Managing Tensions between Algeria and Morocco", op. cit., p. 26.

[3] المرجع نفسه، ص 26.

(Realpolitik) تعطي الأولوية لإدارة النزاع والحفاظ على المصالح الجيوسياسية، ولو كان ذلك على حساب الحقوق المشروعة للشعوب .[1]

الفرع الأول: مستقبل الاستفتاء كآلية للحل

يُعد "الاستفتاء" (Referendum) الآلية القانونية والديمقراطية الأصيلة التي أقرتها الأمم المتحدة لتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير، وذلك استناداً إلى القرار 1514 (د-15) والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 1975 . [2]ومع ذلك، فإن مستقبل هذه الآلية يواجه تحديات وجودية بفعل التحولات في تعاطي مجلس الأمن.

1. المرجعية القانونية الراسخة للاستفتاء:

من الناحية القانونية الصرفة، يظل الاستفتاء هو الوسيلة الوحيدة التي تضمن "التعبير الحر والحقيقي" عن إرادة السكان، كما أكدت محكمة العدل الدولية. وقد تأسست بعثة المينورسو (MINURSO) أساساً لتنظيم هذا الاستفتاء، حيث تضمنت خطة التسوية الأممية-الإفريقية لعام 1991 إجراء استفتاء يختار فيه الشعب الصحراوي بين الاستقلال أو الاندماج .[3] وتتمسك جبهة البوليساريو، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي، بهذا الخيار باعتباره الحد الأدنى للشرعية، رافضة أي حلول التفافية تصادر حق الشعب في الاختيار الحر .[4]

2. محاولات إقبار الاستفتاء باسم "الواقعية":

في المقابل، تشير الوثائق إلى وجود مسعى ممنهج من قبل الاحتلال المغربي وداعميه لإفراغ بعثة المينورسو من محتواها الاستفتائي. فقد تحجج المغرب بـ "استحالة" إجراء الاستفتاء بسبب الخلافات حول تحديد الهوية، وسعى لفرض رؤية مفادها أن الاستفتاء "متجاوز" .[5] وقد تماهى مجلس الأمن تدريجياً مع هذا الطرح منذ عام 2004، حيث خلت القرارات اللاحقة من الإشارة الصريحة والملزمة لتنظيم الاستفتاء، واستبدلتها بمصطلحات

[1] محمد لوليشكي، "قرار مجلس الأمن 2703: استعادة القرار نفسه والبداية من جديد"، Policy Brief، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، PB-45/23، نوفمبر 2023، ص 4.

[2] زناتي مصطفى، "تحليل الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الخاص بالصحراء الغربية الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 1975"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جانفي 2022، ص 251.

[3] سهيلة قمودي وأحمد محمد سيد علي، "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) ومسألة إدراج مراقبة وحماية حقوق الإنسان ضمن ولايتها"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 12، العدد 02، جامعة باتنة 1، باتنة، جوان 2025، ص 577.

[4] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية"، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ص 7.

[5] János Besenyő, Western Sahara, Publikon Publishers, Pécs, 2009, p. 136.

تدعو إلى "حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين" .[1] إن تيار "الواقعية السياسية" داخل مجلس الأمن، بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا، يروج لفكرة أن خيار الاستقلال عبر الاستفتاء "غير واقعي" (unrealistic option)، كما صرح بذلك المبعوث الشخصي السابق "بيتر فان فالسوم"، وهو ما يمثل انحرافاً خطيراً عن ميثاق الأمم المتحدة الذي لا يسقط الحقوق بالتقادم أو بصعوبة التنفيذ .[2] وبالتالي، فإن مستقبل الاستفتاء كآلية للحل يواجه خطر "التجميد الفعلي" رغم بقائه "نظرياً" في النصوص القانونية، ما لم يحدث تغيير جذري في موازين القوى يعيد الاعتبار للشرعية الدولية.

الفرع الثاني: المقاربات البديلة لمفهوم تقرير المصير في الأمم المتحدة

أمام تعثر آلية الاستفتاء التقليدية، برزت في أروقة الأمم المتحدة والفقه الدولي "مقاربات بديلة" لمفهوم تقرير المصير، تحاول التوفيق بين مبدأ "السيادة" ومبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها"، وهي مقاربات غالباً ما تصب في مصلحة القوة القائمة بالاحتلال.

1. الانزياح من "تقرير المصير الخارجي" إلى "الداخلي":

تتجه بعض القوى الدولية إلى إعادة تفسير "حق تقرير المصير" وحصره في بعده "الداخلي" (Internal Self-Determination)، أي منح السكان حقوقاً ثقافية وإدارية وسياسية داخل إطار الدولة القائمة، دون الوصول إلى "تقرير المصير الخارجي" (External Self-Determination) الذي يعني الاستقلال وتكوين دولة ذات سيادة .[3] يستند هذا الطرح إلى تفسير "مرن" للقرار 2625 (د-25) لعام 1970، الذي نص على أن ممارسة تقرير المصير يمكن أن تتخذ أشكالاً أخرى غير الاستقلال، مثل "الاندماج الحر" أو "أي وضع سياسي آخر يقرره الشعب بحرية" .[4] وتحاول القوى الغربية استغلال هذه المرونة لتسويق "مبادرة الحكم الذاتي" المغربية لعام 2007 باعتبارها "شكلاً من أشكال تقرير المصير"، واصفة إياها بالجهود "الجدية والمصداقية" .[5] إلا أن هذا التوجه يواجه عقبة قانونية كأداء، وهي أن "الصحراء الغربية" مصنفة إقليماً غير متمتع بالحكم

[1] محمد لوليشكي، مرجع سابق، ص 4.

[2] Irene Fernández Molina and Matthew Porges, "Western Sahara: Subtleties and Multiple Sources of Recognition for a Hybrid of a State-in-exile and a De Facto State", in Routledge Handbook of State Recognition, Routledge, 2019, p. 10.

[3] دندن جمال الدين، "مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة فلسطين)"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 15، العدد 1، جوان 2022، ص 289.

[4] سماح أبو الليل، "العلاقات المغربية الجزائرية في ضوء الوضع القانوني للصحراء الغربية"، مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية، المجلد 2، العدد 4، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، يناير 2023، ص 403.

[5] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 6.

الذاتي، وليست جزءاً من التراب المغربي، وبالتالي فإن أي حل "داخلي" يفترض مسبقاً شرعية السيادة المغربية، وهو ما نفته محكمة العدل الدولية ومحكمة العدل الأوروبية .[1]

2. خيار "الحل السياسي المتوافق عليه" (Compromise):

برزت مقاربة "الحل الثالث" أو "الحل الوسط" كبديل عن المعادلة الصفرية (استقلال/اندماج). وتجلى ذلك في "خطة بيكر الثانية" (2003) التي اقترحت فترة حكم ذاتي مؤقت يعقبه استفتاء، وهو ما قبلت به جبهة البوليساريو ورفضه المغرب .[2] أما في ظل القرار 2797 وما سبقه، فقد تطورت هذه المقاربة نحو فرض "التوافق" كشرط للحل، مما يعني عملياً منح الطرف المعرقل (المغرب) حق الفيتو على خيار الاستقلال. وتروج هذه المقاربة لمصطلحات مثل "الحكم الذاتي الحقيقي" (Genuine Autonomy) كأقصى سقف ممكن، معتبرة أن التمسك بالاستفتاء هو نوع من "الجمود العقائدي" .[3] إن خطورة هذه المقاربات البديلة تكمن في أنها تحاول تحويل "الحق" إلى "موضوع للتفاوض"، وتساوي بين الضحية والجلاد، متجاهلة أن حق تقرير المصير هو قاعدة آمرة (Jus Cogens) لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، وأن أي حل لا يمر عبر استشارة حرة ونزيهة للشعب الصحراوي يظل حلاً منقوص الشرعية .[4]

خلاصة القول، يواجه مبدأ تقرير المصير في القضية الصحراوية محاولة "تفريغ من المحتوى" تحت وطأة الضغوط الجيوسياسية. فبينما يتمسك الشعب الصحراوي بالاستفتاء كآلية وحيدة للشرعية، يسعى مجلس الأمن لفرض "بدائل" سياسية تكرس الأمر الواقع. ويبقى الرهان معقوداً على صمود الشعب الصحراوي وتمسك الاتحاد الإفريقي والشركاء المبدئيين بجوهر القضية كمسألة تصفية استعمار لا تسقط بالتقادم.

المطلب الثاني: القضية الصحراوية في أجندة الاتحاد الإفريقي المستقبلية

تُعد منظمة الاتحاد الإفريقي (ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقاً) الحاضنة الطبيعية والشرعية للقضية الصحراوية، انطلاقاً من مبادئها التأسيسية القائمة على تصفية الاستعمار واحترام الحدود الموروثة غداة الاستقلال. ومع ذلك، فإن المستقبل ينذر بصراع دبلوماسي شرس داخل أروقة المنظمة القارية، بين تيار يسعى لتفعيل دور

[1] Hans Corell, "The legality of exploring and exploiting natural resources in Western Sahara", Conference on Multilateralism and International Law with Western Sahara as a Case Study, Pretoria, 2008, p. 237.

[2] Anna Theofilopoulou, "The United Nations and Western Sahara: A Never-ending Affair", United States Institute of Peace, Special Report 166, July 2006, p. 10.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 6.

[4] مرسي عبد الكريم عبد الرازق وإسماعيل الرزاوي، "حق تقرير المصير من منظور الشرعية الدولية"، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 1، 2023، ص 316.

الاتحاد كشريك ضامن للشرعية الدولية، وتيار آخر يقوده المغرب يهدف إلى تحييد المنظمة أو شل حركتها عبر استهداف عضوية الجمهورية الصحراوية.

الفرع الأول: تفعيل دور الاتحاد الإفريقي كشريك للأمم المتحدة

لطالما شكلت القضية الصحراوية محوراً ثابتاً في أجندة العمل الإفريقي المشترك، حيث يُنظر إليها على أنها آخر معاقل الاستعمار في القارة. ويسعى الاتحاد الإفريقي مستقبلاً إلى تجاوز دور "المراقب السلبي" إلى دور "الشريك الفاعل" للأمم المتحدة، رغم محاولات تحجيم هذا الدور.

1. آلية "الترويكا" وجدلية الدعم الفعال:

شهدت قمة نواكشوط في يوليو 2018 تحولاً هيكلياً في تعاطي الاتحاد مع النزاع من خلال القرار 693، الذي أنشأ "آلية الترويكا الإفريقية" (المكونة من الرئيس الحالي والسابق واللاحق للاتحاد، ورئيس المفوضية). تهدف هذه الآلية نظرياً إلى تقديم دعم فعال لجهود الأمم المتحدة لحل النزاع .[1] في المنظور المستقبلي، يكمن التحدي في تفسير ولاية هذه الآلية فبينما يحاول المغرب تسويق قرار قمة نواكشوط على أنه "حصر" لمعالجة القضية في يد الأمم المتحدة ومنع أجهزة الاتحاد الأخرى (كمجلس السلم والأمن) من التدخل ، ترى الجزائر والجمهورية الصحراوية أن القرار لا يعني تخلي الاتحاد عن مسؤولياته، بل هو تكريس لدوره كضامن، حيث نص القرار على تقديم تقارير منتظمة لمؤتمر الاتحاد ومجلس السلم والأمن .[2] إن تفعيل هذه الآلية يتطلب من الاتحاد الإفريقي في المرحلة المقبلة عدم الاكتفاء ببيانات الدعم البروتوكولية للمبعوث الأممي، بل الضغط ليكون شريكاً في هندسة الحل، خاصة أن الاتحاد سبق وأن عين مبعوثاً خاصاً (الرئيس الموزمبيقي جواكيم شيسانو) وحاول رفع مستوى تمثيله إلى "ممثل سامٍ" ، وهو المسار الذي يجب إحياؤه لضمان عدم انفراد القوى الكبرى في مجلس الأمن (فرنسا والولايات المتحدة) بصياغة حلول تلتف على حق تقرير المصير.[3]

2. دور مجلس السلم والأمن الإفريقي (PSC):

[1] عبد اللطيف دحية، "الاتحاد الإفريقي وجهوده في تكريس حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 17، العدد 04، ديسمبر 2018، ص 144.

[2] محمد لوليشكي، "قرار مجلس الأمن 2703: استعادة القرار نفسه والبداية من جديد"، Policy Brief، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، PB-45/23، نوفمبر 2023، ص 2.

[3] حامد السعيد، "المسائل القانونية المرتبطة باستغلال المغرب للموارد الطبيعية في الصحراء الغربية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 53، العدد 2، 2016، ص 464.

يُعتبر مجلس السلم والأمن الجهاز الأكثر ديناميكية وجرأة في التعاطي مع القضية. وتشير الوثائق إلى أن المجلس قد سبق وأن طالب بضرورة العودة إلى مفاوضات مباشرة، ودعا إلى مقاطعة المنتجات القادمة من الأراضي المحتلة التي يتم استغلالها بشكل غير قانوني .[1] في المستقبل، يُنتظر من هذا المجلس أن يلعب دوراً محورياً في:

- مراقبة حقوق الإنسان: تبنى المجلس التنفيذي للاتحاد تقارير اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حول الانتهاكات في الأراضي المحتلة .[2] ومن المتوقع أن يضغط الاتحاد مستقبلاً لملء الفراغ الذي تتركه بعثة "المينورسو" في هذا المجال، والمطالبة بآلية إفريقية مستقلة للمراقبة.
- إعادة فتح مكتب الاتحاد في العيون: سبق لمجلس السلم والأمن أن طالب مفوضية الاتحاد باتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة فتح مكتب الاتحاد الإفريقي بمدينة العيون المحتلة ، [3]ليكون عين إفريقيا على ما يجري هناك، وهو مطلب سيظل مطروحاً بقوة لكسر الحصار الإعلامي والحقوقي المفروض على الإقليم.

الفرع الثاني: تحديات عضوية الجمهورية الصحراوية ومحاولات الطرد أو التجميد

منذ انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي في يناير 2017، تحولت المنظمة إلى ساحة مواجهة دبلوماسية مفتوحة. فالمغرب لم يعد للانضمام إلى "العائلة الإفريقية" اعترافاً بالجمهورية الصحراوية، بل عاد بهدف استراتيجي معلن يتمثل في "طرد" أو "تجميد" عضوية الجمهورية من الداخل، وتصحيح ما يعتبره "خطأ تاريخياً" .[4]

1. الاستراتيجية المغربية: من "الكرسي الشاغر" إلى "التقويض من الداخل":

بعد فشل سياسة الانسحاب (التي اعتمدها منذ 1984)، يتبنى المغرب حالياً استراتيجية هجومية داخل هياكل الاتحاد. تعتمد هذه الاستراتيجية على حشد الدعم من الدول الإفريقية "الصديقة" لتقديم ملتمسات تطالب بتعليق عضوية الجمهورية الصحراوية، مستغلة النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي المتنامي للرباط في غرب إفريقيا .[5] وقد تجلى هذا التوجه في تحركات دبلوماسية مكثفة، مثل "نداء طنجة" في يناير 2023 الذي جمع

[1] سهيلة قمودي وأحمد محمد سيد علي، "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) ومسألة إدراج مراقبة وحماية حقوق الإنسان ضمن ولايتها"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 12، العدد 02، جوان 2025، ص 576.

[2] عبد اللطيف دحية، مرجع سابق، ص 156

[3] .Illusions and realities about the conflict, Moroccan Sahara, p. 99

[4] ياسمين عرب، "تأثير قضية الصحراء الغربية في العلاقات الجزائرية المغربية"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 1، جامعة بسكرة، جانفي 2017، ص 29.

[5] International Crisis Group, "Managing Tensions between Algeria and Morocco", Middle East and North Africa Report N°247, 29 November 2024, p. 23.

وزراء سابقين للمطالبة بطرد الجمهورية ، ومحاولة تعديل النصوص القانونية للاتحاد لتمرير شروط عضوية جديدة تستهدف الدولة الصحراوية. يراهن المغرب على عامل الوقت وتغير التحالفات لجمع "أغلبية الثلثين" اللازمة لتعديل القانون التأسيسي بما يسمح بطرد عضو، وهو ما يشكل التهديد الوجودي الأبرز للدولة الصحراوية داخل المنظمة .[1]

2. التحصين القانوني والسياسي للعضوية الصحراوية:

في المقابل، تتمترس الجمهورية الصحراوية، مدعومة بالجزائر وجنوب إفريقيا ودول "الكتلة التقدمية"، خلف الحصانة القانونية التي يمنحها القانون التأسيسي للاتحاد.

- الحجج القانونية: تُعد الجمهورية الصحراوية عضواً مؤسساً للاتحاد الإفريقي . والأهم من ذلك، لا يتضمن القانون التأسيسي للاتحاد أي بند يتيح "طرد" دولة عضو، بل ينص فقط على "فرض عقوبات" أو "تعليق المشاركة" في حالة واحدة محددة وهي "التغيير غير الدستوري للحكومات" (الانقلابات) .[2] وبما أن الجمهورية الصحراوية دولة ذات سيادة معترف بها من قبل المنظمة وتمتلك كامل العضوية، فإن محاولات الطرد تصطدم بعقبات قانونية ودستورية صلبة .

- المواجهة الدبلوماسية: ستشهد أجندة الاتحاد مستقبلاً معارك إجرائية طاحنة. فالجزائر تعمل على إحباط المناورات المغربية من خلال التأكيد على أن قضية الصحراء هي قضية "تصفية استعمار" وليست مجرد نزاع حدودي، وأن وجود الجمهورية الصحراوية في الاتحاد هو تجسيد للمبادئ التي قامت عليها المنظمة .[3] كما ستسعى الكتلة الداعمة للصحراء إلى تفعيل المادة 4 من القانون التأسيسي التي تنص على احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال ومنع استخدام القوة، لإدانة المغرب كقوة احتلال تنتهك ميثاق المنظمة التي تنتمي إليها .

خلاصة القول، إن مستقبل القضية الصحراوية داخل الاتحاد الإفريقي سيكون محكوماً بمعادلة "عضّ الأصابع". فبينما يسعى المغرب لتحويل المنظمة إلى نادٍ للمصالح الاقتصادية يتجاوز القضايا التحررية، ستعمل الجمهورية الصحراوية وحلفاؤها على التمسك بالطبيعة القانونية والسياسية للمنظمة كحصن أخير للشرعية. ومن

[1] حاتم البطيوي، "المغرب يتمسك بشرط عضوية الجمهورية في الاتحاد الإفريقي ليعود إليه"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13739، 18 ماي 2016، ص 10، نقلاً عن: شرعية الاعتراف الأمريكي بسلطة المغرب على الصحراء الغربية، ص 41.

[2] المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ضد المملكة المغربية"، دعوى رقم 2018/028، حكم صادر في 22 سبتمبر 2022، الفقرة 14.

[3] International Crisis Group, "Managing Tensions between Algeria and Morocco", op. cit., p. 24.

المرجح أن يؤدي هذا الاستقطاب إلى شلل نسبي في بعض مؤسسات الاتحاد ، لكن نجاح المغرب في طرد الجمهورية الصحراوية يظل أمراً مستبعداً قانونياً وسياسياً في المدى المنظور، نظراً لغياب الإجماع وصلابة الكتلة الرافضة لأي مساس بثوابت القارة التحررية.

خلاصة الفصل الثالث

لقد أفضى بنا البحث في السيناريوهات المستقبلية للقضية الصحراوية إلى جملة من الاستنتاجات الحيوية التي ترسم معالم المرحلة المقبلة، والتي تتسم بالتعقيد والسيولة الشديدة. فصدور قرار مجلس الأمن 2797 لم يكن مجرد محطة إجرائية، بل شكل مؤشراً قوياً على تحول في العقيدة الأممية من "تصفية الاستعمار" عبر الآليات القانونية (الاستفتاء)، إلى محاولة "إدارة النزاع" أو حله وفق منطق "الواقعية السياسية" التي تخدم مصالح القوى الكبرى، وهو ما يضع المنطقة أمام تحديات وجودية.

أولاً، على مستوى المتغيرات الجيوسياسية والأمنية :خلص الفصل إلى أن القضية الصحراوية لم تعد نزاعاً معزولاً، بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من "المركب الأمني" لمنطقة الساحل والمغرب العربي. فقد أدى انهيار وقف إطلاق النار وتصاعد الأعمال العدائية إلى تعميق حالة عدم الاستقرار، في وقت تشهد فيه المنطقة سباق تسلح محموم بين الجزائر والمغرب، وتداخلاً خطيراً بين التهديدات الإرهابية في الساحل وحسابات النزاع. كما تبين أن ملف الطاقة (أنابيب الغاز) والموارد الطبيعية بات يشكل محدداً رئيسياً للاصطفافات الدولية، حيث يوظف الاحتلال هذه الورقة لشرعنة وجوده، مما يعقد فرص الحل العادل.

ثانياً، فيما يتعلق بالسيناريوهات المحتملة :أظهر التحليل أن المنطقة تتأرجح بين ثلاثة مسارات:

1. سيناريو الحل السياسي :وهو السيناريو الأقل احتمالاً في المدى المنظور، نظراً لغياب الإرادة الدولية لفرض تطبيق قرارات الشرعية، وتمسك طرفي النزاع بمواقفهما (الاستقلال مقابل الحكم الذاتي).
2. سيناريو الجمود :وهو السيناريو المرجح، حيث تسعى القوى الكبرى (الولايات المتحدة وفرنسا) إلى الحفاظ على الوضع القائم (Status Quo) لمنع الانفجار الشامل، مع استمرار استنزاف بعثة المينورسو وتحويلها إلى مجرد مراقب لوقف إطلاق نار هش، مما يخدم سياسة الأمر الواقع المغربية.
3. سيناريو التصعيد العسكري :يظل هذا الاحتمال قائماً بقوة في ظل انسداد الأفق السياسي، وتغير قواعد الاشتباك بعد أحداث الكركرات، مما قد يجر المنطقة إلى حرب استنزاف طويلة الأمد أو حتى مواجهة إقليمية واسعة النطاق.

ثالثاً، بخصوص مستقبل حق تقرير المصير :كشف الفصل عن وجود صراع دبلوماسي وقانوني محتدم بين تيارين: تيار يقوده المغرب وحلفاؤه يسعى لإقبار خيار الاستفتاء واستبداله بحلول "توافقية" تنتقص من السيادة الصحراوية، وتيار تقوده جبهة البوليساريو والاتحاد الإفريقي يتمسك بالطبيعة القانونية للنزاع كمسألة تصفية

استعمار. وقد أكد التحليل أن الاتحاد الإفريقي سيظل الحصن الأخير للدفاع عن الشرعية الدولية، رغم المحاولات المستمرة لتحييده أو إضعاف عضوية الجمهورية الصحراوية داخله.

ختاماً، يمكن القول إن مستقبل القضية الصحراوية بعد القرار 2797 لن يُحسم بـ "ضربة قاضية" دبلوماسية أو عسكرية في القريب العاجل، بل سيكون رهيناً بمدى قدرة الشعب الصحراوي على الصمود في "معركة الإرادات"، وبقدرة الدبلوماسية الجزائرية والإفريقية على إعادة التوازن لمجلس الأمن، ومنع تحول "الواقعية السياسية" إلى قانون دولي جديد يشرعن الاحتلال.

خاتمة عامة

تأسيساً على ما تم بسطه من تحليل وتفكيك لمسار القضية الصحراوية في ضوء المتغيرات الدولية المتسارعة، وتحديداً عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم 2797، نخلص في نهاية هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات الجوهرية التي تلامس عمق الإشكالية المطروحة. لقد أثبت البحث أن هذا النزاع، الذي طال أمده لقرابة خمسة عقود، لم يعد مجرد مسألة تصفية استعمار تقليدية تخضع لقواعد القانون الدولي الكلاسيكية فحسب، بل تحول إلى ساحة اختبار حقيقية لمدى قدرة المنظومة الأممية على الصمود أمام منطق "الواقعية السياسية" الذي تفرضه القوى الكبرى. وقد كشفت الدراسة، عبر فصولها الثلاثة، أن القرار 2797 لم يأتِ كإجراء روتيني لتمديد ولاية بعثة المينورسو، بل شكل منعطفاً خطيراً يؤشر على محاولة ممنهجة لتغيير الطبيعة القانونية للنزاع، عبر القفز على المرجعية التأسيسية المتمثلة في حق الشعوب في تقرير مصيرها، واستبدالها بمفاهيم فضفاضة مثل "الحل السياسي الواقعي" و"التوافق"، وهي مفاهيم صيغت بعناية لخدمة أطروحة القوة القائمة بالاحتلال.

وفي معرض الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للبحث، يمكن الجزم بأن قرار مجلس الأمن 2797 يمثل، في جوهره ومآلاته، انقلاباً ناعماً لكنه جذري على الشرعية الدولية الناظمة لتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية. يتجلى هذا الانقلاب في تغليب مجلس الأمن، تحت ضغط "حامل القلم" وحلفائه، لمنطق المصالح الجيوسياسية والعلاقات التبادلية مع المغرب، على حساب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 1975 والقرار الأممي 1514. إن هذا التحول في العقيدة الأممية من "تنظيم الاستفتاء" إلى "إدارة النزاع" قد أفرغ بعثة المينورسو من محتواها السياسي والقانوني، محولاً إياها إلى مجرد أداة لمراقبة وقف إطلاق النار –المنهار أصلاً– وتكريس الوضع القائم، مما يضع مصداقية الأمم المتحدة على المحك ويهدد بانهيار ما تبقى من ثقة لدى الشعب الصحراوي في المسار السلمي.

وعلى مستوى التداعيات الاستراتيجية، أظهرت الدراسة أن هذا القرار قد عمّق الهوة بين طرفي النزاع، دافعاً المنطقة نحو سيناريوهات قاتمة. فبالنسبة للمغرب، شكل القرار غطاءً سياسياً لشرعنة احتلاله ومواصلة سياسة "فرض الأمر الواقع" عبر الاستيطان الاقتصادي والدبلوماسي، مستغلاً تراجع لغة "تقرير المصير" في أدبيات المجلس. في المقابل، وضع القرار جبهة البوليساريو، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي، أمام خيارات وجودية صعبة فانسداد الأفق السياسي ومحاولة فرض "الحكم الذاتي" كحل وحيد لم يترك للجبهة من خيار سوى التمسك بخيار المقاومة المشروعة، بما في ذلك الكفاح المسلح، لكسر حالة الجمود وإعادة القضية إلى مربعها الأول كقضية تحرر وطني. كما أن محاولة إقحام الجزائر كطرف مباشر في النزاع، عبر صيغة "الموائد المستديرة"، كشف

عن نية مبيتة لتحريف طبيعة الصراع من قضية تصفية استعمار إلى نزاع إقليمي ثنائي، وهو ما يهدد بتوسيع دائرة التوتر في منطقة شمال أفريقيا والساحل.

وبناءً على هذه المعطيات، توصلت الدراسة إلى أن السيناريوهات المستقبلية تتأرجح بين "الجمود الهش" و"التصعيد العسكري". ورغم أن القوى الكبرى تميل إلى سيناريو إدارة الأزمة حفاظاً على مصالحها الطاقوية والأمنية، إلا أن استمرار تجاهل الحقوق السيادية للشعب الصحراوي، بالتوازي مع سباق التسلح المحموم في المنطقة، يجعل من سيناريو الانفجار العسكري احتمالاً قائماً بقوة، قد يتجاوز حدود الإقليم ليشعل المنطقة المغاربية برمتها. إن سياسة الهروب إلى الأمام التي ينتهجها مجلس الأمن لن تؤدي إلى حل النزاع، بل إلى تأجيله وتعقيده، خاصة في ظل تمسك الاتحاد الأفريقي بمبادئه التأسيسية الرافضة للاحتلال والحدود الموروثة عن الاستعمار.

وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة إعادة الاعتبار للبعد القانوني للقضية الصحراوية، من خلال تفعيل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة كأداة ضغط لتصويب انحراف مجلس الأمن، والعمل على توسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان وحماية الثروات الطبيعية من النهب الممنهج، كخطوات ضرورية لبناء الثقة. كما تؤكد الدراسة على حتمية عودة الاتحاد الأفريقي ليكون شريكاً ضامناً وفاعلاً في العملية السياسية، وعدم الاكتفاء بدور المراقب، لضمان عدم التفاف الحلول السياسية على حق تقرير المصير. وأخيراً، فإن الآفاق المستقبلية للبحث في هذا الملف تستدعي التركيز على دراسة "الاقتصاد السياسي للاحتلال" ودور الشركات متعددة الجنسيات في إطالة أمد النزاع، فضلاً عن بحث السبل القانونية لتفعيل الولاية القضائية الدولية والمحاكم الإقليمية (مثل المحكمة الأفريقية والأوروبية) لمحاصرة القوة القائمة بالاحتلال قانونياً واقتصادياً، باعتبار أن معركة الشرعية هي الحصن الأخير الذي لا يسقط بالتقادم.

قائمة المصادر والمراجع

القسم الأول: المصادر والمراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- البحيري، يوسف. "نظام الأمم المتحدة في مواجهة تحولات الربيع العربي"، المطبعة والوراقة الوطنية الداوديات، الطبعة الأولى، مراكش، 2012.

2. المقالات العلمية في المجلات المحكمة:

- أبو الليل، سماح. "العلاقات المغربية الجزائرية في ضوء الوضع القانوني للصحراء الغربية"، مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية، المجلد 2، العدد 4، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، جانفي 2023.
- أسود، محمد الأمين. "حق تقرير المصير وأثره على السلم والأمن الدوليين"، مجلة صوت القانون، المجلد 9، العدد 1، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2022.
- بن عودة، محمد الأمين. "تهديد انتشار وتهريب السلاح على الأمن الوطني الجزائري في ظل التوترات الأمنية بليبيا"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد 1، 2019.
- بن عودة، محمد الأمين. "خط الغاز العابر للصحراء الكبرى نيجيريا–الجزائر بين الطموحات الاقتصادية ومخاطر التهديدات الأمنية"، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 3، العدد 7، جامعة تامنغست، الجزائر، 2021.
- بوحية، وسيلة. "دور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 1، جامعة الوادي، 2021.
- بوستي، توفيق. "المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، جويلية 2021.
- تراي، طارق مبروك. "الصحراء الغربية بين المصالح الدولية وحق تقرير المصير"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية.
- دحية، عبد اللطيف. "الاتحاد الإفريقي وجهوده في تكريس حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 17، العدد 04، ديسمبر 2018.
- دندن، جمال الدين. "مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة فلسطين)"، حوليات جامعة الجزائر 1 (ودفاتر السياسة والقانون)، المجلد 35، العدد 2، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2021.
- زغوني، رابح. "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، سياسات عربية، العدد 23، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.
- زناتي، مصطفى. "تحليل الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الخاص بالصحراء الغربية الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 1975"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جانفي 2022.

- سعداوي، عمر. "الجزائر وأمن الطاقة الأوروبي في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 3، الجزائر، 2023.
- السعيد، حامد. "المسائل القانونية المرتبطة باستغلال المغرب للموارد الطبيعية في الصحراء الغربية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 53، العدد 2، 2016.
- ضلع، جمال. "دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا: محاولة تقييم"، مجلة البحوث والدراسات.
- عبد الرازق، مرسي عبد الكريم والرزاوي، إسماعيل. "حق تقرير المصير من منظور الشرعية الدولية"، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 1، 2023.
- عرب، ياسمين. "تأثير قضية الصحراء الغربية في العلاقات الجزائرية المغربية"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 1، جامعة بسكرة، جانفي 2017.
- قمودي، سهيلة وأحمد محمد سيد علي. "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) ومسألة إدراج مراقبة وحماية حقوق الإنسان ضمن ولايتها"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 12، العدد 02، جامعة باتنة 1، باتنة، جوان 2025.
- مقدم، أمال. "الالتزامات القانونية لدولة الاحتلال وفقاً للقانون الدولي الإنساني"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 12، العدد 3، جامعة الجلفة، الجزائر، جويلية 2020.
- معراف، غالية إسماعيل. "قضية الصحراء الغربية في الدائرة الإفريقية"، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد 4316، 2013/12/25.
- الهلالي، تامر. "لماذا تتعاون الجماعات المسلحة مع عصابات التهريب في الساحل الإفريقي"، مجلة الشرق الأوسط، القاهرة، يونيو 2023.

3. الرسائل والأطروحات الجامعية:

- سليماني، مباركة. "أثر قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
- شنعان، مسعود. "نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، الجزائر، 2007.
- عمرون، محمد. "تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975-2005"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والإعلام، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2006.
- معبد، فهد. "الأزمة الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017.

4. التقارير وأوراق السياسات:

- الذهب، علي. "الطائرات دون طيار: التقنية والأثر العسكري والاستراتيجي"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2019.
- الصديقي، سعيد. "الموقف الإسباني الجديد من قضية الصحراء الغربية وتداعياته الإقليمية"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 نيسان/أبريل 2022.

- لوليشكي، محمد. "قرار مجلس الأمن 2703: استعادة القرار نفسه والبداية من جديد"، Policy Brief، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، PB-45/23، نوفمبر 2023.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. "أزمة الكركرات وسيناريوهات مستقبل قضية الصحراء"، سلسلة تقييم حالة، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 7 كانون الأول/ديسمبر 2020.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. "قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية"، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الدوحة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

5. الوثائق، المواثيق، والقرارات الدولية الرسمية:

- مجلس الأمن. تقرير الأمين العام عن الحالة في ما يتعلق بالصحراء الغربية، 30 سبتمبر 2025.
- محكمة العدل الدولية. الرأي الاستشاري بشأن الصحراء الغربية، 16 أكتوبر 1975.
- المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ضد المملكة المغربية"، دعوى رقم 2018/028، حكم صادر في 22 سبتمبر 2022.
- المملكة المغربية. المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء، أبريل 2007.

6. المقالات الصحفية والمواقع الإلكترونية:

- البطيوي، حاتم. "المغرب يتمسك بشرط عضوية الجمهورية في الاتحاد الإفريقي ليعود إليه"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13739، 18 ماي 2016.
- بنيس، سمير. "خلفيات وسيناريوهات 'صفقة القرن' بين المغرب وأمريكا وإسرائيل"، Hespress، 11 ديسمبر 2020.
- الفاتيحي، عبد الفتاح. "دبلوماسية القنصليات.. استراتيجية مغربية جديدة في الصحراء"، وكالة الأناضول، 30 أكتوبر 2020.
- وكالة الأنباء الجزائرية. "رغم الضغوطات والمناورات، الجزائر تعيد التوازن إلى قرار مجلس الأمن حول الصحراء الغربية"، 31 أكتوبر 2025.

القسم الثاني: المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

1. **Books**:

- Barbier, Maurice .*Le conflit du Sahara occidental* ,L'Harmattan, Paris, 1982 .
- Besenyő, János . *Western Sahara* ,Publikon Publishers, Pécs, 2009 .
- Jensen, Erik . *Western Sahara: Anatomy of a Stalemate* ,Lynne Rienner Publishers, Boulder, 2005 .
- Roe, Paul .*Ethnic violence and societal security dilemma* ,Routledge, USA and Canada, 2005 .
- Soroeta Liceras, Juan .*El conflicto del Sahara Occidental, reflejo de las contradicciones y carencias del Derecho Internacional* ,Universidad del País Vasco, 2001 .

2. **Journal Articles & Book Chapters**:

- Arab, Yasmine. "The Impacts of the Western Sahara Issue on the Algeria-Morocco relation and the Maghreb 2010-2015 ,"*Algerian Review of Security and Development* ,Issue n° 10, January 2017 .
- Barreñada Bajo, Isaías. "The supposed shift that marginalizes Spain from the resolution of Western Sahara conflict ,"*Revista Española de Derecho Internacional* ,Vol. 74/2, 2022 .
- Besenyő, János. "MINURSO: The United Nations Mission for the Referendum in Western Sahara", in *Peacekeeping Operations in Africa* .2022 ,
- Correale, F. "The European Union Approach Towards Western Sahara", in *The European Union's approach to the Western Sahara conflict* .2017 ,
- Fernández Molina, Irene and Porges, Matthew. "Western Sahara: Subtleties and Multiple Sources of Recognition for a Hybrid of a State-in-exile and a De Facto State", in *Routledge Handbook of State Recognition* ,Routledge, 2019 .
- Ginn, Samuel R. "The Morocco–Algeria dispute and Western Sahara ,"*Digest of Middle East Studies* , .2023
- Pinto Leite, Pedro. "International legality versus realpolitik", in *The Western Sahara Conflict* .2006 ,
- Shehabi, Omar Yousef & Bates, Sebastian. "Western Sahara: Status Under International Law", in *Global Encyclopedia of Territorial Rights* ,Springer, 2023 .
- Sour, Lotfi. "The Western Sahara Conflict in the Algerian-Moroccan Relations: Understanding the Geopolitical Rivalry in the Struggle for Hegemony in the Maghreb Region ,"*Revista UNISCI* ,No. 58, January 2022 .
- Zoubir, Yahia H & .Pazzanita, Anthony G. "The Western Sahara Conflict: A Case Study in Failure of Pre-Negotiation and Prolonged Conflict ,"*California Western International Law Journal* ,Vol. 26, No. 2, 1996 .
- Zoubir, Yahia H. and Zunes, Stephen. "The United States and North Africa", in *North African Politics: Change and Continuity* ,Routledge, 2016 .

3. **University Theses**:

- Fisera, Raphael. "People vs. Corporations? Self-determination, Natural Resources and Transnational Corporations in Western Sahara", MA Thesis, European Inter-University Centre for Human Rights, 2005 .

4. **Reports & Policy Papers**:

- Anon. "World Peace Foundation: Western Sahara Short Mission Brief", July 2017 .
- Boukhars, Anouar. "Simmering discontent in the Western Sahara", Carnegie Endowment for International Peace, March 2012 .

- Congressional Research Service. "Western Sahara In Brief", R45387, 2021 .
- Congressional Research Service. "The Morocco–Algeria dispute and Western Sahara", In Focus, IF12492, September 14, 2023 .
- Corell, Hans. "The legality of exploring and exploiting natural resources in Western Sahara", Conference on Multilateralism and International Law with Western Sahara as a Case Study, Pretoria, 2008 .
- Fabiani, Riccardo. "The Western Sahara conflict: A fragile path to negotiations", Atlantic Council Report, August 3, 2023 .
- Ghoulidi, A. "Breaking the stalemate: A strategic framework to resolve Western Sahara", The Heritage Foundation, December 13, 2024 .
- International Crisis Group. "Managing Tensions between Algeria and Morocco", Middle East and North Africa Report N°247, 29 November 2024 .
- International Crisis Group. "Time for International Re-engagement in Western Sahara", Middle East and North Africa Briefing N°82, 11 March 2021 .
- Lacher, W & ,.Werenfels, I. "Mauritania's balancing act amid intensifying Algerian-Moroccan rivalry", Megatrends Spotlight No. 49, Stiftung Wissenschaft und Politik, 2025 .
- Lyammouri, Rida & Ammari, Fadoua. "MOROCCAN SAHARA: RENEWED U.S. SUPPORT AND ITS REGIONAL IMPLICATIONS", Policy Center for the New South, PB-23/25, April 2025 .
- Menara Working Papers. "Algeria–Morocco Relations and their Impact on the Maghrebi Regional System", No. 20, October 2018 .
- Ouki, Mostefa. "African gas supplies to Europe: between hopes and hard realities", Oxford Institute for Energy Studies, July 2022 .
- Policy Center for the New South. "THE ATLANTIC INITIATIVE AND MOROCCO ."
- Raga, Sherillyn, Lemma, Alberto and Keane, Jodie. "The Sahel Conflict: economic & security spillovers on West Africa", Emerging Analysis, ODI, April 2023 .
- Security Council Report. "The Penholder System", Research Report, No. 3, 21 December 2018 .
- Security Council Report. "Western Sahara: Vote on a Draft Resolution Renewing MINURSO's Mandate", 31 October 2025 .
- Theofilopoulou, Anna. "The United Nations and Western Sahara: A Never-ending Affair", United States Institute of Peace, Special Report 166, July 2006 .

5. **Official Documents & Resolutions**:

- United Nations, Security Council. "With 11 Members Voting in Favour, 3 Abstaining, Security Council Adopts Resolution 2797 (2025)", 31/10/2025 .

- United Nations. "Security Council Reporting and mandate cycles", Security Council Report, 2025 .
- United Nations. "The Situation Concerning Western Sahara: Report of the Secretary-General", S/21360, 18 June 1990 .
- United Nations. "The Situation Concerning Western Sahara: Report of the Secretary-General", S/22464, 19 April 1991 .
- United Nations. Report of the Secretary-General, S/23299, 19 December 1991 .
- United Nations. Report of the Secretary-General, S/2000/131, 17 February 2000 .
- United Nations. Report of the Secretary-General on the situation concerning Western Sahara, S/2003/565, 23 May 2003, Annex II: "Peace Plan for Self-Determination of the People of Western Sahara ."

6. **Press & Web Articles**:

- Bastagli, Francesco. "The Forgotten Referendum", International Herald Tribune, 24 November 2006 .
- Bobin, F., Aublanc, A & ,.Ricard, P. "Sahara occidental : Paris s'aligne sur la position de Rabat, au risque d'une nouvelle crisis avec l'Algérie", Le Monde, 30 juillet 2024 .
- Financial Afrik, "Gazoduc Africain Atlantique : Une Réponse Panafricaine aux Enjeux Géopolitiques et Énergétiques Mondiaux", 23 janvier 2025 .

الفهرس

المقدمة ..... أ
إشكالية الدراسة ..... ت
أهمية الدراسة ..... ج
أهداف الدراسة ..... ح
مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ..... خ
أسباب اختيار الموضوع ..... ذ
تحديد المصطلحات والمفاهيم الأساسية ..... ر
المنهج المستعمل ..... س
مجال الدراسة (مجموعة الدراسة) ..... ش
أدوات الدراسة ..... ش

الفصل الأول: الإطار المرجعي والتاريخي لقضية الصحراء الغربية

تمهيد 15
المبحث الأول: الجذور التاريخية والقانونية للقضية الصحراوية 16
المطلب الأول: التطور التاريخي للقضية من الاستعمار إلى الانسحاب الإسباني 16
الفرع الأول: الوجود الإسباني وبداية المقاومة الصحراوية 16
الفرع الثاني: اتفاقية مدريد الثلاثية 1975 وتقسيم الإقليم 17
المطلب الثاني: التكييف القانوني للقضية في القانون الدولي 18
الفرع الأول: القضية في ميثاق الأمم المتحدة (تصفية الاستعمار) 18
الفرع الثاني: الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية 1975 20
المبحث الثاني: مسار التسوية الأممية ودور بعثة المينورسو 21
المطلب الأول: خطة التسوية الأممية-الإفريقية ووقف إطلاق النار 1991 21
الفرع الأول: إنشاء بعثة المينورسو والمهام الموكلة إليها 22
الفرع الثاني: تعثر مسار الاستفتاء (تحديد الهوية والطعون) 23
المطلب الثاني: مشاريع الحلول السياسية المقترحة 24

الفرع الأول: خطة بيكر الأولى والثانية 25
الفرع الثاني: مفاوضات مانهاست والموائد المستديرة 26
المبحث الثالث: مواقف الأطراف الفاعلة في القضية قبيل القرار 2797 28
المطلب الأول: طرفي القضية المباشرين 28
الفرع الأول: الموقف المغربي (مبادرة الحكم الذاتي) 28
الفرع الثاني: موقف جبهة البوليساريو (تقرير المصير والاستقلال) 29
المطلب الثاني: مواقف دول الجوار والأطراف الدولية ("أصدقاء الصحراء") 30
الفرع الأول: الموقف الجزائري والموريتاني 30
الفرع الثاني: مواقف القوى الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، إسبانيا) 31

الفصل الثاني: قراءة تحليلية في مضمون وسياقات قرار مجلس الأمن 2797

تمهيد 35
المبحث الأول: السياق الإقليمي والدولي لصدور القرار 2797 36
المطلب الأول: التطورات الميدانية والعسكرية 36
الفرع الأول: انهيار وقف إطلاق النار (أحداث الكركرات وما بعدها) 36
الفرع الثاني: حرب الاستنزاف والعمليات العسكرية المستجدة 37
المطلب الثاني: الديناميكيات الدبلوماسية داخل مجلس الأمن 38
الفرع الأول: دور الولايات المتحدة (حاملة القلم) في صياغة المسودة 39
الفرع الثاني: التجاذبات الدولية وتأثير الأزمة الأوكرانية والوضع في الساحل 40
المبحث الثاني: التحليل النصي والمضموني للقرار 2797 41
المطلب الأول: البنود الثابتة والمتغيرة في القرار 41
الفرع الأول: تجديد ولاية المينورسو (المدة والمهام) 41
الفرع الثاني: المصطلحات الجديدة ولغة القرار (الواقعية، التوافق، الأطراف) 42
المطلب الثاني: آلية التصويت وردود الفعل الرسمية 44
الفرع الأول: خريطة التصويت (الدول المؤيدة، الممتنعة، والمعارضة) 44
الفرع الثاني: قراءة في تفسيرات الدول الأعضاء لنص القرار 45
المبحث الثالث: القرار 2797 ومسار الحل السياسي (الموائد المستديرة والمبعوث الشخصي) 47

المطلب الأول: دور المبعوث الشخصي للأمين العام في ضوء القرار 47
الفرع الأول: تحديات استئناف العملية السياسية 47
الفرع الثاني: إشكالية "الموائد المستديرة" ومن يشارك فيها 49
المطلب الثاني: الضغوط الدولية نحو "الحل السياسي الواقعي" 50
الفرع الأول: تغليب المقاربة السياسية على المقاربة القانونية الصرفة 50
الفرع الثاني: تأثير الاعترافات الدولية ومواقف الدول الأوروبية الحديثة 51
خلاصة الفصل الثاني 53

الفصل الثالث: السيناريوهات المستقبلية للقضية الصحراوية ما بعد القرار 2797

تمهيد 54
المبحث الأول: المتغيرات الجيوسياسية المؤثرة في مستقبل القضية 55
المطلب الأول: المتغير الأمني في منطقة الساحل والصحراء 55
الفرع الأول: التهديدات الإرهابية وتداخلها مع القضية 55
الفرع الثاني: التنافس الإقليمي وسباق التسلح في المنطقة المغاربية 56
المطلب الثاني: متغير الطاقة والاقتصاد 57
الفرع الأول: أنابيب الغاز ومشاريع الطاقة المتجددة وتأثيرها على التحالفات 58
الفرع الثاني: الثروات الطبيعية في الإقليم ودورها في إطالة أمد القضية 60
المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة لمسار القضية 62
المطلب الأول: سيناريو الحل السياسي التفاوضي (السيناريو المتفائل) 62
الفرع الأول: إمكانية تعديل مقترحات الحل (الحكم الذاتي الموسع، الكونفدرالية، التقسيم) 62
الفرع الثاني: شروط وضمانات نجاح هذا السيناريو دولياً 64
المطلب الثاني: سيناريو الجمود واستمرار اللاحرب واللاسلم (السيناريو الواقعي) 65
الفرع الأول: إدارة الأزمة بدلاً من حلها (استراتيجية القوى الكبرى) 66
الفرع الثاني: تكريس الأمر الواقع وتآكل دور المينورسو 67
المطلب الثالث: سيناريو التصعيد العسكري (السيناريو المتشائم) 68
الفرع الأول: احتمالات توسع دائرة الحرب إقليمياً 68
الفرع الثاني: التداعيات الإنسانية والأمنية على شمال إفريقيا 70

المبحث الثالث: مستقبل حق تقرير المصير في ظل التحولات الجديدة 71
المطلب الأول: جدلية "الشرعية الدولية" و"الواقعية السياسية" 71
الفرع الأول: مستقبل الاستفتاء كآلية للحل..... 72
الفرع الثاني: المقاربات البديلة لمفهوم تقرير المصير في الأمم المتحدة 73
المطلب الثاني: القضية الصحراوية في أجندة الاتحاد الإفريقي المستقبلية..... 74
الفرع الأول: تفعيل دور الاتحاد الإفريقي كشريك للأمم المتحدة 75
الفرع الثاني: تحديات عضوية الجمهورية الصحراوية ومحاولات الطرد أو التجميد..... 76
خلاصة الفصل الثالث 79
خاتمة عامة 81
قائمة المصادر والمراجع 83

ملخص المذكرة (العربية)

تتناول هذه المذكرة مستقبل القضية الصحراوية في ظل التطورات الجيوسياسية الراهنة، مع التركيز على تداعيات قرار مجلس الأمن رقم 2797 .وتبرز الدراسة كيف يمثل هذا القرار تحولاً خطيراً في العقيدة الأممية بانتقاله من مرجعية تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير عبر الاستفتاء، إلى تغليب "الواقعية السياسية" ومحاولة فرض الحكم الذاتي كأمر واقع .من خلال منهج استشرافي وتحليلي، تستعرض المذكرة السيناريوهات المستقبلية المحتملة المتمثلة في الحل السياسي التفاوضي، أو استمرار حالة الجمود، أو الانزلاق نحو التصعيد العسكري الشامل .كما تؤكد على مركزية دور الاتحاد الإفريقي في حماية الشرعية الدولية، محذرة من الانعكاسات الأمنية الوخيمة على منطقة شمال إفريقيا والساحل في حال استمرار انسداد الأفق السياسي.

الكلمات المفتاحية :القضية الصحراوية، حق تقرير المصير، قرار مجلس الأمن 2797، تصفية الاستعمار، السيناريوهات المستقبلية .

Abstract (**English**)

This thesis examines the future of the Western Sahara issue amidst current geopolitical developments, focusing on the implications of UN Security Council Resolution 2797. The study highlights how this resolution signifies a dangerous shift in UN doctrine, moving away from decolonization and the self-determination referendum toward favoring "political realism" and autonomy. Utilizing a prospective analytical approach, the research explores potential future scenarios: a negotiated political solution, prolonged stagnation, or a full-scale military escalation. Furthermore, the study emphasizes the central role of the African Union in safeguarding international legality, warning of severe security repercussions for North Africa and the Sahel region if the political deadlock continues.

Keywords: Western Sahara, Self-determination, Resolution 2797, Decolonization, Future scenarios.